مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية
تصدر باللغة العربية

1994

منشورات جامعة قاريونس
بنغازي

السنة السابعة
العدد الأول والثاني

مجلة قاريونس العلمية
تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية
تصدر باللغة العربية

مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية

تصدر باللغة العربية

هيئة التحرير

د. الهادي أبو لقمة : رئيساً

د. سعد بن حميد : عضواً

د. أحمد القلاي : عضواً

د. سليمان الجروشي : عضواً

د. محمد خليفة الدناع : عضواً

د. أبو القاسم الطبولي : عضواً

أ. عبد الرحمن الشريدي : مقرراً

المراسلات والمقالات: مجلة قاريونس العلمية - جامعة قاريونس

ص.ب: 1308 برق 40175 هاتف: 20148

محتويات العدد

هيئة التحرير 3

الافتتاحية 5

- إضافات جديدة للطحالب الحمراء الليبية 9

د. مسعود محمد قديح، د. فتح الله عون، د. محمد نظام الدين/ جامعة قاريونس.

- أثر الإسلام على أسماء الأعلام 21

د. فؤاد أبو الهيجاء/ جامعة عمر المختار.

- دراسة مقارنة بين الطلبة المتفوقين والطلبة المتأخرين (...) 51

د. عبد الحميد سعيد حسن/ جامعة قاريونس.

- الالتزام الطبي: تعريفه، خصائصه، مصادره، أنواعه، طبيعته 87

د. عبد القادر محمد شهاب/ جامعة قاريونس.

- تدريب الأطر التربوية في ضوء الفكر التربوي المعاصر 125

د. عبد الكريم محمود القاسم/ جامعة قاريونس.

- تأثير المضاد الحيوي الأمبسلين وفيتامين (ب) على ضربات قلب الصرصر الأمريكي 149

د. ثابت عبد المنعم الدركزلي، د. إياد عبد الغني ياسين/ جامعة قاريونس.

- نظرات في محاولات تجديد النحو العربي 163

د. عبد القادر رحيم الهيتي/ جامعة قاريونس.

- واقع الاستثمار الصناعي الخاص وسياساته المستقبلية في الجماهيرية العظمى 191

د. خالد وهيب الراوي/ جامعة قاريونس.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحية

بفضل العطاء الفكري المتواصل، والإبداع العلمي المستمر اللذين يجود بهما إخوتنا الأساتذة والباحثون تطل عليكم مجلتكم «مجلة قاريونس العلمية» رافلة في عدديها الأول والثاني من سنتها السابعة (1994)، وكلنا أمل أن يتضاعف العطاء والمشاركة حتى تظهر مجلتكم بمظهرها اللائق بهذه المؤسسة العلمية العريقة جامعة قاريونس.

والله الموفق

(أسرة التحرير)

شروط النشر في المجلة

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة وأسلوب جيد.
- أن يكون البحث قد كتب حديثاً ولم يسبق نشره.
- أن تتوافر في البحث الموضوعية والمنهج العلمي في البحث والتوثيق.
- يجب ألا تزيد صفحات البحث عن (20) صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- يتم تقييم البحوث التي ترد إلى المجلة من قبل متخصص وفقاً للأسس المتبعة، والبحوث لا تعاد إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تنشر.
- أن يتضمن البحث اسم كاتبه ثلاثياً، ومعلومات عن مجال تخصصه.
- أن يذكر الباحث ثبتاً بالمراجع التي رجع إليها في بحثه.
- البحوث والمقالات تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

مقالات مجلة قاريونس العلمية
العدد الأول والثاني سنة 1994 م

1 ـ إضافات جديدة للطحالب الحمراء الليبية.

2 ـ أثر الإسلام على أسماء الأعلام.

3 ـ دراسة مقارنة بي الطلبة المتفوقين والطلبة المتأخرين.

4 ـ الالتزام الطبي: تعريفه، مضاعفة، مصادره، أنواعه، طبيعته.

5 ـ تدريب الأطر التربوية في ضوء الفكر التربوي المعاصر.

6 ـ تأثير المصادر الحيوي الامبسلين وفيتامين (ب) على ضربات قلب الصرصر الأمريكي.

7 ـ نظرات في محاولات تجديد النمو العربي.

8 ـ واقع الاستثمار الصناعي الخاص وسياساته المستقبلية في الجماهيرية العظمى.

إضافات جديدة للطحالب الحمراء الليبية

د. مسعود محمد قديح،
م. فتح الله عون المنفى،
د. محمد نظام الدين

قسم النبات، كلية العلوم، جامعة قاريونس

الملخص:

من خلال الدراسة التي أجريت على الساحل الشرقي لليبيا لمعرفة توزيع الطحالب الحمراء في هذه المنطقة تم تسجيل 26 نوعا و 4 أجناس من بين 16 جنساً من الطحالب الحمراء لأول مرة في ليبيا. وتتبع هذه الطحالب 12 عائلة من 7 رتب.

المقدمة:

الساحل الليبي يمتد من تونس في الغرب إلى مصر في الشرق وهو غني جداً بالطحالب، ولكن المعلومات عن توزيع هذه الطحالب لم تغط الساحل الليبي بالكامل، على الرغم من وجود بعض المعلومات التي قام بها عدد من الباحثين على فترات متقطعة وعلى مناطق محدودة.

فقد قام نظام الدين وآخرون 1979 م (1) بنشر قائمة تضمنت أعمال حصر وتصنيف الطحالب البحرية الليبية، كما أضاف نظام الدين 1981م (2)، ونظام الدين وقديح 1989، 1990م (3، 4، 5) وقديح ونظام الدين 1992م (6) أعمال حصر وتصنيف دراسات ميدانية للطحالب الليبية، حيث تركزت هذه الدراسات على طحالب الساحل الشرقي لليبيا (طبرق ـ سرت).

تهدف هذه الدراسة إلى المزيد من أعمال المسح للساحل الليبي لتسجيل إضافات جديدة للطحالب الحمراء في الساحل الشرقي لليبيا، نظراً لما للطحالب

من أهمية اقتصادية وخاصة الطحالب الحمراء؛ حيث تعتبر مصدراً هاماً لاستخلاص مادة الاجار المستخدمة بشكل واسع داخل معامل الأحياء الدقيقة وغيرها من معامل البحث العلمي، علاوة عن دخولها في صناعة الأدوية وغيرها من الصناعات (7، 8). وتعد هذه الدراسة امتداداً لدراسات سابقة تم من خلالها التعرف على 76 نوعاً من الطحالب الحمراء، من بين 169 نوعاً من الطحالب عامة (6).

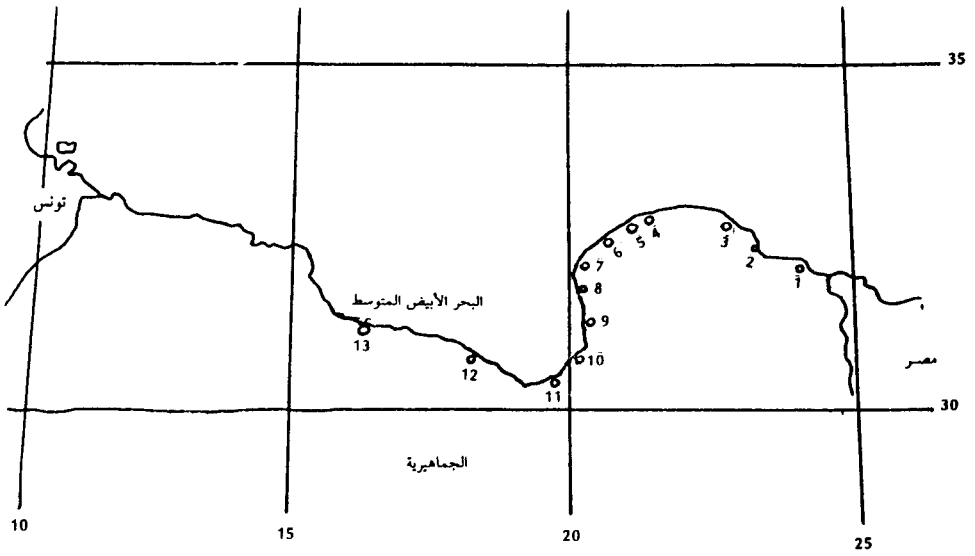

مقياس الرسم ـ 1: 10,000,000

شكل (1). يبين محطات التجميع على الساحل الشرقي لليبيا

الطـرق المستعملـة:

تمت زيارات متكررة إلى 13 محطة موزعة على الساحل الشرقي لليبيا (طبرق ـ سرت) لمسافة قدرها 1000كم تقريباً، وهذه المحطات هي:

1 ــ طبرق، 5 ــ طلميته، 9 ــ الزويتينة،
2 ــ عين الغزالة، 6 ــ توكرة، 10 ــ البريقة،
3 ــ درنة، 7 ــ بنغازي، 11 ــ السدرة،
4 ــ سوسة، 8 ــ قمينس، 12 ــ بن جواد،
13 ــ سرت، (شكل 1)، في الفترة ما بين 1986م ـ 1993م.

في كل زيارة تجمع العينات يدويا من أعماق مختلفة. وفي المعمل تفرز العينات وتقسم العينات المكررة إلى قسمين، قسم يحفظ في محلول الفورمالين المخفف بماء البحر بنسبة 1: 10، وقسم يثبت على الورق الخاص بالمعشبة. وفي حالة العينة الواحدة يحتفظ بجزء بسيط منها في محلول الفورمالين (1: 10)، ويثبت باقي العينة على الورق الخاص بالمعشبة. تستخدم العينات المحفوظة في محلول الفورمالين (1: 10) للدراسة التشريحية. جميع العينات محفوظة في معشبة الطحالب بقسم النبات، كلية العلوم جامعة قاريونس.

النتائـج والمناقشـة:

تبين مما سبق نشره عن الطحالب الحمراء الليبية (1، 2، 3، 4، 5، 6) أن من بين نتائج هذه الدراسة وجود 4 أجناس من بين 16 جنساً وكذلك 26 نوعاً جميعها لم يسجل وجوده من قبل في ليبيا. تنتمي هذه التسجيلات الجديدة من الطحالب الحمراء الليبية إلى 7 رتب و 12 عائلة، رتبت هذه النتائج حسب الحروف الهجائية للرتب.

RHODOPHYTA

BANGIOPHYCEAE

Bangiales
Erythropeltidaceae
Erythrocladia Rosenvinge 1909

Erythrocladia subintagne Rosenvinge
— Locality: Benghazi, 26.3.1990, (007216), 4.9.1991, (001268).

Goniotrichales
Goniotrichaceae
Goniotrichum Kutzing 1843

Goniotrichum cerne-cervi (Reinsch) Hauck
— Locality: Benghazi, 23.3.1990, (001206).

FIORIDIOPHYCEAE

Ceramiales
Ceramiaceass
Antithamnion Nageli 1847

Antithamnion cruciatum (C. Ag.) Nageli
— Locality: Tobruk, 26.1.1991, (001095). Benghazi, 13.3.1991, (001149), 21.3.1991, (00114b).

Callithamnion Lyngbeye 1819

Callithamnion granulatum (Ducluz) C. Agardh
— Locality: Tobruk, 28.1.1991, (001109), Tocra, 11.12.1989, (000802), Benghazi, 11.12.1989, (000643).

Crounia j. Agradh 1842

Crounia attenuata (Bonne) j. Agardh
— Locality: Benghazi, 27.11.1980, (001404).

Griffithsia C. Agardh 1817

Griffithsia andriaticum (Kutz) Nizamuddin
— Locality: Tobruk, 26.1.1991, (001095). Benghazi, 13.3.1991, (001152). 10.5.1991, (001238).

Griffithsia phyllophora j. Agardh
— Locality: Benghazi, 3.5.1986, (000954).

Dasyaceae

Dasya C. Agardh 1824

orymbifera j. Agardh
.ty: Benghazi, 30.9.1989, (000524). 25.4.1991, (001214).

pedicellata C. Agardh
.ocality: Benghazi, 21.3.1991, (001160)

Delesseriaceae

Cottoniella Borgesen 1915-20

Cottoniella algeriensis Schott
— Locality: Benghazi, 5.4.1990, (001171).

Cottoniella opuntia (Good. et. Woodw). Greville
— Locality: Benghazi 23.3.1991, (001180).

Rhodomelaceae

Polysiphonia Greville 1830

Polysiphonia huspda Zanardini
— Locality: Benghazi, 13.3.1991, (001137).

Polysiphonia Pennata (Roth) Falkenberg
— Locality: Benghazi, 23.3.1991, (001176).

Polysiphonia subtilissima Montagne
— Locality: Tobruk, 26.1.1991, (001129).

Polysiphonia tinirrima Kutzing
— Locality: Benghazi, 16.5.1991, (001239).

Polysiphonia variegata Kutzing
— Locality: Tobruk, 26.1.1991, (001130).

Pterosiphonia Falkenberg 1897

Pterosiphonia complanata (Clem). Falkenberg
— Locality: Benghazi, 9.3.1990, (000705).

Pterosiphonia parasitica (Hudson) Falkenberg
— Locality: Ghemenis, 15.4.1987. (000727).

Cryptonemiales
Dumuntiaceae
Acrosymphyton Sjostedf 1926

Acrosymphyton purpuriform (J. Ag) Sjust
— Locality: Benghazi, 25.4.1991, (001252).

Corallinaceae
Amphiroa Lamouroux 1812

Amphiroa verruculosa Kutzing
— Locality: Tobruk, 15.6.1989, (001284).

Gelidiales
Gelidiaceae
Gelidiella Feldmann et. Hamel

Gelidiella ramullosa (Kutz) Fulk et. Hamel
— Locality: Benghazi, 23.3.1991, (001191).

Gelidiella tenuissinia Hamel
— Locality: Tobruk, 16.1.1991, (001117).

Gigartinales
Hypneaceae
Hypnea Lamouroux 1813

Hypnea ramulosa (Mont) Nizamuddin
— Locality: Benghazi, 9.1.1990, (001022), 24.1.1990, (00671), 16.2.1990, (000701).

Lomentariaceae
Gastroclonium (Ard) Kutzing 1843

Gastroclonium pusllum
— Locality: Benghazi, 24.1.1990, (000678).

Nemaliales
Bonnemaisoniaceae
Falkenbergia (Ard) Falkenberg

Falkenbergia hillebrandii (Ard) Falkenberg 1901
— Locality: Benghazi, 5.4.1991, (001171).

تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة (3، 4، 5، 6) التي استهدفت دراسة الغطاء الطحلبي (Algal flora) للساحل الشرقي لليبيا (طبرق ـ سرت)، والتي نتجت عن العديد من التسجيلات الجديدة عالمياً نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

Cystosiera susanensis Nizamuddin (9), Cladophoropsis gerloffii Nizamuddin (10), Stypopodium tubreqense Nizamuddin et. Godeh (3), Cottoniella libyensis Nizamuddin et. Godeh (4), Taonia pseudociliata Nizamuddin et. Godeh (11), Codium tobrukense Nizamuddin et.Fathalla (12).

بلغ عدد الأنواع من الطحالب الحمراء في الساحل الشرفي لليبيا (طبرق ـ سرت) 76 نوعاً؛ (6) إضافة إلى التسجيلات الجديدة في هذه الدراسة، ويمثل هذا الرقم 45% من الطحالب الليبية. إن هذا العدد من أنواع الطحالب الحمراء لا يمثل إلا جزءاً من الطحالب القاعية الليبية المتوقع وجودها في الساحل الليبي، نظراً لأن هذه الأعداد جمعت يدويا من أعماق بسيطة قد لا تزيد عن 1.5 متر في كثير من الأحيان أو وجدت خارج الماء عن طريق الأمواج.

يحتاج الغطاء الطحلبي للساحل الليبي إلى دراسة شاملة لمعرفة أنواع الطحالب وأماكن، تواجدها وأوقاتها وكتلتها وصولا إلى فوائدها الاقتصادية.

المراجـــع

1 — Nizamuddin, M.J.A. west and E.G. Menes 1979. A List of marine algae from Libya.
Bot. marina, 22: 465-476.

2 — Nizamuddin, M. 1981. contribution to the marine algae of Libya Dictyotales. Bibl. Phcol. 54: 1-22.

3 — Nizamuddin, M. and M. Godeh. 1989. Stypopodium tubreqense Nizamuddin, and Godeh (phaeophyta, Dictyotales), a new species from the Mediterranean Sea.
Wildenowia, 18: 603-608.

4 — Nizamuddin, M. and M. Godeh. 1990a. Studies on the new species of cottoniella from the coast of Libya.
Pak. J. Bot. 22: 24-35.

5 — Nizamuddin, M. and M. Godeh. 1990b. studies on the genera Chaetomorpha Kutz. and Rhizoclonium Kutz.
(Cladophorales-Cladophoraceae) from the Libyan coast National Harbarium Univ. Al-Fateh, Tripoli.
Bull. ULT. 2: 11-37.

6 — Godeh, M., M. Nizamuddin and F. A. El-Menifi. 1992. Marine algae from eastern coast of Libya (Cyrenaica).
Pak. J.Bot. 24(1): 11-21.

7 — Schwimmer, D. and M. Schwimmer. 1964. Algae and medicine. In: Algae and man (Jackson, D.F., editor). 368-412.
Plenum press. New york.

8 — Pande, B. N. and A. B. Gupta. 1977. Antibiotic properties of Chlorococcum humicolum. (Naeg.) Rabenth. (Chlorophyceae).
Phycologia. 16:1439-441.

9 — Nizamuddin, M. 1985. A new species of Cystosiera C. Agardh

(Phaeophyta) from the eastern part of libya
Nova Hodwigia, 42: 119-123.

10 — Nizamuddin, M. 1988. Cladophoropsis gerloffii Nizamuddin a new siphonocladaceous alga fron the coast of Libya.
Willdonowia, 17: 229-234.

11 — Nizamuddin, M. and M. Godeh. 1993. Obsevation on Taonia atomaria F. ciliate.
Pak. J. Bot. 25(2): 199-207.

12 — Nizamuddin, M. and F. A. El - Menefi. 1993. A new species of the genus Codium (chlorophyta-codiales) from the eastern coast of Libya.
Pak. J. Bot. 25(2): 208-214.

أثر الإسلام على أسماء الأعلام

د. فؤاد أبو الهيجاء
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
كلية التربية/ جامعة عمر المختار

منذ أن خلق الله سبحانه أبا البشر أطلق عليه اسم آدم كما أطلق على أول أنثى اسم حوّاء، وقد أشار صاحب لسان العرب إلى معنى آدم فقال: قال بعضهم في اشتقاق اسم آدم لأنه خلق من أدمة الأرض، وقال: وقال بعضهم لأدمة جعلها الله فيه، وقد نقل عن الليث معنى كلمة الأدمة قال: «والأدمة في النار شربة من سواد».

وقال: الأدمة في الناس السمرة الشديدة، وقيل هو من أدمة الأرض»[1] وهو لونها، قال وبه سمي آدم أبو البشر على نبينا وعليه الصلاة والسلام.

أما حوّاء: فيقول: صاحب المنجد: سميت حواء لأنها مصدر الحياة للجنس البشري[2].

وهكذا وجدت الأسماء منذ أن خلق الله سبحانه آدم وجعل قلبه ينبض بالحياة وجرت في عروقه الدّماء، وما كاد آدم يستوي بشراً سوياً حتى علّمه الله الأسماء كلها، يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿**وعلّم آدم الأسماء كلها، ثم عرضهم على الملائكة، فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إنْ كنتم صادقين، قالوا: سبحانك لا عِلْم لنا إلاّ ما علمتنا إنّك أنت العليم الحكيم قال يا آدم، أنبئهم بأسمائهم، فلمّا أنبأهم بأسمائهم قال: ألمْ أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض**﴾[3].

---

(1) لسان العرب مادة أدم.

(2) المنجد في الأدب والعلوم ـ فردينان نوفل ط 19 ص 169.

(3) سورة البقرة، الآيات رقم 31، 32، 33.

واختلف العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿**الأسماء كلها**﴾ فمنهم من جعلها فقط في أسماء الملائكة، ومنهم من زاد عليها أسماء ذريته، وذهب ابن عباس إلى أنّ الله تعالى علّمه اسم كل شيء حتى القصعة والقصيعة[4].

والآيات السابقة تؤكد على أنْ الله سبحانه علمّ آدم أسماء مخلوقاته، ولم يعلم ملائكته هذه الأسماء.

وهكذا ننطلق مع كتاب الله نستمع إلى قوله تعالى على لسان امرأة عمران بعد أن ولدت أنثى: ﴿**فلما وضعتها قالت: رب إنّي وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سمّيتها مريم وإنّي أعوذ بك وذريتها من الشيطان الرجيم**﴾[7].

وقد شرح محيي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم ﴿**وإني سميتها مريم**﴾ قائلاً: والغرض من التصريح في التسمية التقرب إلى الله والإزلاف إليه بخدمة بيت المقدس أوّلاً ورجاء عصمتها. ثانياً؛ فإنّ مريم في لغتهم العابدة[7].

﴿**فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أنّ الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً ونبياً من الصالحين**﴾[1].

أما في الجاهلية فقد كانت لهم أسماؤهم التي اتخذوها من بيئاتهم، ولتتفق مع ظروفهم وحياتهم المعيشية، ومكانة الآباء والأجداد وطبقاتهم. وخير تعليل أو تفسير للأسماء في الجاهلية ما أورده ابن دريد في سبب اختيار العربي الجاهلي لأسماء أبنائه وأسماء عبيده، فقد جاء هذا التعليل طريفاً مقنعاً نابعاً من حياتهم القائمة على الصّراع، قال ناقلاً: «أخبرنا أبو حاتم سهيل بن محمد السجستاني

---

(4) التسمية ـ ماهيتها وفلسفتها وخصائصها الدلالية ـ وحسين خربوش ـ ص 16.

(5) المزهر في علوم اللغة للسيوطي جـ ١/ ٢٩ ـ والتسمية ماهيتها. د/ حسين خربوش ص 16.

(6) سورة آل عمران، الآية رقم 36.

(7) إعراب القرآن الكريم ـ محيي الدين درويش 2/498، 499 وكذلك أنوار التنزيل.

(1) سورة آل عمران، الآية رقم 39.

قال: قيل للعتبي: ما بال العرب سمّت أبناءها بالأسماء المستشنعة، وسمّت عبيدها بالأسماء المستحسنة.

فقال: لأَنَّهَا سمّت أبناءها لأعدائها، وسمّت عبيدها لأنفسها[2] لقد كان العربي الجاهلي يفرح فرحاً شديداً حين يرزق بالذكر، كما كان وجهه يظل مسوداً وهو كظيم حين يرزق بالأنثى، بل إنّه كان يتوارى عن أعين الناس، ولنقل بعض الأعراب كما ذكرت كتب التاريخ. ولقد كان العربي يحتفل بولادة الذكر احتفالاً عظيماً، يدلّ على أهمية الذكر في حفظ الذكر والنسب وفي الدفاع عن القبيلة والأسرة.

وقد كان بعض الآباء يطلقون اسم أول ما تقع عليه أعينهم في الصحراء حين تتم ولادة الأبناء، فهو إنْ رأى أسداً أطلق على ابنه اسم أسد، وإنْ رأى ذئباً أطلق عليه اسم ذئب أو ثعلبة أو صقر أو نسر أو دوسر أو جحش أو كلاب أو وحشي أو فرافصة[3].

وإنْ وُلد له ابن في زمن حرب مشتعلة سمّاه حرباً، وإنّ رأى القمر ليلة تمامه سماه بدراً، كما سمّوا الزبرقان[4] والهلال وكلاهما من أسماء القمر.

وهكذا سمعنا أسماء عمر وعمرو وعامر وأسماء صلبوخ وعوكل وحرمل[5]، كما سموا زرعة ونابت وحارثة حسب البيئة التي كانوا يعيشون فيها، فإذا وُلد لعربي غلام حين تبزغ الشمس سمّاه عبد شمس.

وكثيراً ما كانوا يسمونه على أسماء آلهتهم، فظهرت أسماء عبد العزّىٰ وعبد اللات وعبد الزهرة وعبد ودّ. وقد نقل النويري في كتابه قولاً لقصي بن كلاب زعيم قريش أنه كان يقول: «لي أربعة بنين، سميت ابنَيْن بإلهي وهما عبد مناف[6]

---

(2) كتاب الاشتقاق لابن دريد ص 504.

(3) الفرافصة بالضم الأسد وبالفتح اسم الرجل.

(4) الزبرقان، خمس عشرة والزبرقان: القمر.

(5) الحرمل: حب كالسمسم واحدته حرملة «اللسان».

(6) عبد مناف في الأصل: عبد مناة.

وعبد العزّى، وواحد بداري وهو عبد الدار، وواحد بـي وهو عبد قصي[1].

وكان لبعضهم اسمان أحدهما أُعطي له في صغره، وثانيهما نودي به في كبره حين شبّ فهذه قبيلة خزاعة[2] لم يكن لها هذا الاسم إلاّ بعد أنْ انهدم سدّ مأرب، وتفرقت القبائل في البلاد، ومنها قبيلة ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر التي نزلت في تهامة، وقد سُميت باسم جديد هو خزاعة لانخزاعهـم عن إخوانهم، وتمزقوا في البلاد كما أخبر الله تعالى عنهم ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾[3].

وهذا قصـي بن كلاب اسمه زيد وكنيته أبو المغيرة، وقصـي لقبه ويلقب كذلك مُجَمِّعاً، وقد أورد النويري ناقلاً عن عدة مصادر أنه سُمي بهذا الاسم لأن أمه تزوجت بعد وفاة أبيه، واحتملها زوجها الجديد ومعها ابنها زيد بعيداً، وسُمي قصيـا لبعده عن دار قومه. وقال ناقلاً أيضاً عن غيره وسمـي قصياً لأنه قصّىٰ قومه أي تقصاهم بالشام فنقلهم إلى مكة. كما ذكر قريشاً ووضّح سبب تسميتها بهذا الاسم فقال: إنّما سُميت قريش قريشاً من التقريش والتقرش: «التجارة والاكتساب»[5]. كما سمّوا بني عديّ بن حارثة «بارقاً» لنزولهم عند جبل اسمه بارق[7] وسموا عامراً بن عمرو بن جعثمة «الجادر» لأنه بنى جداراً للكعبة، وقيل لأولاده الجد وسموا هاشماً بهذا الاسم لأنه أوّل من هشم الثريد لقومه، وفيه يقول ابن الزِّبعْري:

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف[8]

واسم أبـي لهب عبد العزّى وكُني بهذا الاسم لإشراق وجهه.

(1) نهاية الأرب 32/16.
(2) نهاية الأرب 336/15.
(3) سورة سبأ، الآية رقم 19.
(4) نهاية الأرب 20/16 والسيرة النبوية 97/1 وكتاب الاشتقاق ص 20.
(5) نهاية الأرب 20/1.
(6) السيرة لابن هشام 109/1.
(7) السيرة 111/1 ونهاية الأرب 33/16 وكتاب الاشتقاق ص 13.
(8) السيرة 125/1.

وسموا الغوث بن مرة بن أدّ وكان يلي الإجازة «الإفاضة» للناس بالحج «صوفة» لأنّ أمه حين جعلته رب الكعبة علقت برأسه صوفة، وقيل: ألبسته ثوب صوف[1].

وأطلقوا على حلف الفضول «هذا الاسم لأنهم تقاعدوا وتحالفوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوماً من أهله وغيره دخلوا من سائر الناس إلاّ أقاموا معه وكانوا معه على من ظلموه حتى ترد عليه مظلمته، فَسَمَّتْ قريش ذلك الحلف حلف الفضول. وقيل لأنهم تحالفوا أنْ ترد الفضول على أهلها وألاّ يغزو ظالم ظالماً، وقيل غير ذلك[2].

وسموا حرب الفِجار ـ بالكسر ـ بهذا الاسم لأنّها وقعت في الشهر الحرام ففجروا فيه جميعاً[3].

وسموا الحرب التي وقعت بين عبس وذبيان بداحس والغبراء نسبة إلى اسمي الفرس والحصان المشاركين في السباق الذي نتجت عنه هذه الحرب.

وسموا حرب البسوس بهذا الاسم باسم الناقة المسببة لها.

وكان اسم عبد المطلب شيبة لشيبة كانت في رأسه، فلما شب وعاد به عمه المطلب إلى مكة، ورآه أهل قريش والمطلب يرد فيه معه على بعيره، قالوا هذا عبد المطلب فاشتهر به[4] وسميت قريش بالحمس لتشددها في دينها[5]. كما اتخذوا الأسماء الدالة على صفة يمتاز بها الإنسان عن غيره فهذا النضر، بين كنانة كان يسمى قيساً، والنضر هو الذهب الأحمر وهو النضار أيضا وسمي النضر بذلك لوضاءته وإشراق وجهه[6].

---

(1) السيرة 1/140 ـ 141.

(2) نهاية الأرب 16/20.

(3) السيرة 1/195.

(4) السيرة 1/145 ونهاية الأرب 16/37، 39، 40، وكتاب الاشتقاق ص 13، 12.

(5) السيرة 1/145.

(6) نهاية الأرب 16/13 الاشتقاق ص 27.

كما اتخذوا الأسماء لأسباب مختلفة فهذه قبيلة قريش اختلفوا في تسميتها، وقد أورد النويري عدة تعليلات أو تفسيرات، ومما نقله عن محمد بن كعب في طبقات القراء أنها سميت قريشاً لتجمعها بعد تفرقها، ونقل أيضاً تعليلاً آخر، قيل: إنما سموا قريشاً لأنهم كانوا يتقرشون البضاعات فيشترونها، وذكر غير ذلك[1].

وهذا تيّم الأدرم بن غالب بن فهر سمي تيّم الأدرم لأن أحد لحييه كان أنقص من الآخر[2]. وهذا كعب بن لؤي سمي بهذا الاسم لارتفاعه على قومه وشرفه فيهم[3]. وهذا كلاب بن مرة اسمه حكيم وكلاب لقب غلب عليه، وسبب تسميته أنّه كان محباً للصيد مولعاً به، وكان أكثر صيده بالكلاب[4].

وهذا عبد مناف اسمه عبد مناة لأن أهله كانوا يعبدون صنماً لهم اسمه مناة فسمي به فغيّره قصي بعد ذلك ليصبح عبد مناف من الارتفاع[5].

وسموا يعمر بن عوف بن كعب الشدّاخ، لأنه حكم بين قصي وخزاعة وبني بكر في أمر الكعبة، فقضي بأن كل دم أصابه قصي من خزاعة وبكر موضوع يشدخه تحت قدميه. . . فسمي بالشداخ لما شدخ من الدماء ووضع منها كما نقل النويري[6]. ويرى ابن دريد أن «لخنيعة» أحد ملوك اليمن مأخوذ من لخيعة بغير نون، واللخع استرخاء اللحم [7].

وسمي ذو المنار بهذا الاسم لأنه غزا غزواً بعيداً، وكان يبني على طريقة المنار ليستدل به إذا رجع [8]. وسمي مكشوح بهذا الاسم لأنه ضرب بسيف على

(1) نهاية الأرب 16/16.
(2) نهاية الأرب 16/17.
(3) نهاية الأرب 16/18.
(4) نهاية الأرب 16/19، وراجع كتاب الاشتقاق ص 20 ـ 21.
(5) نهاية الأرب 16/31.
(6) نهاية الأرب 16/28.
(7) السيرة 1/30 هامش 4.
(8) السيرة 1/20 هامش 4.

كشحه، وكان اسمه في الأصل هبرة بن هلال [1]، وسمي أحد الملوك أربعة أشخاص قدموا عليه وهم عبد المسيح وعبد كلال وعبدالله وعبد ياليل بالعباد[2] . وسميت قريش باسم سخينة لحساء كانت تُعِدّه وقيل كلام غير ذلك [3] . كما سموا المهلهل بهذا الاسم لرقة كانت في شعره [4]، كما سموا الأعشى صناجة العرب لجودة شعره [5] .

وللحوادث والمواقف أثرها على الأسماء وتغييرها، من ذلك ما نقله ابن هشام عن ابن إسحاق أنه كان لإلياس بن مضر ثلاثة أولاد منهم عامر وعمرو وكانا يرعيان إبلاً لهما ويطبخان طعامهما، فعدت عادية على إبلهما، فقال عامر لعمرو أتدرك الإبل أم تطبخ هذا الصيد؟ فقال عمرو: بل أطبخ، فلحق عامر بالإبل فعاد بِهَا، فلما علم والدهما بذلك سمي عامراً مدركة، وسمي عمراً طابخة، وخرجت أمهما مسرعة حين علمت بالخبر فقال: لها تخندفين، فسميت خندف[6].

وسمي المستوغر بهذا الاسم لبيت شعر قاله، وكان اسمه كعباً أو عمر والبيت الذي قاله هو:

ينش الماء في الربلات منه نشيش الرّضف في اللبن الوغير[7]

والزبرقان بن بدر الصحابي المشهور، الذي هجاه الحطيئة في عهد عمر بن الخطاب، يعني العمر أو ليلة خمس عشرة من الشهر: يقول صاحب اللسان في مادة زبرق: الزبرقان خمس عشرة والزبرقان القمر، قال الشاعر:

تضيء له المنابر حين يرقى عليها مثل ضوء الزبرقان

---

(1) السيرة 1/42 هامش 1.
(2) السيرة 1/69 هامش 3.
(3) العمدة لابن رشيق 1/76 والسيرة 3/273.
(4) العمدة 1/86.
(5) العمدة 1/131 ديوان الأعشى ص 5.
(6) السيرة 1/77.
(7) السيرة 1/90 هامش 1 عن كتاب الأصنام.

وقال الليث: الزبرقان: لَيْلة الخمس عشرة من كل شهر، وقيل غير ذلك[1].

وقيل: إنّهم سموا الكواكب والنجوم بأسماء أخذوها من أشكالها وألوانها، ومن ذلك أنهم سمّوا المريخ بهذا الاسم لأنّ المرخ شجر تحتك بعض أغصانه فتوري ناراً، فسمي بذلك لاحمراره. وقال آخرون المريخ سهم لا ريش له إذا رمي به لا يستمر في ممره، وكذلك المريخ فيه التواء كثير في سيره فشبه بذلك[2].

وقيل: أيضاً: إنّ الزهرة مشتقة من الزاهر وهو الأبيض النيّر من كل شيء[3].

وقيل: إن عطارد وهو النافذ في الأمور ولهذا سمي بالكاتب، وهكذا هو الكوكب كثير التصرف مع ما يلابسه ويقارنه[4].

كما نقلت أسماء بعض الأعلام عن الأعاجم، وقد ذكر الجواليقي في المعرب أن اسم قابوس اسم أعجمي[5]، وهو بالفارسية كاووس فأعرب فقيل قابوس فوافق العربية. وكان النعمان بن المنذر يكنى أبا قابوس، قال النابغة فيه حين اعتذر له:

نُبِّئْت أن أبا قابوس أوعدني ولا قرارَ على زأْر من الأسد[6]

وفي اللسان القابوس: الجميل الوجه الحسن اللون. وقد ذكر صاحب اللسان البيت السابق، وقال: وقابوس لا ينصرف للعجمة والتعريف، أما مادة قبس فعربية، والقبس النار المشتعلة من النار أو الجذوة والقابس: طالب النار، ولها اشتقاقات أخرى في اللسان[7].

(1) لسان العرب مادة زبرق.
(2) نهاية الأرب 1/39.
(3) نهاية الأرب 1/39.
(4) نهاية الأرب 1/39.
(5) المعرب للجواليقي ص 307.
(6) النابغة حياته وشعره ص 69.
(7) لسان العرب مادة قبس.

أمّا أسماء الإناث فكان لها معانيها الخاصة بها، فهذه ماوية بنت كعب بن قضاعة نسبت إلى الماء لصفائها بعد قلب الهمزة واواً.

وأمّا مارية فهي البقرة الفتية وبالتشديد الملساء، ويقال قطاة مارية أي ملساء.

وسمّوا أروى وهي الأنثى من الوعول وقيل إنها اسم جمع مفردهُ أروية على وزن أفعولة في الأصل، إلاّ أنهم قلبوا الواو الثانية ياء وأدغموها في التي بعدها وكسروا الأولى لتسلم الياء، ويقول صاحب اللسان وأروى اسم امرأة[1].

وسميت العرقة، وهي قلابة بنت سعد بن سهم وتكنى أم فاطمة، سميت بهذا الاسم لطيب ريحها، وهي جدة خديجة أمّ أمّها[2].

كما سمي العرب بناتهم بأسماء مثل ريا أو رية، والرّيا الريح الطيبة، وريا كل شيء طيب رائحته، قال المتلمس يصف جارية:

فلو أن محموما بخبير مدنفا تنشَّقَ ريّاها لأقلع صالبه

ونقل ابن منظور عن ابن بري قائلاً: وحكى ابن بري: من أين ريّة أهلك؟ أي من أي يرتوون. ويقال: عين ريّة كثيرة الماء[3].

وسميت حنيفة بذلك لحنف في رجلها أي اعوجاج فيها[4]، وهذه زرقاء اليمامة سميت بهذا الاسم لحدة بصرها[5].

وهذه شاعرتنا تماضر بنت عمرو بن الشريد لقبوها بالخنساء لخنس في أنفها، والخنس ارتفاع أرنبة الأنف وتأخر الأنف عن الوجه، وطغت كنيتها على اسمها وعُرفت بها[6].

---

(1) لسان العرب مادة روى لها تفسيرات أخرى.

(2) السيرة 3/238 نقلاً عن الروض الأنف.

(3) لسان العرب مادة «ريا» ولها تفسيرات أخرى.

(4) السيرة 2/65 هامش 5.

(5) نهاية الأرب 15/342.

(6) لسان العرب مادة خنس.

كما سمّوا من النساء خديجة وفاطمة والصعبة والعاصية وآمنة وعائشة وهند والشفاء وبرة وعاتكة وسخيلة وغير ذلك كثير.

واتخذ الشعراء أسماء خاصة في غزلهم وتشبيهم ومن أشهرها: الرباب وعنيزة وزينب وفاطمة.

الأسماء في الإسلام:

وجاء الإسلام وارتفعت رايته، ونزل القرآن الكريم منجماً خلال ثلاث وعشرين سنة، ووردت في القرآن الكريم أسماء كثيرة للملائكة والأنبياء الصالحين، بل وكبار العصاة والكافرين، كما وردت فيه أسماء أخرى منها ما هو صفات للجنة والنار، أو أسماء لأماكن فيها وأسماء نباتات وأشجار وغير ذلك كثير. ووردت فيه أسماء بعض النسوة من المؤمنات كحواء ومريم.

ونحن نعرف أن خير الأسماء في الإسلام ماحمّد وعبّد، ولعل اسم محمد عليه الصلاة والسلام لم يكن منتشراً ولا معروفاً في الجاهلية، وإنّما ظهر بعد أن قرب موعد ظهور نبيّ العرب، بل بعد أن بدأت علامات نبوته في الظهور.

أما سبب تسمية الرسول عليه السلام بهذا الاسم «محمد»، حسب ما رواه ابن هشام في سيرته نقلاً عن ابن إسحق، أن السيدة آمنة بنت وهب أم الرسول عليه السلام كانت تحدث أنها «أُتِيَتْ حين حملت برسول الله عليه السلام فقيل لها: أُعِيذه بالواحد من شرّ حاسد إذا حسد، ثم سميّه محمداً، ورأيت حين حملت به أنّه خرج منها نور رأيت به قصور بصرى من أرض الشام»[1].

ونقل النويري عن الخطيب أبي بكر بن ثابت في حديث طويل جاء فيه، فسمعت قائلاً يقول: طوفوا بمحمد مشارق الأرض ومغاربها»[2].

ذكر هؤلاء المحققون في الهامش رقم «1» أسماء ثلاثة طمع آباؤهم حين

---

(1) السيرة 1/166.

(2) السيرة 1/166 ـ 167 هامش 1 نقلاً عن الفصول لابن فورك والروض الأنف.

سمعوا ذكر محمد ﷺ وبقرب زمانه، وأنّه يبعث في الحجاز، أن يكون ولداً لهم، وهم محمد بن سفيان بن مجاشع جد الفرزدق الشاعر، والآخر محمد بن أجيحة بن الجلاح بن الحريش، والثالث محمد بن حمدان بن ربيعة، وكان آباء هؤلاء الثلاثة قد وفدوا على بعض الملوك، وكان عنده علم من الكتاب الأول، فأخبرهم بمبعث النبي ﷺ وباسمه، وكان كل واحد منهم قد خلف امرأته حاملاً، فنذر كل واحد منهم أنّه إنْ وُلِد له ذكر أن يسميه محمداً ففعلوا ذلك[1].

وقد روى عن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب» قيل لأنه عقب غيره من الأنبياء[2].

وقيل: إنه روى عنه عليه الصلاة والسلام قوله: لي عشرة أسماء فذكر الخمسة السابقة، وقال: وأنا رسول الرحمة، ورسول الراحة، ورسول الملاحم، وأنا المقفى قفيت النبيين وأنا قيّم.

ونقل عنه ﷺ، لي في القرآن سبعة أسماء: محمد وأحمد وياسين وطه والمدثر والمزمل وعبد الله.

وذكر النويري أسماء وألفاظاً أخرى لرسول الله، منها نبي التوبة ونبي الرحمة والسراج المنير، والشاهد، والمبشر والنذير وراعي الله. وقيل أيضاً: الكريم والكمين والأمين والرسول والنبي الأميّ والوليّ والفاتح وقدم الصدق، والعروة الوثقى والقرآن الهادي.

وقد شرح النويري اشتقاق اسم محمد فقال: محمد اسم علم منقول من صفة من قولهم رجل محمد وهو كثير الخصال المحمودة، والمحمد في لغة العرب هو الذي يحمد حمداً بعد حمد مرة بعد مرة. ونقل عن السهيلي قوله: «لم يكن محمد حتى كان أحمد حمد ربه فنبأ به وشرّفه، فلذلك تقدم اسم أحمد على الاسم الذي هو محمد، فذكره عيسى عليه السلام باسمه أحمد.

(1) نهاية الأرب 16/69.

(2) نهاية الأرب 16/72 ـ 73.

ويقول أيضاً: «والرسول عليه السلام أول من تسمى بأحمد، ولم يسمّ به أحد من قبله من الناس، وفي هذا حكمة عظيمة باهرة لأن عيسى عليه السلام قال: ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد».

وقد عقد النويري فصلاً عنوانه[1] «ومن أسمائه في الكتب المنزلة ﷺ وذكر منها: العظيم. ورد في أول سفر التكوين والجبار في كتاب داود. والمتوكل والمختار ومقيم السنة والمقدس وروح الحق والبار قليط في الإنجيل، وشرح ثعلب معناه قال: البارقليط الذي يفرق بين الحق والباطل. وذكر له أسماء أخرى في التوراة منها الخاتَم والخاتِم وأسماء غير عربية. ثم عقد فصلاً آخر عنوانه: ومن أسمائه ونعوته عليه السلام التي جرت على ألسنة أئمة الأمة، وذكر منها: المصطفى والمجتبى والحبيب ورسول رب العالمين، والشفيع والمشفع والمتّقي والمصلح والطاهر والمهيمن والصادق والضحوك والقتال وسيد ولد آدم وسيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين، وحبيب الله وخليل الرّحمن وصاحب الحوض المورود. . . . وأسماء أخرى كثيرة.

أما كنيته المشهورة فكانت أبا القاسم، وقيل إنّ جبريل قال له: السلام عليك يا أبا إبراهيم وحين مدح كعب بن زهير الرسول عليه السلام، بقصيدته المسماة البردة، مدحه باسمه المشهور في قريش، وقال فيها:

سمّاك بها المأمون كأساً روية فانهلك المأمون عنها وعلكا

والمأمون اسم للنبي كانت قريش تسميه به، والأمين اسم كانت قريش تسميه به قبل النبوة.

(1) راجع نهاية الأرب 16/73 ـ 78.

أثر الإسلام في أسماء الأعلام

(أ) أثر القرآن الكريم في الأسماء:

تأثَّر المسلمون تأثراً واضحاً بالأسماء التي وردت في القرآن الكريم، وربّما كان بعضهم في الجاهلية قد تسمى بأسماء تتفق مع ما جاء به القرآن الكريم، لكن ذلك كان عن تقليد للآباء والأجداد. أما بعد ورودها في القرآن، فقد أصبحت نوعاً من التبرك والتيمن، فسمّوا أبناءهم بأسماء الملائكة وأسماء الأنبياء والصالحين، وسمّوا بناتهم بأسماء العابدات ممن وردت أسماؤهن في كتاب الله، وهكذا اشتهرت وانتشرت أسماء بعض الملائكة كرضوان وجبريل ومالك وغيرهم، وانتشرت أسماء بعض الأنبياء والرسل خاصة عيسى وموسى ونوح ويحيى وزكريا وإسحق ويعقوب وإبراهيم وإسماعيل وغير ذلك[1].

وبرز من أسماء الإناث اسم حواء ومريم وآسية، كما أخذوا من القرآن الكريم أسماء الكوثر والإسراء وآيات. وقد اختلف الصحابة حول التسمي بهذه التسميات، فقد ذكر السهيلي رأي عمر بن الخطاب وردود الصحابة عليه، فقد كان مذهب عمر رحمة الله عليه كراهية التسمي بأسماء الأنبياء، وقد أنكر على المغيرة تكنيته بأبـي عيسى، وأنكر على صهيب تكنيته بأبـي يحيـى، فأخبره كل واحد منهما أن رسول الله ﷺ كنّاه بذلك فسكت، وكأنّ عمر إنما كره من ذلك الإكثار، وأن يظن أن للمسلمين شرفاً في الاسم إذا سمّي باسم نبـيّ أو ينفعه ذلك في الآخرة، فكأنه استشعر من رعيته هذا الغرض أو نحوه، وهو أعلم بما كره من ذلك، وإلاّ فقد سمّي بمحمد طائفة من الصحابة منهم أبو بكر وعلي وطلحة، وكان لطلحة عشرة من الولد كلهم يسمى باسم نَبِـيٍّ، منهم موسى بن طلحة، وعيسى وإسحاق ويعقوب وإبراهيم ومحمد.

كما كان للزبير عشرة كلهم يسمى باسم شهيد، فقال له طلحة: أنا أسميهم

---

(1) السيرة النبوية 1/329.

بأسماء الأنبياء، وأنت تسميهم بأسماء الشهداء؟ فقال له الزبير: فإني أطمع أن يكون بنيّ شهيداً، ولا تطمع أنت أن يكون بنوك أنبياء[1].

وقد كره عمر بن الخطاب رضي الله عنه التّسمّي بذي القرنين، سمع رجلاً يقول ياذا القرنين، فقال: اللهم غفراً، أمّا رضيتهم أن تسموا بالأنبياء حتى تسميتم بالملائكة[2].

وقد حذر القرآن بشدة من التنافر بالألقاب، والتسمي بالأسماء المستقبحة، قال تعالى: ﴿... **ولا تنابزوا بالألقاب، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان**....﴾[3].

وقد سمّى القرآن الكريم بعض الكفار بأسماء نزلت منهم بسبب ما ارتكبوه من أفعال ذميمة، ومن هؤلاء زوجة أبي لهب عمّ الرسول عليه الصلاة والسلام أم جميل[4] بنت حرب بن أمية، سماها القرآن الكريم حمّالة الحطب، وقوله تعالى: ﴿**وامرأته حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد**﴾[5] وكذلك أُمية بن خلف سمّاه القرآن الكريم همزة لمزة في قوله تعالى: ﴿**ويل لكل همزة لمزة**﴾[6] والهمزة الذي يشتم الناس علانية، واللمزة الذي يصيبهم سراً.

(ب) توجيه الرسول عليه السلام للأسماء:

نحن نعلم أن الرسول عليه الصلاة والسلام رزق بمولود ذكر اسمه إبراهيم في المدينة المنورة.

وفي السنن لأبي داود أنّ رسول الله ﷺ قال: سمّوا بأسماء الأنبياء وهذا محمول على الإباحة لا على الوجوب.

---

(1) السيرة النبوية 1/329 هامش 1.

(2) السيرة 1/329.

(3) سورة الحجرات، الآية رقم 11.

(4) نهاية الأرب 16/269.

(5) سورة المسد.

(6) سورة الهمزة.

وأما التسمي بمحمد، فقد ورد في مسند الحارث عن الرسول عليه السلام أنه قال: من كان له ثلاثة من الولد ولم يسمّ أحدهم بمحمد فقد جهل». وفي المعيطي عن مالك أنه سئل عمّن اسمه محمد، ويكنى أبا القاسم واسمه محمد؟ فقال: ما كنَّيته بها، لكنّ أهله يكنونه بها، ولم أسمع في ذلك نهياً ولا أرى بذلك بأساً، وهذا يدل على أنّ مالكاً لم يبلغه أمر لم يصح عنده حديث النهي عن ذلك، وقد رواه أهل الصحيح، والله أعلم. ولعله بلغه حديث عائشة أنّ عليه السلام قال: ما أحل اسمي وحرم كنيتي؟ وهذا هو الناسخ لحديث النهي والله أعلم.

وكان ابن سيرين يكره أنْ يُكَنَّىٰ بأبي القاسم، كان اسماً أو لم يكن، وهناك طائفة إنما يكرهونه لمن اسمه محمد[1].

وفي المعيطي أنه سئل عن التسمية بمهدي فكرهه، وقال وما علّمه بأنه مهدي وأباح التسمية بالهادي.

(جـ) تفاؤل الرسول عليه السلام بالأسماء:

لم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام يتطير من الأسماء المستقبحة، لكنه كان يحب الاسم الحسن، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: إذا أبردتم إليّ بريدا فاجعلوه حسن الوجوه حسن الاسم»[2].

ويروي ابن هشام ناقلاً أنّ الرسول عليه الصلاة والسلام نزل وهو في طريقه إلى بدر على سجج وهي بئر الروحاء، ثم يكمل وصف الطريق فيقول: ثم ارتحل رسول الله ﷺ ولمّا استقبل الصفراء وهي قرية بين جبلين، سأل عن جبليهما ما اسماهما؟ فقالوا: يقال لأحدهما مسلح وللآخر مخرىء، وسأل عن أهلهما فقيل: بنو النار وبنو حراق بطنان من بني غفار، فلم يكره رسول الله ﷺ والمرور بينهما، وتفاءل بأسمائهما وأسماء أهلهما[3].

---

(1) السيرة 1/329 نقلاً عن السهيلي هامش 1.

(2) السيرة 2/266 نقلاً عن السهيلي هامش 1 وعيون الأخبار 1/184 والعمدة لابن رشيق 1/68.

(3) السيرة 2/266.

ومن هذا الأمر ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام، وقد قال في لقحة: من يحلب هذه فقام رجل فقال أنا. فقال رسول الله ﷺ: ما اسمك؟ فقال: مرة؟ فقال اقعد. حتى قال آخر: اسمي يعيش، فقال: احلب. فقام عمر فقال: لا أدري أأقول أم أسكت؟ فقال رسول الله ﷺ: قل. فقال: قد كنت نهيتنا عن التّطير؟ فقال عليه السلام: ما تطيرت، لكن آثرت الاسم الحسن[1].

(د) اشتقاق الرسول عليه الصلاة والسلام للأسماء:

كان عليه الصلاة والسلام يشتق الأسماء من الحالة التي يكون عليها صاحبها، من ذلك ما نقله السهيلي، وأورده عنه ابن هشام، قال بعض أهل العلم في تسميته إياه بالمدثر في هذا المقام ملاطفة وتأنيس، ومن عادة العرب أن تسمي المخاطب باسم مشتق من الحالة التي هو فيها كقوله عليه السلام لحذيفة: قم، يا نومان، وقوله لعلي بن أبي طالب وقد ترب جنبه: قم يا أبا تراب[2].

(هـ) تغيير الرسول عليه السلام لبعض الأسماء لأسباب مختلفة:

لقد غير الرسول عليه السلام بعض الأسماء، أسماء أعلام الذكور وأسماء أعلام النساء لأسباب مختلفة:

1 ــ تغيير أسماء الذكور:

من ذلك ما رواه خثعمة بن مالك قال: كان اسم أبي في الجاهلية عزيزاً، فسماه النبي ﷺ عبد الرحمن.

وهذا أبو راشد الأزدي يفد على النبي ﷺ فيقول الرسول عليه السلام ما اسمك؟ فقال: عبد العزي: قال: أبو من؟ قال: أبو مغوية، قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: كلاّ ولكنك عبد الرحمن أبو راشد[4].

---

(1) السيرة 25/266 نقلاً عن السهيلي هامش 2.
(2) السيرة 1/310 والبيان والتبيين 3/170.
(3) نهاية الأرب 9/167.
(4) نهاية الأرب 9/171.

وهذا صحابي آخر اسمه غافل، أسلم على يد أبي بكر، فلما أسلم، سماه الرسول عليه الصلاة والسلام عاقلاً، وممّا ذكر في هذا المجال اسم عبد الرحمن بن عوف الذي كان اسمه في الجاهلية عبد عمر، فتسمى بعبد الرحمن، وقيل: إن الذي سماه هو الرسول عليه السلام[1].

وهذا عبد الله بن أبي ربيعة كان اسمه بحيري، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وفيه يقول الشاعر ابن الزبعري:

بحيرى بن ذي الرمحين قرّب مجلسي ... وراح علينا فضله وهو غانم[2]

وكان رهط من المنافقين منهم وديعة بن ثابت... ومخشن بن حمير فقال: بعضهم أتحسبون جلال بني الأصفر كقتال العرب بعضهم بعضاً، والله لكأنّا بكم غدا مقرنين في الجبال... فأرسل الرسول عليه السلام عمار بن ياسر، فاعتذر مخشن بن حمير للرسول قائلاً: يا رسول الله قعد بي اسمي واسم أبي، وكان الذي عفي عنه في الآية: ﴿**ولئن سألتهم ليقولن إنّما كنا نخوض ونلعب**﴾ مخشن بن حمير فسمي عبد الرحمن، وسأل الله أن يقتله شهيداً لا يعلم مكانه، فقتل يوم اليمامة فلم يوجد له أثر[3]. وهذا جعيل كان يعمل في حفر الخندق، وعمل المسلمون فيه حتى أحكموه، وارتجزوا فيه بجعيل، فسماه رسول الله ﷺ عمراً فقالوا: سمّاه من بعد جعيل عمراً، وكان للبائس فيه يوماً ظهرا[4] وكان اسم جحش بن رئاب برة بالضم، فقالت زينب أم المؤمنين للرسول عليه السلام: يا رسول الله لا غيرت اسم أبي فإنّ البُرَّة صغيرة، فقيل: إن رسول الله ﷺ قال لها: لو أبوك مسلماً لسميته باسم من أسمائنا أهل البيت، ولكنّي قد سميته جحشاً والجحش أكبر من البُرّة[5].

---

(1) السيرة 1/278.

(2) السيرة 25/283 وفي 1/268 هامش 1 واسمه عبد الكعبة.

(3) السيرة 4/169.

(4) السيرة 3/227.

(5) السيرة 2/114 ـ 115 هامش رقم 2 نقلاً عن السهيلي.

وذكر ابن هشام في تسميته الداريين. وهم بنو عبد الدار، ومنهم عرفة بن مالك سماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن[1].

وهذا الفاكه بن نعمان سمّاه الرسول عليه السلام عبد الله[2].

ونحن نعلم أن الرسول عليه السلام سمى أحفاده من فاطمة الحسن والحسين والمحسن، كما سمى ابنتها أم كلثوم على اسم خالتها.

2 ــ أسماء الإناث:

وقد غيّر الرسول عليه السلام أسماء بعض الإناث كما فعل بأسماء الذكور، فهذه زينب بنت جحش كان اسمها برّة فسماها الرسول عليه الصلاة والسلام زينب[3].

وكذلك فعل عليه الصلاة والسلام مع ربيبته زينب بنت أبي سلمة كان اسمها برة فسماها زينب، كأنه كره أن تزكي المرأة نفسها بهذا الاسم[4].

وكان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه زوجة اسمها عاصية بنت ثابت، وروى أنها سألت عمر أن تغير اسمها لأنها كرهته بعد إسلامها، فسمّاها بوصفها وكانت جميلة ونوديت باسم جميلة ويبدو أن الاسم لم يعجبها، ينقل العقاد هذه القصة فيقول: إن عاصية غضبت حين اختار لها عمر اسم جميلة وقالت له: سميتني باسم الإماء، ثم اختار لها النبيّ هذا الاسم فقالت يا رسول الله، أتيت عمر فسمّاني جميلة فغضبت، قال عليه السلام: أو ما علمت أنّ الله عزّ وجل عند لسان عمر وقلبه[5].

3 ــ أسماء الأماكن في عهد الرسول عليه السلام:

وقد غير الرسول عليه السلام أسماء بعض الأماكن، من ذلك ما ذكره ابن

---

(1) السيرة 3/368.

(2) السيرة 3/369.

(3) السيرة 2/114.

(4) السيرة 2/114.

(5) عبقرية عمر 277، 291 ـ 297.

هشام في سيرته أنه غيّر اسم جبل يقال له كشر فسماه الرسول عليه الصلاة والسلام «شكر»، يقول في ذلك: سأل رسول الله عليه الصلاة والسلام: بأي بلاد الله شكر؟ فقام إليه الجرشيان: رجلان منسوبان إلى جرش في بلاد اليمن فقالا: يا رسول ببلادنا جبل يقال له كشر... فقال: «وإنه ليس بكشر ولكنه شكر»[1].

وفي غزوة الخندق أمر الرسول عليه السلام بحفر الخندق حول المدينة المنورة، وقيل إنّ سلمان الفارسي أشار عليه بذلك فسميت الغزوة بهذا الاسم[2].

وفي غزوة ذات الرقاع رفع المسلمون راياتهم، وقيل: إنّ ذات الرقاع شجرة بذاك الموضع يقال لها ذات الرقّاع، فسميت الغزوة بهذا الاسم وقيل جبل[3].

وكانت مكة تسمى مكة فقط، فلما دخلها الرسول عليه السلام سميت مكة المكرمة، وكانت يثرب في الجاهلية تسمى بهذا الاسم فسميت بالمدينة المنورة، تبركاً بدخول وهجرة الرسول عليه السلام إليها. وسميت أحياناً طيبة. وقد ورد ذلك في شعر حسان بن ثابت الذي قال:

بطيبة رسم للرسول ومعهد منير وقد تعفو الرسول وتهمد[4]

الصحابة والأسماء:

أورد السهيلي رأي عمر في التسمي بأسماء الأنبياء قال: وكان مذهب عمر رحمه الله كراهية التسمي بأسماء الأنبياء، فقد أنكر على المغيرة تكنيته بأبي عيسى، وأنكر على صهيب تكنيته بأبي يحيى، فأخبره كل واحد منها أن رسول الله ﷺ كنّاه، فسكت ويضيف: «وكان عمر إنّما كره من ذلك الإكثار وأن

(1) السيرة جـ 4.
(2) السيرة 4/226 ـ 235.
(3) السيرة 3/214.
(4) ديوان حسان 58 والسيرة 4/31.

يظن أن للمسلمين شرفاً في الاسم إذا سمي باسم نبـيّ، أو أن ينفعه ذلك في الآخرة، فكأنّه استشعر من رعيته هذا الغرض أو نحوه، وهو أعلم بما كره من ذلك.

ثم أورد السهيلي أسماء بعض الصحابة الذي سموا أبناءهم بأسماء الأنبياء والصالحين، منهم أبو بكر وعلي وطلحة، ونحن نعرف أن أبا بكر سمّى ولداً من أولاده محمد بن أبـي بكـر، وكذلك الإمام علي رضي الله عنه له ولد اسمه محمد بن الحنفية، ويقول السهيلي بعد ذلك: وكان لطلحة عشرة من الولد كلهم يسمى باسم نبـيّ، منهم موسى بن طلحة وعيسى وإسحاق ومحمد وإبراهيم ويعقوب، وكان للزبير عشرة كلّهم يسمى باسم شهيد، فقال له طلحة: أنا أسميهم بأسماء الأنبياء وأنت تسميهم باسماء الشهداء؟

فقال له الزبير: فإني أطمع أن يكون بني شهداء ولا تطمع أنت أن يكون بنوك أنبياء[1].

وقد أورد ابن هشام في السيرة أن عمر بن الخطاب سمع رجلاً يقول: ياذا القرنين فقال عمر اللهم غفراً، أما رضيتم أن تسموا بالأنبياء حتى تسميتـم بالملائكة[2].

ولكننا نعلم أنه كان لعمر بن الخطاب زوجة اسمها عاصية فلما أسلمت سمّاها ـ كما أسلفنا ـ جميلة. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحب الاسم الحسن ويتفاءل به، سأل عمر رجلاً أراد أن يستعين به على أمر عن اسمه واسم أبيه، فقال: ظالم بن سراق، فقال: أنت تظلم ويسرق أبوك، ولم يستعنْ به[3].

ومن ذلك أنّه جاءه رسول من ميدان نهاوند فسأله: ما اسمك؟ قال: قريب وسأله مرة أخرى: ابن من؟

---

(1) السيرة 1/329 نقلاً عن السهيلي (الهامش).
(2) السيرة 1/329.
(3) الشعر والشعراء 1/70.

فقال ابن ظفر. فتفاءل وقال: ظفر قريب إن شاء الله ولا قوة إلاّ بالله[1].

وروى يحيى بن سعيد أن عمر سأل رجلاً: ما اسمك؟ قال: حمزة. فسأله ابن من؟ قال: ابن شهاب. فسأله: ممّن؟ قال من الحرقة. وعاد فسأله: ثم ممن؟ قال من بني ضرام. فقال له عمر: أدرك أهلك وما أراك تدركهم إلاّ وقد احترقوا وأتاهم وقد أحاطت بهم النار وقد علّق[2] العقاد على هذه القصة قائلاً: وقد يكون التأليف ظاهراً على هذه القصة. ولكنها مع تأليفها لا تخلو من الدلالة على اشتهار عمر باستكناه الألفاظ في معرض التفاؤل أو الإنذار[3].

وظل الناس في عهد الصحابة يتسمون أو يلقبون بعضهم بحسب الحالة أو التصرف الذي يكون عليه الإنسان، وقد أورد العقاد في عبقرية عمر أن عمر بن الخطاب همّ أن يعزل المغيرة بن شعبة عن العراق ويوليه جبير بن مطعم مكانه، وأوصى جبيراً أن يكتم ذلك ويتجهز للسفر، فأحس المغيرة وسأل جليساً له أن يدسّ امرأته وهي مشهورة بلقط الأخبار ـ حتى سميت لقّاطة الحصى ـ لتستطلع النبأ من بيت جبير[4].

ولعل عمر أو ولاته قد تخيروا اسم الكوفة من تجمع المسلمين فيها لأن التكوّف هو التجمع يقول صاحب اللسان نقلاً عن ابن سيده: «الكوفة بلد سميت بذلك لأن سعداً لما أراد أن يبني الكوفة وارتادها لهم قال: تكوفوا في هذا المكان أي اجتمعوا فيه وقيل غير ذلك[5].

ولعلهم كذلك قد سموا البصرة (مثلثة) من صفتها، فالبصرة حجارة رخوة إلى البياض ما هي وبها سميت البصرة كما يقول صاحب اللسان، وقيل أيضاً إنها الحجارة البراقة وقيل غير ذلك[6]. ولعلهم قد سمّوا مسيلمة بالكذاب لكذبه

(1) عبقرية عمر ص 25.
(2) عبقرية عمر ص 25 وعيون الأخبار 1/148 ـ 149.
(3) عبقرية عمر ص 25.
(4) عبقرية عمر ص 54.
(5) اللسان مادة كوف.
(6) اللسان مادة بصر.

وادعائه النبوة، على الرغم من ادعاء غيره لها، لخطره وطول فترة مقاومته وزعمه نزول الوحي عليه.

الأسماء بعد عهد الصحابة:

وهكذا تأثرت الأسماء بالإسلام ومبادئه، ولكنها ظلّت متأثرة بالجاهلية وأسمائها؛ لأن العربي يظل يتمسك ببعض مآثر قومه وقبيلته.

وإذا تقدم بنا الزمن وتصفحنا أسماء الخلفاء الأمويين، من يزيد إلى مروان إلى عبد الملك والوليد وسلميان وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، نجد أن أسماءهم لم تتأثر كثيراً بالإسلام، قياساً على أسماء وألقاب الخلفاء العباسيين، فأسماء الخلفاء العباسيين تبدأ من جدّهم إبراهيم وعلي ثم الخليفة الأول أبي العباس عبد الله بن محمد، ثم الخليفة الثاني عبد الله أبي جعفر بن علي بن عبد الله العباسي، ثم الخليفة الثالث أبي عبد الله محمد بن أبي جعفر وأبنائه موسى الهادي وهارون الرشيد، وأبنائه محمد الأمين والمأمون والمعتصم والواثق ثم المكتفي وغيرهم.

بل أنهم اتخذوا نقوشاً على خواتمهم كلها مستوحاة من الإسلام ومبادئه، فنقش السفّاح هو: «الله ثقة عبد الله وبه يؤمن»[1].

وكان نقش الهادي: «الله ربي»[2] وكان نقش الأمين: «محمد واثق بالله»[3].

وأصبح اللقب الديني أمراً مفروضاً يتخذه كل خليفة عباسيّ، ومن يتصفح هذه الألقاب يتأكد من ذلك، وسار على نهجهم الخلفاء الفاطميون والخلفاء الأمويين في الأندلس.

وسار الناس شعراؤهم وقضاتهم على هذا المنوال الإسلامي في اختيار الأسماء الجميلة اللطيفة البعيدة عن القبح والخشونة، بل إن الشعراء كانوا يعيبون

(1) نهاية الأرب 23/65.
(2) نهاية الأرب 23/125.
(3) نهاية الأرب 3/187.

على بعضهم البعض التغزل بأسماء من هذا القبيل، ومن ذلك ما قاله جرير وهو ينشد بعض خلفاء بني أمية:

وتقول بوزع قد دببت على العصا هلا هزئت بغيرنا يا بوزع[1]

قال له: أفسدت شعرك بهذا الاسم وفتر.

ويقول ابن قتيبة ناقلاً عن غيره: قال أبو محمد؛ وقد يقدح في الحسن قبح اسمه كما ينفع القبيح حسن اسمه، ويزيد في تهامة الرجل فظاعة اسمه، وتردّ عدالة الرجل بكنيته ولقبه، ولذلك قيل: اشفعوا بالكنى فإنها شبهة[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن قتيبة قال: تقدم رجلان إلى شريح، فقال أحدهما: ادع أبا الكويفر ليشهد، فتقدم شيخ فرده شريح، ولم يسأل عنه، وقال: لو كنت عدلاً لم ترض بها، ورد آخر يلقب أبا الذبان ولم يسأل عنه[3].

ومن ذلك أيضاً ما أورده ابن قتيبة قال: وسمع عمر بن عبد العزيز رجلاً يدعو رجلاً: يا أبا العمرين، فقال: لو كان له عقل كفاه أحدهما[4].

وقد نبه الجاحظ بعد ذلك إلى ضرورة اختيار اسم الفتاة في طفولتها، ليظل ملائماً لها في شيخوختها قال: «ربما كان اسم الجارية غليم أو حبيبة أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلة جزلة وعجوزاً شهلة وحملت اللحم وتراكم عليها الشحم، وصار بنوها رجالاً وبناتها نساء، فما أقبح أن يقال لها: يا غليم كيف أصبحت؟

ويقول أيضاً: ولأمر ما كنّت العرب البنات فقالوا: فعلت أم الفضل، وقالت أم عمرو وذهبت أم حكيم[5].

---

(1) ديوان جرير ص 268 (دار صادر) والخليفة هو الوليد بن عبد الملك.
(2) الشعر والشعراء 1/70.
(3) الشعر والشعراء 1/71.
(4) الشعر والشعراء 1/71.
(5) البيان والتبيين 1/102.

وعلى الرغم من ذلك ظهرت دعوة متعصبة تدعو إلى رفض التسمي بأسماء معينة، من ذلك ما أورده الجواليقي في المعرب عن علي بن أصْمع جد الأصمعي مع الحجّاج، وكان علي بن أبـي طالب قد قطع يده في سرقة، وطلب الحجاج تغيير اسمه فغيّره إلى سعيد[1].

وقد عقد النويري فصلاً خاصاً بالأسماء وعنوانه: وذكر نبذة من خواص الحروف والأسماء[2].

وفيه تحدث عن اتخاذه الأسماء تعاويذ، وذكر فوائد أسماء كثيرة منها: حيّ، حليم، حنان، حكيم، جبار، والجميل، والجواد، ومحمد رسول الله، وأحمد رسول الله، والخبير والعزيز والقادر والقيوم وغير ذلك. ومن ذلك ما كتبه أيضاً عن أسماء غيرها قال: ومن كتب اسمه الجبار وذا الجلال «وفي بطاقة أي وقت شاء وهو على طهارة، وجعلها في خاتمه أو بين عينيه وقت جلوسه بين الناس، رزقه الله الهيئة والتعظيم[3].

ومن ذلك أيضاً قال: ومن كتب محمد رسول الله خمسة وثلاثين مرة، وأحمد رسول الله خمسة وثلاثين مرة في يوم جمعة وبعد صلاة كل جمعة، وجعلها معه رزقه الله تعالى قوة في الطاعة في البرّ كلـه، وكفاه الله من همزات الشيطان[4].

خـاتمة البحـث:

لقد درسنا في هذا البحث ـ والذي هدفنا منه إلى بيان أثر الإسلام على أسماء الأعلام ـ درسنا فيه اتجاهات الأسماء في العصر الجاهلي، وانتقلنا بعد ذلك إلى دراسة اتجاهات الأسماء في العهد الإسلامي ومدى تأثره بالقرآن والسنة،

---

(1) المعرب للجواليقي ص 123.
(2) نهاية الأرب 12 ص 225.
(3) نهاية الأرب ١٢/ ٢٢٦.
(4) نهاية الأرب 12/227.

واستقاء بعض الأسماء من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذكرنا أمثلة على توجيه الرسول عليه السلام وتغييره لبعضها، خاصة تلك التي لا تتفق وروح الشريعة، وبيّنا خلال ذلك حبه عليه السلام للأسماء الحسنة وتفاؤله بها.

كما درسنا بعد ذلك آراء الصحابة في الأسماء مركزين على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وطلحة والزبير، وتأثرهم بتوجيه الرسول عليه السلام للأسماء تأثراً واضحاً.

وتابعنا هذه الدراسة القصيرة لنتعرف على تأثر الخلفاء الأمويين بهذا التوجه وكذلك الخلفاء العباسيين ووازنا ما بين تأثرهما في اختيار هذه الأسماء.

والله من وراء القصد وبه نستعين

مصادر البحث ومراجعه

1 ــ القرآن الكريم.

2 ــ الاشتقاق ـ ابن دريد تحقيق عبد السلام هارون مكتبة المثنى.

3 ــ إعراب القرآن الكريم وبيانه ـ محيي الدين درويش دار الإرشاد ـ حمص 1408 ـ 1988.

4 ــ البيان والتبيين للجاحظ. دار الفكر للجميع 1968 لبنان.

5 ــ التسمية وماهيتها وفلسفتها وخصائصها الدلالية. د. حسين خريوش. جامعة اليرموك 1991.

6 ــ ديوان الأعشى طبعة الشركة اللبنانية للكتاب، لبنان، تحقيق فوزي عطوي.

7 ــ ديوان جرير ـ دار صادر 1384 ـ 1964.

8 ــ ديوان حسان منشورات دار إحياء التراث الشعبي ـ بيروت تصحيح محمد عزت نصر الله.

9 ــ السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وزميله، مطبعة الحلبي 1355 ـ 1936م.

10 ــ الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف في مصر 1966.

11 ــ عبقرية عمر للعقاد طبعة مطابع دار الهلال المصرية 1388 ـ 1968.

12 ــ العمدة ـ ابن رشيق تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجليل ط 4 ـ 1972.

13 ــ عيون الأخبار ابن قتيبة ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر 1383هـ ـ 1963م.

14 ــ لسان العرب ـ ابن منظور ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
15 ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ السيوطي ط 1 دار الفكر بيروت.
16 ــ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ـ أبو منصور الجواليقي تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ مطبعة دار الكتب 1389 ـ 1969.
17 ــ المنجد في الأدب والعلوم ـ فرديناند توتل.
18 ــ النابغة الذبياني ـ حياته وشعره. فارس صويتي ـ دار كرم بدمشق.
19 ــ نهاية الأرب في فنون الأدب ـ النويري ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (والأجزاء الجديدة أيضاً).

دراسة مقارنة بين الطلبة المتفوقين والطلبة المتأخرين دراسياً في عادات الاستذكار واتجاهاته في المرحلة الجامعية

ملخص دراسة

مقدم من قبل
د. عبد الحميد سعيد حسن
جامعة قاريونس - كلية الآداب والتربية
قسم علم النفس

مشكلة البحث:

اهتم المسؤولون عن تخطيط البرامج التربوية في العقدين السابقين من القرن العشرين باكتشاف العوامل التي يمكن أن تؤثر في التحصيل الدراسي سلباً وإيجاباً، فأشارت نتائج الدراسات التي أجروها إلى أن هناك مجموعة من تلك العوامل التي احتلت مركز الصدارة في تأثيرها على تحصيل الطلبة، والتي من أهمها:

ضعف القدرات العقلية أو نقص في مستوى ذكائهم، أو قصور في بعض متغيرات شخصياتهم، ومن ذلك تفرعت البحوث التي تابعت دراسة هذه العوامل، واتجهت إلى اتجاهين هما:

درس الاتجاه الأول، طبيعة دافع الإنجاز أو خصائصه وعلاقته بمختلف جوانب الشخصية، أما الاتجاه الثاني، فاتجه إلى أكبر مجال للتحصيل في حياة الإنسان وهو التحصيل الدراسي وما يرتبط به من أساليب الاستذكار، ونظراً لشكوى العديد من الطلاب والطالبات من أنهم يبذلون جهداً كبيراً من الاستذكار لكنهم يحصلون على تقديرات منخفضة في فحوصاتهم. ودرست تلك الظاهرة من زاوية احتمال افتقار هؤلاء الطلبة إلى الأساليب الصحيحة في الاستذكار، على الرغم من احتمال وجود أسباب أخرى أدت إلى انخفاض درجاتهم في الامتحانات ومنها: طبيعة البرامج والمقررات الدراسية، وأساليب الامتحانات والتقويم وكفاءة القائمين بالتدريس... الخ، ومن هنا برزت مشكلة البحث الحالي لمعرفة الفروق

بين الطلبة المتفوقين دراسياً والمتأخرين دراسياً في عادات الاستذكار لدى طلبة الجامعة.

أهميـة البحـث:

تزداد متطلبات الحياة يوماً بعد يوم، فضلاً عن رغبة الأفراد في التعلم إما بهدف تحسين أوضاعهم الوظيفية أو المادية أو الاجتماعية، وإما بهدف الاستزادة العلمية التي تساعدهم في تحقيق رغباتهم وميولهم، وبالتالي تقدير ذواتهم.

إن الاهتمام بالتعلم والدعوات المتكررة لزيادة الإنفاق عليه سمة تميز عالم اليوم في مختلف الدول، المتقدمة منها والنامية، لأن التعلم عملية معقدة تتطلب عمليات عقلية، مثل التذكر والحفظ والتفكير وانتقال المعلومات والاسترجاع، وتسعى نظريات التعلم إلى التوصل إلى الظروف التي تساهم في حدوثها. وقد اختلفت النظريات حول الظروف التي تساعد المتعلم على التعلم بشكل فعال في بيئات تعليمية مختلفة. فقد وضع (أوزبل Asbbel) شرطين يساعدان الطالب على استيعاب المادة الدراسية، وجعل عقليته أفضل وهما:

امتلاكه معلومات سابقة حول المادة التي يدرسها، وربط المعلومات السابقة بالمعلومات الجديدة، لازدياد مصادر تجهيز المعلومات لديه التي تساعد على استيعاب المعلومات الجديدة، والاحتفاظ بها لمدة طويلة (الشرقاوي: 1979: 175).

ووضع بياجيه (Piaget) شرطاً مهماً للتعلم، وهو أن يدرس الطالب بأسلوب مبني على النقد والتفحص للأفكار قبل قبولها، إذ إن قبول الأفكار دون تفحصها واستيعابها وحفظها وإدراك معانيها يولد ما يسمى بالتعلم المزيف (عدس، محي الدين: 1984: 113).

أما برونر (Bruner) فيرى أن أي موضوع لا يمكن فهمه إلا إذا بسط ونظم بما يتناسب مع مستوى الطالب، فالطالب يجب أن يدرس الموضوع جزءاً جزءاً بشكل مبسط، ثم يربط بين هذه الأجزاء بكاملها (فطيم، أبو العزايم: 1986: 206).

وأظهرت الدراسات بأن التعلم لا يكتمل إلا بالقدرة على استرجاع المادة التي تدرب الإنسان على الاحتفاظ بها، وأن الاستذكار هو من دوال حدوث التعلم؛ ولذلك يلجأ الفرد في دراسة المواد المعرفية بصورة خاصة إلى معاودة القراءة حتى يكتمل التعلم.

ففي دراسة (توف وعدس: 1984: 227 ـ 235) وجد أن تخصيص جزء كبير من الوقت المخصص للتعلم في محاولات الاستعادة والاستذكار أفضل من مجرد القراءة دون أي محاولة للاستذكار أو التسميع، وأن عمليات الاستذكار تكون أكثر فعالية إذا قمنا بها في أعقاب كل محاولة من محاولات التعلم، وأن أسلوب الاستذكار الذي يتبعه كل متعلم يرتبط بمفهومه عن التعلم وبنوعية ناتج التعلم.

أما دراسة (نجاتي: 1983: 168 ـ 176) فقد بينت أن فشل كثير من الطلبة لا يرجع بالضرورة إلى ضعف قدراتهم العقلية، أو النقص في مستوى ذكائهم، أو قصور في بعض متغيرات شخصياتهم، وإنما قد يرجع أيضاً إلى افتقارهم لمهارات الاستذكار وعاداته.

وأكدت دراسة كلينجر (Clinger 1979 :15) إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي ومهارات الاستذكار وعاداته، وأن هذه العادات والمهارات يجب أن تضاف إلى المتغيرات الوجدانية في الشخصية، إذ أن كلاً منهما لا يكفي وحده لتفسير النجاح في الدراسة.

ويرى كل من كولر وهولان (Culler & Hollan 20 ـ 16) أن الطالب الذي لديه مهارات استذكار عالية، وبالتالي قد أعد نفسه جيداً للامتحان، يمكن أن يعايش درجة أقل من الاضطراب أثناء موقف الامتحان نفسه، وبالتالي يكون لديه انتباه أعلى لمهمة الأداء على الامتحان.

وهذا ما أكد عليه (جابر: 1984: 43 ـ 77) حيث يرى أن العناية بالعادات والاتجاهات الدراسية تعتبر مدخلاً هاماً لتحسين مستوى الإنجاز المعرفي للطلاب والطالبات، بل إن العادات والاتجاهات الدراسية ينتقل أثرها إلى مجالات حياتية

أرحب من المعلومات التي يحصلها الطلاب، فهي أبقى على الزمن مما يحفظون من حقائق ومعارف لإنهاء المدخل إليها والمنهج والدافع.

كما أوضح ألين (Allen 1985 :410 ـ 407) أهمية الاستذكار كجزء من برامج علاج قلق الاختبارات. وأكد ذلك (ميشيل، ونج: Mitcheil & Neg 1972: 497) الذي وجد أن خفض قلق الامتحانات ليس ضماناً لتحسين الأداء الأكاديمي، إذا تجاهلنا مستوى عادات الاستذكار.

وبناءً على الحقائق المستنبطة من نظريات التعلم، والدراسات السابقة التي قام بها الباحثون في هذا المجال، ظهر عدد كبير من الكتب التي تشرح للطلبة أساليب الاستذكار، وأصبح المؤلفون يضيفون إلى كتبهم ملاحق تشرح أساليب استذكار المادة ونماذج من الأسئلة.

فقد ورد في (Encyclopedia of Psychology 1984) عدة نماذج أو أساليب للاستذكار وضعها المؤلفون، منها: ابتكار روبنسون (Robinson) أسلوباً عرف باسم «SQ3R» مختصر (Survey, Question, Read, Recite, Review)، وهو أسلوب لمعالجة مشكلات الطلبة الضعفاء والمتفوقين لكيفية قراءة الكتاب. كما ابتكر (بوك Pauk). أسلوباً من خمس خطوات لكيفية تدوين الملاحظات في أثناء المحاضرة، استخلصه من دراسة شاملة وتجريب لقواعد التعلم (استعرض survey، اسأل Question ثم اقرأ Read وسمع Recite وراجع Review). واتبع براون وهولتزمان (Brown & Holtzman) الأسلوب نفسه بوضع استبانة تقيس اتجاهات وعادات الاستذكار في عدة دراسات، وتوصلاً إلى وجود علاقة ارتباطية دالة ومعنوية بين عادات الاستذكار والتحصيل وإمكانية التنبؤ بمستوى التحصيل، وقد أخرج (براون Brown) عدداً من الكتيبات المبنية على نتائج تطبيق الاختبار بعنوان «دليل الطالب إلى الاستذكار المثمر». وقد أعد (ديموس: Demos 1962) استبياناً أسماه التقويم الإرشادي لمهارات الاستذكار، شمل عناصر توزيع الوقت والظروف، وكتابة المذكرات والاستعداد للامتحانات، والعادات والاتجاهات.

وقد وضع ويتماير (Witmar 1972 :354 ـ 352) أسلوباً لمهارات

الاستذكار، واختبره على عينة من طلبة الجامعة وتوصل إلى أن الطلبة ذوي مهارات الاستذكار العالية يكون لديهم مستوى منخفض من القلق عن ذوي مهارات الاستذكار المنخفض.

وتأسيساً على ما تقدم تكمن أهمية البحث والحاجة إليه من خلال ما يأتي:

1 ـ تأتي أهمية البحث: من أهمية موضوع عادات واتجاهات الاستذكار، حيث تعد مدخلاً مهماً لتحسين مستوى الإنجاز المعرفي للطلاب والطالبات، فالعادات والاتجاهات الصحيحة للاستذكار تعمل على تنمية مهارات الاستذكار منذ بداية دخول الطالب إلى المدرسة الابتدائية صعوداً إلى المرحلة الجامعية، بل إن تأثيرها ينتقل إلى مجالات حياتية أوسع من المعلومات التي يحصل عليها الطلبة، فهي أبقى على مدى الزمن مما يحفظون من حقائق ومعارف لأنها المدخل إليها والمنهج والدافع (جابر عبد الحميد 1984).

2 ـ تعد الأساليب غير الصحيحة للاستذكار، والاتجاهات نحو الدراسة والرضا عن المدرسة والمدرس، مشكلة حقيقية تواجه كثيراً من الطلبة، وهي مصدر أرق ليس للتلاميذ فقط، ولكن قد يمتد أثرها إلى الأسرة والإدارة المدرسية، بل والمجتمع كله.

3 ـ قد تسهم نتائج البحث الحالي في عملية الإرشاد والتوجيه النفسي والأكاديمي للطلاب نحو التعرف على عادات الاستذكار الصحيحة والجيدة، التي تسهم في رفع معدلاتهم التراكمية في المواد الدراسية.

4 ـ قد تساعد القائمين على الإرشاد التربوي والنفسي، بعدها وسيلة لتشخيص أسباب التأخر الدراسي للطلبة.

5 ـ تتيح الفرصة للقائمين على برامج تدريب المدرسين، بوضع برامج تدريب المدرسين على عادات الاستذكار الجيد، وتجسيدها مع الطلبة.

أهـداف البحـث:

يهدف البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

1 ــ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة ذوي التراتيب الخمسة العليا، وذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، وعاداتهم في الاستذكار واتجاهاته لدى طلبة كلية الآداب والتربية ـ جامعة قاريونس؟

2 ــ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات ذوي التراتيب الخمسة العليا، في الدرجات التي يحصلون عليها في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته؟

3 ــ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب ذوي التراتيب الخمسة العليا، وذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته؟

4 ــ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات ذوات التراتيب الخمسة الدنيا وذوات التراتيب الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته؟

فـروض البحـث:

1 ــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة ذوي التراتيب الخمسة العليا وذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته.

2 ــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات ذوي التراتيب الخمسة العليا في الدرجات التي يحصلون عليها، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته.

3 ــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب ذوي التراتيب الخمسة العليا وذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على طلبة المرحلة الرابعة الذين حصلوا على التراتيب الخمسة العليا في التحصيل، في كافة أقسام كلية الآداب والتربية/ جامعة قاريونس، للعام الدراسي (1992 ـ 1993) و (1993 ـ 1994).

تحديد المصطلحات:

1 ــ عادات الاستذكار: عرفها إجرائياً كل من:

(أ) (لطفي محمد فطيم: 1989: 122): بأنها المواظبة على إنجاز الدروس والواجبات في مواعيدها دون تسويف، مع استخدام إجراءات فعالة تؤدي إلى كفاءة عالية في الاستذكار والتحصيل الأكاديمي (كما تقاس باستبانة عادات واتجاهات الاستذكار).

(ب) جابر عبد الحميد وسليمان الخضري الشيخ: 1978: 21): هي العادات التي يمكن الحصول عليها من خلال جمع الدرجات على مقياس تجنب التأخير وطرق العمل.

(جـ) (باسم السامرائي وشوكت الهيازعي: 1986: 118): هي العادات التي تتناول الجواب السلوكية الآتية: طرق القراءة، تدوين الملاحظات، إعداد التقارير، تنظيم الوقت، كيفية الاستعداد للامتحانات، استعمال المكتبة، (كما تقاس بمقياس العادات الدراسية المصمم من قبلهما في عام 1984).

2 ــ اتجاهات الاستذكار:

(أ) (لطفي محمد فطيم: 1989: 112): هي الاتجاه العام نحو التعليم والأهداف التربوية والمدرسين القائمين عليها، وأساليبهم في العمل

داخل الفصل وخارجه (كما تقاس باستبانة عادات الاستذكار واتجاهاته).

(ب) (جابر عبد الحميد وسليمان الخضري الشيخ: 1978: 22): الاتجاهات التي يتم الحصول عليها من خلال جمع درجات مقياس الرضا على المعلم أو تقبل التعليم.

أما التعريف الإجرائي لعادات الاستذكار في الدراسة الحالية:

(الإجراءات السلوكية التي يقوم بها الطالب لتأدية واجباته المنزلية في الوقت المناسب، بعد ترتيب الحقائق والمعلومات والاستفادة منها واستيعابها كل يوم. (كما تقاس باستبانة عادات الاستذكار واتجاهاته لبراون وهولتزمان، المعربة من قبل لطفي محمد فطيم).

أما التعريف الإجرائي لاتجاهات الاستذكار في الدراسة الحالية:

(الاتجاه العام نحو المواد الدراسية والمدرسين والدراسة، بغض النظر عن قابليتهم أو عدم قابليتهم لاجتياز أية مادة من المواد الدراسية (كما تقاس باستبانة عادات الاستذكار واتجاهاته لبراون وهولتزمان المعربة من قبل لطفي محمد فطيم).

المتفوقون:

استخدم العديد من المصطلحات، ومن أحدث المصطلحات المستخدمة للدلالة على التفوق العقلي خلال النصف الثاني من هذا القرن، وجاء معبراً عن مختلف أشكال التفوق في مختلف المجالات المعرفية، ويلاحظ على هذا المعنى للمصطلح أنه يشمل ثلاثة جوانب:

(**الأول**: هو وصول الفرد إلى مستوى معين في أدائه، **الثاني**: هو أن يكون هذا الأداء أعلى من العاديين، **والثالث**: هو أن يكون الأداء في مجال عقلي تقدره الجماعة. (الطحان: 1982: 13).

استخدم بعض الباحثين المستوى التحصيلي المرتفع محكاً للتفوق الدراسي

من هؤلاء (تيرمان وجوان): حيث حددا التفوق الدراسي الذي يدل على الاستعداد للنبوغ بالحصول على درجات أكثر من 90% من الطلبة، وحدده (فوكس) أيضاً بأكثر من 90%، أما جامعة جونز هوبكنز فحددته بأكثر من 98% (Keating 1976 :51)، أما باسو (Passow 1958 :28) عرفه القدرة على الامتياز في التحصيل.

واعتبر بعض الباحثين، أن الطالب المتفوق دراسياً هو من يكون تحصيله أعلى مما هو متوقع بالنسبة لقدراته.

ومن هذه التعريفات، تعريف قاموس جود (Good: 286: 1973) حيث عرف التفوق الدراسي بأنه: المستوى التحصيلي الذي تصل إليه فئة من الطلاب، ويكون أعلى مما هو متوقع، كما يقاس باختيارات الاستعداد العام، أبو بواسطة مستوى الأداء الدراسي القبلي.

كما حدد البعض الآخر التفوق على أساس وقوعهم ضمن نسبة معينة (5% العليا مثلاً) إلى جانب مجموع الدرجات في التحصيل، من هذه التعريفات، تعريف محمد نسيم رأفت وآخرون 1967، ورجاء أبو علام 1978، ومحمد خير بخيت 1981. (سليمان 1993: 55).

أما التعريف الإجرائي، للتفوق الدراسي في البحث الحالي فهو:

هم الطلبة الذين حصلوا على التراتيب الخمسة العليا في مجموع الدرجات على التحصيل المدونة في السجلات الامتحانية.

التأخر الدراسي:

تعددت الدراسات والأبحاث في مجال التربية وعلم النفس حول التأخر الدراسي، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف مصطلح التأخر الدراسي، والمتتبع لهذه الظاهرة في أدبيات التربية وعلم النفس يجد خلطاً واضحاً حتى بين المتخصصين أنفسهم، فتارة يشار إلى التخلف الدراسي بمفهوم صعوبات التعلم وتارة تخلف دراسي، وأحياناً يعرف بالطالب المتأخر دراسياً أو المتخلف

تحصيلياً، وتحت المعدل وأقل من المتوسط والمعوق دراسياً (عبد الرحيم: 1983: 15) و (عثمان الشرقاوي 1978: 20).

أما التعريف الإجرائي في الدراسة الحالية، فهو:

هم الطلبة الذين حصلوا على التراتيب الخمسة الدنيا في مجموع الدرجات على التحصيل المدونة في السجلات الامتحانية.

1 ـ الدراسات العربية:

تعددت البحوث والدراسات التي تناولت هذا المجال، ومن أهمها ما يأتي:

- دراسة (العمر: 1971: 42 ـ 61) على عينة من طلبة ثلاث كليات في جامعة بغداد، لمعرفة العادات الدراسية لديهم من حيث عاداتهم في تلقي المحاضرة وكيفية استعمال المكتبة، وتحضير الدروس اليومية وتهيئتهم للامتحانات، وتوصلت الدراسة إلى أن قسماً كبيراً من طلبة جامعة بغداد يجدون صعوبة في كيفية كتابة الملاحظات، ولا يترددون على المكتبة، وغير قادرين على استعمال النظام المكتبي، وأن معظم الطلبة يدخلون القاعة الامتحانية بدون أن يكملوا المراجعة المطلوبة.
- دراسة (عيسوي: 1974: 65) على طلبة جامعة الإسكندرية بهدف التعرف على أساليب الطلاب في الاستذكار، فقد توصل إلى أن الكثير من الطلاب والطالبات لم يدركوا العادات والأساليب السليمة للاستذكار، مما يؤثر على نتائجهم الدراسية، وأن الكثير منهم لا يبدأ بالدراسة من أول العام الجامعي.
- دراسة (جابر وآخرون: 1984: 265) في قطر حول بعض العوامل المرتبطة بالتخلف والتفوق الدراسي في المرحلة الثانوية، مستخدمين فيها اختبار براون وهولتزمان، لقد وجد الباحثون فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح المتفوقين والمتفوقات في جميع أبعاد مقياس براون وهولتزمان، بالنسبة لعادات الاستذكار واتجاهاته.
- دراسة (صادق وحوطر: 1982: 35) على عينة من طلبة وطالبات المدارس

الثانوية مطبقاً فيها استبانة من وضعهما لدراسة عادات الاستذكار، إذ أسفرت عن عدم وجود فروق بين الجنسين فيما يتعلق بتلك العادات، وأن العادات تبدأ في الثبات والاستقرار بدءاً من دخول المدرسة الثانوية.

- دراسة (السامرائي و الهيازعي: 1986: 115 ـ 126) التي أجريت على عينة من طلبة المرحلتين الثالثة والرابعة لقسم المدرسين الصناعيين بالجامعة التكنولوجيا، مستخدمين فيها استبانة من وضعهما، حيث بينت أن مستوى تطبيق الطلبة للعادات الدراسية السليمة بصورة عامة قريب من المتوسط، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في درجة تطبيقهم للعادات الدراسية، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين العادات الدراسية ودرجة التحصيل الدراسي.

- دراسة (أحمد: 1986: 73 ـ 121) لمعرفة العلاقة بين المهارات الدراسية والتحصيل الدراسي والقلق لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة، التي استخدم فيها مقياس المهارات الدراسية الذي أعده (براون 1960) لقياس السمات التالية: الدافعية، العضوية، تقنيات الدراسة، إذ توصل إلى وجود علاقة سالبة بين مهارات الدراسة والقلق لكل من البنين والبنات، وعلاقة ارتباطية إيجابية وعالية بين مهارات الدراسة والتحصيل.

- دراسة (الهواري والشناوي: 1987: 232) التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين العادات والاتجاهات الدراسية وقلق الاختبار، على عينة من طلبة قسم علم النفس في كلية العلوم الاجتماعية، مستخدمين فيها استبانة العادات والاتجاهات الدراسية (براون وهولتزمان)، وتوصلت إلى وجود ارتباط سلبي غير دال بين العادات والاتجاهات الدراسية وقلق الاختبار.

- دراسة (Sadek 1987 :3) على عينة من طلبة كلية التربية بجامعة الملك سعود، لبحث العلاقة بين عادات الاستذكار والتحصيل التي استخدمت فيها عدة أدوات من بينها مقياس (براون وهولتزمان)، وقامت بتحليل عاملي لنتائجها. وقد اتضح أن العامل الأول المؤثر في عادات الاستذكار هو الأبعاد

الفرعية للاختبار، وأن التحصيل الأكاديمي يتأثر بعدة متغيرات منها عادات الاستذكار، وأن عادات الاستذكار وحدها ليست كافية للتنبؤ بالتحصيل، وأوصت بأن تدخل الكليات في برامجها مقررات لتنمية مهارات الاستذكار.

- دراسة (حسين: 1985: 91 ـ 114) التي هدفت إلى معرفة العادات والاتجاهات الدراسية السائدة عند طلاب مركز العلوم والرياضيات، التي استخدمت استبيان العادات والاتجاهات (براون وهولتزمان)، فقد توصل إلى أن أكثر العادات الدراسية السلبية التي ظهرت ضمن المواقف الخمسة عشر الأولى في الاستبيان ككل هي:

(عدم تنظيم الوقت ـ تأجيل الوقت ـ عدم تنظيم العمل المدرسي ـ قلة الاهتمام ـ التردد في مناقشة المدرس ـ عدم القدرة على تنظيم التفكير ـ القلق والاضطراب عند أداء الامتحان ـ عدم الرجوع إلى نموذج أو مرشد يستعين به عند الشك في الإجابة.

- دراسة (سليمان: 1988: 18) لمعرفة علاقة الاستذكار بالتفوق الدراسي على عينة من طلبة المدارس الثانوية في القاهرة، التي طبق فيها مقياس عادات الاستذكار واتجاهاته لدى طلبة المرحلة الثانوية الذي يتكون من (91) عبارة موزعة على أربعة أبعاد أساسية هي:

مكان المذاكرة وأوقاتها ـ كيفية الاستعداد للدرس والاستماع إليه ـ كيفية المذاكرة ـ الاستعداد للامتحان وأدائه. شملت عينة الدراسة (133) طالباً وطالبة من الصف الأول الثانوي في فصول المتفوقين والعاديين، واتضح لها أن عادات الاستذكار ترتبط ارتباطاً موجباً بالتحصيل الدراسي، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة المتفوقين والعاديين في عادات الاستذكار لصالح الطلاب المتفوقين، والأمر بالمثل مع المتفوقات. أما بالنسبة للفروق بين الجنسين، فلا توجد ذات دلالة إحصائية بينهما، فالطلبة المتفوقون يتبعون عادات استذكار سليمة.

- دراسة (فطيم: 1989: 123 ـ 125) التي طبقت على عينة من (90) طالباً وطالبة من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، مستخدماً فيها

استبانة اتجاهات الاستذكار وعاداته (براون وهولتزمان)، توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية دالة بين الدرجات على أبعاد الاستبانة الأربعة والمعدلات التراكمية للطلاب والطالبات، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في عادات الاستذكار والاتجاهات لصالح الإناث.

2 ـ الدراسات الأجنبية:

هناك دراسات عديدة تصدت لعادات الاستذكار منها:

- دراسة (Piggs & Felton 1976 :16 ـ 12) بهدف تقدير فاعلية برنامج دراسي حول الدافعية والاستذكار في خفض قلق الامتحانات، واتضح من نتائج هذه الدراسة أن تدريس مقرر الدافعية وتنظيم الوقت، عندما يقدم في إطار أكاديمي، يكون له تأثير على الطلاب ذوي القلق العالي والتحصيل المنخفض. وأن الطلبة ذوي عادات الاستذكار السليمة ينخفض عندهم قلق الامتحان.
- دراسة (Dudliy 1978 :148 ـ 143) لمعرفة أثر الانتظام في برنامج علاجي للتدريب على عادات الاستذكار على التحصيل الدراسي للطلاب الجامعيين، لقد بينت نتائجها تحسن درجات المجموعة التجريبية في تذكر المواد الدراسية عن درجات المجموعتين الضابطتين. كما يظل التحسن مستمراً لمدة أربعة فصول دراسية تالية:
- دراسة (Robyak 1978 :168 ـ 161) التي هدفت إلى معرفة الفروق بين ثلاث مجموعات من الطلبة الجامعيين، في درجة معرفتهم واستخدامهم لعادات الاستذكار السليمة، وأثر انتظامهم في برنامج للتدريب على عادات ومهارات الاستذكار على مشكلاتهم التوافقية وقدراتهم الأكاديمية، فالمجموعة الأولى تدربت على عادات ومهارات الاستذكار، أما المجموعة الثانية تعاني من عادات الاستذكار ولم تلتحق بالتدريب، أما الثالثة فلا تعاني من مشكلة عادات الاستذكار ولم تلتحق بالتدريب. وأسفرت المقارنة على أن المجموعة التي انتظمت في برنامج التدريب تميزت عن المجموعتين الأخريين بالحصول على درجات أعلى في المقررات الدراسية.

- دراسة (Khan 1979 :3) للعوامل غير العقلية المرتبطة بالتحصيل الدراسي على عينة من طلبة الجامعة، كان من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لعامل الاتجاه نحو المدرسين، وعادات الدراسة وقلق التحصيل، والحاجة إلى الإنجاز والميل للتحصيل.

- (دراسة Rossom & Shenk :1984) على عينة من طلبة الجامعة، لمعرفة العلاقة بين تصور الطالب لمفهوم التعلم وأساليب الاستذكار وناتج التعلم، إذ أسفرت النتائج عن أن أسلوب الاستذكار الذي يتبعه كل طالب وطالبة يرتبط بتصوره أو مفهومه عن التعلم وبنوعية ناتج التعلم، وأن اكتساب هذه الأساليب يرجع غالباً إلى التنشئة الاجتماعية، وإلى كافة المواقف التعليمية التي شارك فيها الفرد (فطيم 1989: 118).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة مقصودة، حيث شملت (260) طالباً وطالبة من ذوي التراتيب الخمسة العليا في التحصيل، ومن ذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، من طلبة السنة الرابعة في كلية الآداب والتربية/ جامعة قاريونس للعام الدراسي (1992 ـ 1993) و (1993 ـ 1994). وقد بلغ عدد الذكور (97) موزعين على (38 من ذوي التراتيب العليا ـ 59 من ذوي التراتيب الدنيا). وبلغ عدد الإناث (163) موزعات (92 من ذوات التراتيب العليا ـ 71 من ذوات الترتيبات الدنيا). وأن عدد الطلبة ذوي التراتيب العليا (130) طالباً وطالبة (38 ذكور ـ 92 إناث)، وعدد الطلبة ذوي التراتيب الدنيا (130) طالباً وطالبة (59 ذكور ـ 71 إناث). كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1)

يوضح عينة البحث النهائية من أقسام كلية الآداب والتربية في جامعة قاريونس

الأقسام	1992_1193 العليا		1992_1193 الدنيا		المجموع		1994_1993 العليا		1994_1993 الدنيا		المجموع		المجموع الكلي	
	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث
التخطيط	3	2	3	2	6	4	1	4	4	1	5	5	11	9
اللغة الإنكليزية	3	2	1	4	4	6	3	2	2	3	5	5	9	11
اللغة العربية	4	1	3	2	7	3	4	1	2	3	6	4	13	7
الإعلام د+ت	4	6	6	4	10	10	6	4	6	4	10	10	20	20
التفسير	1	4	3	2	4	6	1	4	-	5	1	9	5	15
الجغرافيا	1	4	2	3	3	7	3	2	1	4	4	6	7	13
الآثار	-	5	2	3	7	3	1	4	2	3	3	7	10	10
المكتبات	1	4	3	2	4	6	1	4	-	5	1	9	5	15
الاجتماع	1	4	2	3	3	7	1	4	1	4	5	5	8	12
علم النفس ت+ن	-	10	-	10	-	20	2	8	-	10	2	18	2	38
التاريخ	1	4	3	2	4	6	3	2	-	5	3	7	7	13
المجموع	24	41	28	37	52	78	31	34	14	51	45	85	97	163

عينة التراتيب العليا: (38) ذكور (92) إناث

عينة التراتيب الدنيا: (59) ذكور (71) إناث

أداة البحث:

لتحقيق هدف البحث، وبناءً على ما أشارت إليه الدراسات السابقة، تم استخدام استبانة (براون وهولتزمان) العادات الاستذكار واتجاهاته، المترجمة إلى اللغة العربية مرتين من قبل (جابر: 1979) و (الأشول: 1979) و (فطيم: 1989)، واستخدمت في العديد من الدراسات العربية والأجنبية.

وتتكون الاستبانة التي ترجمها لطفي محمد فطيم من (100) مائة عبارة، وأمام كل عبارة (5) إجابات محتملة هي (نادراً ـ أحياناً ـ غالباً ـ عموماً ـ دائماً) ويجيب الطالب على ورقة إجابة منفصلة. وتتوزع عبارات الاستبانة إلى أربعة أبعاد، يضم كل بعد منها (25) عبارة، وهذه الأبعاد هي:

(تجنب التسويف ـ أساليب العمل ـ الرضا عن المدرسين ـ تقبل التعليم) وقد وضع بعدا (تجنب التسويق + أساليب العمل) تحت حقل عادات الاستذكار، وبعدا (الرضا عن المدرسين + تقبل التعليم) تحت حقل اتجاهات الاستذكار، وحقل (عادات الاستذكار + اتجاهات الاستذكار) تحت حقل أكبر وهو (التوجه الدراسي). وقد استخدم أسلوب ديكرت في التصحيح، إذ وجد خمس إجابات محتملة تقابلها الدرجات (2، 1، صفر، 1، 2).

صدق الاستبانة:

على الرغم من استخراجه من قبل معده بثلاثة طرق وهي (الصدق الظاهري صدق البناء أو التكوين، الصدق التنبئي) فقد تم استخراجه في الدراسة الحالية من خلال الصدق الظاهري بعرضه على لجنة من المحكمين في التربية وعلم النفس وعددهم (6) خبراء، طلب منهم أن يدرسوا كل عبارة من عبارات المقياس لمعرفة صدق العبارة أو رفضها. وبعد جمع آرائهم وتحليلها، استخرج مربع كاي لعينة واحدة (البياتي وزكريا 293: 1977) لكل عبارة، لمعرفة دلالة الفروق بين آراء المحكمين، وأبقيت جميع العبارات لأن الفروق بين المؤيدين والرافضين لها كانت ذات دلالة معنوية عند مستوى (0,05).

ثبات الاستبانة:

على الرغم من استخراجه من قبل معده، بطريقة إعادة الاختبار، وكانت جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة عند مستوى دلالة (0,05)، قام الباحث باستخراجه بنفس الطريقة، حيث طبقت الأداة مرتين على مجموعة من الطلبة قوامها (30) طالباً وطالبة من كلية الآداب والتربية، وكان الفاصل الزمني بين التطبيقين أسبوعين، وكانت معاملات الارتباط على الأبعاد الأربعة تمتد ما بين (0,78 ـ 0,86)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) ودرجة حرية (28) والتي تبلغ (0.463). (السيد: 1958: 65). (البياتي وزكريا: 1977: 181).

نتائج البحث:

يشتمل هذا الفصل على النتائج التي توصل إليها البحث الحالي والمتعلقة بالإجابة عن أهداف البحث في الفصل الأول، وتفسير هذه النتائج والتعليق عليها ثم مقارنتها بنتائج الأبحاث السابقة، وفيما يلي عرض النتائج ومناقشتها.

1 ــ الفرض الأول:

«توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة ذوي التراتيب الخمسة العليا وذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته».

للتحقق من صحة الفرض الأول، حسبت متوسطات استجابات عينة الطلبة ذوي التراتيب الخمسة العليا والطلبة ذوي التراتيب الخمسة الدنيا، على أبعاد أداة البحث لمعرفة الفروق بين المجموعتين، وقد ظهر من استخدام الاختبار التائي أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين المجموعتين في كل الأبعاد. حيث ظهرت القيم التائية المحسوبة أكبر من القيم التائية الجدولية، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (2)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم التائية المحسوبة والجدولية لاستجابات أفراد المجموعتين على أبعـاد الاستبانة

الأبعاد	مجموعة التراتيب العليا ن = 130		مجموعة التراتيب العليا ن = 130		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة
تجنب التسويق	38,14	4,15	18,95	8,22	* 20,85
أساليب العمل	34,9	6,14	30,30	6,15	* 16,9
عادات الاستذكار	73,04	10,02	39,1	14,12	* 19,60
الرضا عن المدرسين	37,09	5,2	17,3	8,12	* 20,61
تقبل التعليم	35,20	6,9	18,07	9,28	* 14,77
اتجاهات الاستذكار	72,29	10,8	35,37	16,28	* 19,13
التوجه الدراسي	145,33	20,22	74,52	23,8	* 22,19

* القيمة الجدولية عند درجة حرية (258) ومستوى دلالة 0,001 = 3,291 .

ويتضح من الجدول (2) أن الطلبة ذوي التراتيب الخمسة الدنيا حصلوا على متوسطات حسابية منخفضة على أبعاد الاستبانة. ومن أجل معرفة أهم عادات الاستذكار والاتجاهات السلبية كما يكشف عنها مفتاح الاستبانة، ثم حساب عدد تكرارات الطلبة ذوي التراتيب الدنيا على كل بعد، وترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب عدد التكرارات، واستخراج العادات والاتجاهات الخمسة الأولى من كل متغير، وقد تبين من تحليل البيانات أن العادات الخمسة الأولى التي حصلت على أكثر التكرارات في مجال (تجنب التسويق) هي:

1 ــ عندما أتأخر عن متابعة واجباتي الدراسية لأسباب خارجة عن إرادتي، فإنني أستكمل ما فاتني من تلقاء نفسي، وقد أجاب عنها (79%) من الطلبة المتأخرين دراسياً.

2 ــ أقضي كثيراً من الوقت في الكلام أو قراءة المجلات أو الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون أو الذهاب إلى السينما، مما يعطل مذكراتي، فقد أجاب (75%) من الطلبة أن وقت المذاكرة عندهم أقل بكثير من الوقت الذي يقضونه في التلفزيون أو الكلام.

3 ــ المشكلات خارج الجامعة، كالمشكلات المادية أو الحب أو الصراع بين الأبوين هي السبب في إهمالي لعملي الجامعي. فقد تبين أن (72%) من الطلبة يعانون من هذه المشكلات، وتعيقهم عن المذاكرة ومواصلة الدراسة.

4 ــ أنجز واجباتي يوماً بيوم ولا أؤجل عمل اليوم إلى الغد. فقد أجاب (69%) من الطلبة بأنهم نادراً ما ينجزون واجباتهم كل يوم.

5 ــ الاستذكار عندي مسألة صدفة، تعتمد اعتماداً كلياً على مزاجي في ذلك اليوم، فقد اتضح أن (67%) من الطلبة دائماً ما تكون عندهم مسألة الاستذكار صدفة.

أما مجال (أساليب العمل) فإن العادات الخمسة الأولى التي حصلت على أكثر التكرارات، هي:

1 ــ عندما أؤدي امتحاناً ينتابني الاضطراب والعصبية، بحيث لا أجيب عن الأسئلة بكفاءتي الحقيقية، فقد أجاب (72%) من الطلبة بأنهم يشعرون دائماً بالقلق عند أدائهم الامتحان.

2 ــ بعد قراءتي لعدة صفحات من الكتاب أو المذاكرة لا أستطيع أن أتذكر ما قرأته لتوي. فقد أجاب عنها (71%) من الطلبة بأنهم عاجزون عن تذكر ما يقرؤونه بسبب عدم فهم للمادة.

3 ــ يصعب علي تحديد النقاط المهمة في مقرر ما التي تواجهني في الاختبارات بعد ذلك. فقد اتضح أن (69%) من الطلبة يشكون من عدم قدرتهم في التركيز على المهم من مفردات المواد التي يدرسونها.

4 ــ أجيب إجابات ضعيفة في الامتحانات لأنني أجد صعوبة في التفكير تفكيراً واضحاً، وفي تخطيط أعمالي الدراسية خلال فترة قصيرة. فقد أجاب (67%) من الطلبة بأنهم دائماً ما يلاقون صعوبة في التفكير في قاعة الامتحانات، مما يؤثر على إجاباتهم على الأسئلة.

5 ــ بعد فترة قصيرة من التركيز في القراءة تختلط الكلمات أمامي، وتصبح عديمة المعنى. فقد أجاب (63%) من الطلبة أنهم يصعب عليهم التركيز أثناء المطالعة.

أما مجال (الرضا عن المدرسين): فإن الاتجاهات الخمسة الأولى التي حصلت على أكثر التكرارات هي:

1 ــ أعتقد أنه ينقص الأساتذة الفهم الجيد لحاجات الطلبة وميولهم، فقد أوضح (70%) من الطلبة بأن الأساتذة لا يهتمون بحاجات الطلبة النفسية وميولهم، وإنما يركزون على التحصيل فقط.

2 ــ يعجز الأساتذة عن شرح موادهم شرحاً وافياً. فقد أجاب (60%) من الطلبة بأن الأساتذة يركزون على بعض جوانب المحاضرة، ويتناسون حاجات الطلبة الضعفاء من الإسهاب.

3 ــ أعتقد أن المدرسين يهتمون فقط بالدرجات ويغفلون الأهداف الحقيقية

للتعليم. فقد أجاب (58%) من الطلبة بأن الأساتذة يركزون على الدرجات، دون الاهتمام بأهداف العملية التعليمية، وأهداف المادة الدراسية.

4 ـ أعتقد أنه من المستحيل على الطالب العادي أن يقوم بكل ما يطلب منه من واجبات منزلية. فقد ذكر (52%) من الطلبة أن الأساتذة يكلفون الطلبة بتحضير أكثر من اللازم، ويطلبون تقارير أو بحوث من الصعب تلبيتها.

5 ـ السبب الرئيسي للغش هو الواجبات الصعبة التي يفرضها الأساتذة، فقد أجاب (47%) من الطلبة أن الغش سببه عدم قدرتهم على إكمال المادة المطلوبة في الامتحان بسبب الواجبات الصعبة.

بالنسبة إلى مجال (تقبل التعليم)، فإن الاتجاهات الخمسة الأولى السلبية التي حصلت على أكثر التكرارات، هي:

1 ـ أفقد اهتمامي بدراستي بعد بضعة أيام من بدء الفصل الدراسي الجديد، فقد أجاب (80%) من الطلبة بأنهم دائماً ما يهملون واجباتهم الدراسية منذ بداية العام.

2 ـ أفقد اهتمامي بأعمالي الدراسية، بحيث يصعب عليَّ تركيز انتباهي على الدرس المطلوب مذاكرته. فقد ذكر (75%) من الطلبة بأنهم لا يحبون الدراسة في تخصصهم، وهذا يحول دون تركيزهم على الدروس.

3 ـ أعتقد أن المرح واستيفاء المرء حقه من متع الحياة أهم من الدراسة، فقد اتضح أن (70%) من الطلبة يفضلون قضاء وقتهم بالاستمتاع بالمرح أو الحياة الخاصة أكثر من الدراسة.

4 ـ إن الهدف الوحيد للتعليم يجب أن يكون إعداد الطلاب لكسب العيش، فقد أجاب (69%) من الطلبة أنهم لا يرغبون بالعمل بعد حصولهم على الشهادة، ويرفضون هذا الهدف.

5 ـ الدافع الأساسي لدخولي الجامعة هو الإحساس بالفخر لكوني أتلقى تعليماً

جامعياً. فقد ذكر (67%) من الطلبة أن مستوى طموحهم هو الحصول على الشهادة الجامعية ليتفاخروا بها.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (العمر: 1971) و (عيسوي 1974)، (صادق وحوطر: 1982) و (أحمد: 1986) و (الهواري والشناوي: 1987) و (صادق: 1987) و (حسين: 1985) و (سليمان: 1988) و (فطيم: 1989 و (Biggs & Felton :1976) و (Robyak :1978) و (Khan :1979).

واستنتج الباحث مما تقدم أن الفرض الأول قد تحقق بسبب الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعتين.

2 ـ الفرض الثاني:

«توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات ذوي التراتيب الخمسة العليا في الدرجات التي يحصلون عليها، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته».

للتحقق من صحة الفرض الثاني، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب ذوي التراتيب العليا البالغ عددهم (38) طالباً، والطالبات ذوات التراتيب العليا البالغ عددهن (92) طالبة، على أبعاد أداة البحث. وعند مقارنة المجموعتين باستخدام الاختبار التائي، اتضح أن ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعتين في أبعاد أداة البحث، حيث كانت القيم التائية المحسوبة أصغر من القيم الجدولية، وكنتيجة عامة يمكن الحكم بأن الفروق الجنسية غير واضحة التأثير على عادات الاستذكار السليمة المتبعة من قبل طلبة الجامعة، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3)

جدول يوضح الفروق بين الطلاب ذوي التراتيب العليا والطالبات ذوات التراتيب العليا في أبعاد استبانة عادات الاستذكار واتجاهات

الأبعاد	مجموعة التراتيب العليا «الطلاب» ن = 38		مجموعة التراتيب الدنيا «الإناث» ن = 92		القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تجنب التسويف	37,96	3,92	38,21	4,01	0,32	درجة-حرية (38+93-2) درجة حرية =128) ومستوى دلالة ,001=3.291
أساليب العمل	34,61	5,91	35,01	6,08	0,03	3,291
عادات الاستذكار	72,57	9,05	73,22	9,85	0,34	3,291
الرضا عن المدرسين	36,90	4,88	37,18	5,2	0,27	3,291
تقبل التعليم	34,51	6,3	35,41	6,02	0,74	3,291
اتجاهات الاستذكار	71,40	10,15	72,58	11,20	0,54	3,291
التوجه الدراسي	143,97	9,80	145,80	10,21	0,93	3,291

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من (صادق وحوطر) و (السامرائي والهيازعي) و (سليمان)، واختلفت مع دراسة (جابر وآخرون: 1980) و (فطيم: 1989) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في عادات الاستذكار والاتجاهات لصالح الإناث. وعلى الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، إلا أن نسبة المتفوقات أعلى من نسبة المتفوقين، حيث كانت نسبة المتفوقات (70,77%) ونسبة المتفوقين (29,23%)، إلا أن عادات الاستذكار والاتجاهات لا تختلف عند المتفوقين والمتفوقات في التحصيل، وربما يرجع السبب إلى فتح أبواب التعليم لكل من الذكور والإناث، وإتاحة الفرص التعليمية والعملية للجنسين وإلى اختفاء النظرة الوالدية إلى حد ما إلى الكائن البشري سواء لكونه ذكراً أو أنثى، فكلاهما أصبحا سواسية، يلاقيان نفس المعاملة الوالدية والرعاية والاهتمام في غرس مفاهيم الاستقلال والإنجاز لكليهما، وزيادة تطلعات كل من الجنسين إلى مكانة اجتماعية أرقى في المجتمع، وربما يرجع إصرار الأنثى على التفوق والنجاح والتحمل والمثابرة إلى ميكانيزمات الدفاع من قبل الأنثى، تعويضاً لما لاقت من غبن في مكانتها الاجتماعية من المجتمع من قبل (موسى: بلا سنة طبع: 202). ولم تتحقق صحة هذا الفرض.

3 ــ الفرض الثالث:

«توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب ذوي التراتيب الخمسة العليا والطلاب ذوي التراتيب الخمسة الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته.

للتحقق من حصة الفرض الثالث، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعتين على أبعاد استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته. وقد تبين من استخدام الاختبار التائي أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في كل الأبعاد ولصالح مجموعة الطلاب ذوي التراتيب العليا، كما موضح في الجدول (4).

جدول (4)

يبين الفروق بين الطلاب ذوي التراتيب العليا والطلاب ذوي التراتيب الدنيا على أبعاد أداة البحث

الأبعـــاد	الطلاب ذوي التراتيب العليا ن = 38		للطلاب ذوي التراتيب الدنيا ن = 59		القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية درجة حرية = 95 مستوى دلالة = 0,001
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تجنب التسويف	37,96	3,92	18,75	8,1	12,72	3,435
أساليب العمل	34,61	5,9	18,80	5,88	12,06	3,435
عادات الاستذكار	71,57	9,05	37,55	13,71	13,02	3,435
الرضا عن الدارسين	36,90	4,88	16,25	8,25	13,07	3,435
تقبل التعليم	34,51	6,3	17,90	9,10	9,18	3,435
اتجاهات الاستذكار	71,40	10,15	34,15	8,61	18,08	3,435
التوجيه الدراسي	143,97	9,80	71,70	22,22	17,67	3,435

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج جميع الدراسات السابقة التي عرضت في الفصل الثاني، وخصوصاً مع دراسة (حسين: 1985) التي شملت عينة من الطلبة الذكور، والتي توصلت إلى أن الطلاب المتفوقين قد حصلوا على درجات أعلى من الطلاب غير المتفوقين في كل أبعاد استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته، التي استخدمها الباحث في دراسته، وبذلك تحققت صحة الفرض الثالث.

4 ــ الفرض الرابع:

«توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات ذوات التراتيب العليا والطالبات ذوات التراتيب الدنيا في التحصيل، في استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته».

للتحقق من صحة الفرض الرابع، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة على أبعاد الاستبانة، وقد تبين من استخدام اختبار التائي أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في كل الأبعاد ولصالح مجموعة الطالبات ذوات التراتيب العليا، كما موضح في الجدول (5).

الاستنتاجات:

أسفر البحث الحالي عن النتائج التالية:

1 ــ يعد مستوى تطبيق الطلبة ذوي التراتيب العليا لعادات الاستذكار الصحيحة أعلى من المتوسط، أما الطلبة ذوي التراتيب الدنيا فإن تقديراتهم كانت منخفضة في كل أبعاد الاستبانة مما يدل على ممارستهم لبعض الأنماط السلوكية غير السليمة.

2 ــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة ذوي التراتيب الخمسة العليا وذوي التراتيب الدنيا في عادات الاستذكار الصحيحة والاتجاهات نحو الدراسة.

3 ــ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب ذوي التراتيب الخمسة العليا والطالبات ذوات التراتيب الخمسة العليا، على كل أبعاد استبانة الاستذكار واتجاهاته.

جدول (5)
بين الفروق بين الطالبات ذوات الترتيب العليا وذوات الترتيب الدنيا على أبعاد الاستبانة

الأبعـــاد	الطلاب ذوي الترتيب العليا ن = 92		للطلاب ذوي الترتيب الدنيا ن = 71		القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية درجة حرية = 161 مستوى دلالة = 0,001
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تجنب التسويف	38,21	4,01	19,11	7,97	22,47	3,291
أساليب العمل	35,01	6,08	21,35	6,02	16,07	3,291
عادات الاستذكار	73,22	9,85	40,46	13,90	19,73	3,291
الرضا عن الدرسين	37,18	5,12	18,17	7,96	20,66	3,291
تقبل التعليم	35,41	6,02	18,22	8,99	17,36	3,291
اتجاهات الاستذكار	72,58	11,20	36,39	9,23	24,07	3,291
التوجيه الدراسي	145,80	10,21	76,85	32,82	28,03	3,291

واتفقت نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة التي ترى أن الطالبات المتفوقات يحصلن على درجات أعلى من الطالبات المتأخرات دراسياً على استبانة عادات الاستذكار واتجاهاته. وبذلك تحقق صحة الفرض الرابع.

4 ــ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب ذوي التراتيب الخمسة العليا والطلاب ذوي التراتيب الخمسة الدنيا من جهة، وبين الطالبات ذوات التراتيب الخمسة العليا والطالبات ذوات التراتيب الخمسة الدنيا من جهة أخرى، على كل أبعاد استبانة الاستذكار واتجاهاته.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1 ــ العمل على تأسيس مركز داخل الجامعة، يهتم ببرنامج التوجيه والإرشاد النفسي والأكاديمي بشقيه الفردي والجمعي، لإرشاد الطلبة في كيفية تنمية عادات الاستذكار الصحيحة والتهيؤ للامتحانات.

2 ــ العمل على تحديد أولويات الإرشاد الأكاديمي من خلال مسح لتقدير حاجات الطلبة الأكاديمية والتطوير المهني والشخصي مثل إعداد التقارير، والتهيؤ للامتحانات، كيفية استخدام المكتبات، طريقة المذاكرة. ومن ثم إعداد مرشد للطالب الجامعي يساعده في ذلك.

3 ــ التأكيد على موضوع مهارات الاستذكار من قبل الأساتذة المختصين في مجالس التربية وعلم النفس، لتدريسها ضمن مقررات الطلبة وتدريبهم عليها.

4 ــ تضمين برامج إعداد المدرسين وأساتذة الجامعة بمقررات أو تدريبات عملية بالأساليب الصحيحة لعادات الاستذكار، من أجل نقلها وتجسيدها لدى طلبتهم.

المقترحات:

تقدم الدراسة الحالية بعض المقترحات لدراسات مستقبلية وهي:

1 ــ إجراء دراسة لقياس عادات الاستذكار وعلاقتها بالابتكارية لدى طلبة الجامعة.

2 ــ إجراء دراسة مشابهة على عينات أكبر ومن اختصاصات علمية مختلفة.

المصادر العربية

1 ـ أحمد، محمد عبد السلام. القياس النفسي والتربوي، القاهرة دار النهضة المصرية ط، 1978.

2 ـ الأشول، عادل عز الدين. استبيان العادات والاتجاهات نحو الدراسة القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.

3 ـ اليباتي، عبد الجبار توفيق وزكريا أثناسيوس. الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، بغداد والاستدلالي في التربية وعلم النفس، بغداد الجامعة المستنصرية، مطبعة الثقافة العملية 1977.

4 ـ جابر، عبد الحميد جابر وسليمان الخضري. مقياس عادات الاستذكار والاتجاهات نحو الدراسة، القاهرة، دار النهضة العربية 1979.

5 ـ جابر، عبد الحميد: «دراسة مقارنة لعادات المراهقين القطرين وغير القطرين واتجاهاتهم نحو الدراسة» بحوث ودراسات في الاتجاهات والميول النفسية، جامعة قطر المجلد السابع الجزء الثاني، قطر، 1984.

6 ـ جابر، عبد الحميد وأخرون: «بعض العوامل المرتبطة بالتخلف والتفوق الدراسي في المرحلة الثانوية بقطر «بحوث ودراسات في الاتجاهات والميول النفسية، جامعة قطر ـ المجلد السابع الجزء الثاني، قطر، 1984.

7 ـ حسين، محمود عطا محمود. «العادات والاتجاهات الدراسية لدى مجموعة من الطلاب» في مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (14) الرياض، 1985.

8 ـ الخالدي، أديب محمد علي. سيكولوجية المتفوقين عقلياً، مطبعة دار السلام بغداد، 1975.

9 ـ السامرائي، باسم تزهت، شوكت ذياب الهيازعي «مقياس العادات الدراسية لطلبة قسم المدرسين الصناعيين بالجامعة التكنولوجية وعلاقتها بمتغيرات الجنس، والتحصيل العلمي» في المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد السادس، العدد (1) المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1986.

10 ـ سليمان، سناء محمد. «عادات الاستذكار ومشكلاته في علاقته بالتفوق الدراسي «بحوث المؤتمر الرابع لعلم النفس في مصر، مركز التنمية البشرية والمعلومات الجيزة، 1988.

11 ـ السيد، فؤاد البهي. علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري القاهرة، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، 1979.

12 ـ الشرقاوي، أنور محمد وسيد أحمد عثمان. التعلم وتطبيقاته، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر، 1978.

13 ـ صادق، فاروق وصلاح حوطر. بحوث في السلوك والشخصية منشأة المعارف، 1983.

14 ـ الطحان، محمد خالد. تربية المتفوقين عقلياً في البلاد العربية، تونس المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1982.

15 ـ عبادة، أحمد عبد اللطيف. «قلق الاختبار في موقف اختباري ضاغط وعلاقته بعادات الاستذكار والرضا عن الدراسة والتذكر والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب جامعة البحرين «في مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (8) السنة السابعة 1992.

16 ـ عبد الرحيم، طلعت حسن. سيكولوجية التأخر الدراسي، الدمام، دار الإصلاح للطباعة والنشر، 1982.

17 ـ عدس، عبد الرحمن ومحي الدين توف. أساسيات علم النفس التربوي القاهرة، 1984.

18 ـ العمر، نسرين عبد الرحمن. بحث العادات الدراسية عند طلبة جامعة بغداد، مركز البحوث التربية والنفسية 1971.

19 ـ عيسوي، عبد الرحمن. علم النفس الفسيولوجي، بيروت دار النهضة العربية، 1974.

20 ـ فطيم، لطفي محمد. «التحديات التي تواجه الإرشاد النفسي في العالم العربي» بحوث ندوة الإرشاد النفسي والتربوي، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (1986).

21 ـ فطيم، محمد فطيم وأبو العزايم مصطفى «دراسة العلاقة بين عادات واتجاهات الاستذكار والتحصيل الأكاديمي لطلاب كلية البحرين الجامعة» في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد (3) 1989.

22 ـ موسى، رشاد علي عبد العزيز. سيكولوجية الفروق بين الجنسين مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة طبع.

23 ـ نجاتي، عثمان. علم النفس في حياتنا اليومية، الكويت، ط (10) دار القلم 1983.

24 ـ الهواري، ماهر محمد ومحمد محروس الشناوي. «مقياس الاتجاه نحو الاختبارات (قلق الاختبارات) معايير ودراسات ارتباطية» في مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (22) السنة السابعة، 1987.

المصادر الأجنبية

1 - Allen, G. et al.: «Study behaviours and relationship to test anxiety and academic performance».
Psychological reports, No. (30) 1972.

2 - Biggs, B. E. & Felton, G.: Use of an achievment motivation course to reduce test anxiety of academic Low achivers, College student Journal, No (7), Vol (1), 1976.

3 - Clinger, P.: Relationship between motivation locus of control, Knowlefge of study skills.

4 - Culler, R.E. & Holahan, C. J.: «Test anxiety and academic Performance: The effect of study related behavior «Journal of Educational Psychology, No. (72), Vol (1), 1980.

5 - Dudliy, J.,: Aremedial skills course for underprepared college sutdents «Journal of Educational Research, 1978, No. (71).
6 - Ensyclopedia of Psychology, Vol. (3), Corsini, R, (ed) johnwiley & Sons, New York, 1984.
7 - Good, C. V. & Merkel, W. R.,: Dictionary of Education. Third Edition; New York, Mc Graw-Hill, Inc, 1973.
8 - Keating, D.P.,: Intellectual Talent: Research and development, Marylan: The Johns Hopkins University Press, 1976.
9 - Khan, B.,: «Affective correlates of academic achievement» Journal of Educational Psychology, No. (61), Vol (3) 1979.
10 - Mitchell, K.R. & Ng. K.T.,: «Effect of counseling and Behavior therapy on the academic achievement of test anxious student» Journal of counselting Psychology No. (19), Vol (6), 1972.
11 - Passow, H, H. et al.,: Plaining and totented youth consideration for Puplic school, New York: teacher colloge, Columbia university, 1973.
12 - Robyak, J.,: «Study Skills versus non-study skills sutdents, a discriminant Analysis» Journal of Educational Research, Vol. (71), 1978.
13 - Sadak, Rita,: «An investigation of the Relationship between study habits and Achievement of college students» Journal of the Faculty of Education, Zagazig university, Egypt, No. (3), 1987.
14 - Wittmaier, B.C.,: «Test anxiety and study habits» Journal of Educational Research, No. (56), Vol. (8). 1972.

استدراك:

التوصيات والمصادر التالية تخص بحثاً للدكتور عبد الحميد كان قد نشر في العدد الثالث والرابع للسنة السادسة 1993 تحت عنوان «علاقة القلق والاكتئاب ببعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة».

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث الحالي، يوصي الباحث بما يأتي: ـ

1 ـ العمل على إيجاد عيادة نفسية تساهم في علاج مشكلات الاضطراب النفسي، والمزمنة للطلبة في الجامعة.

2 ـ معالجة حالات القلق والاكتئاب بشكل مبكر لدى طلبة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وقبل ظهور أعراض جانبية مصاحبة لذلك.

3 ـ تدريب المدرسين والإخصائيين الاجتماعيين في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وتوعيتهم حول مساعدة الطلبة الذين يعانوا من القلق والاكتئاب.

4 ـ العمل على توفير الحماية للأطفال من الخبرات المؤلمة في البيت والمدرسة.

5 ـ تشجيع الأطفال من الأسر المتصدعة على الانتماء إلى الأندية الرياضية أو العلمية، وتوفير الرعاية المناسبة لهم.

6 ـ أن يوطد المدرسون العلاقات الإنسانية مع الأطفال من الأسر المتصدعة حتى يكونوا نماذج لهم يقتدى بها.

7 ـ توظيف وسائل الأعلام (الصحف ـ المذياع ـ التلفزيون ـ الخيالة) لتوضيح أثر التربية البيئية المتشددة على نفسية الطفل.

8 ـ تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى التأخر الدراسي للطلبة أو ضعفهم في التحصيل الدراسي في المراحل الدراسية المختلفة وعلاج الأسباب التي أدت إلى ذلك.

المقترحات:

في ضوء نتائج البحث الحالي يقترح الباحث إجراء البحوث التالية: ـ

1 ـ دراسة العلاقة بين الاضطرابات الوجدانية مع الخبرات المؤلمة في الطفولة، في المرحلة الإعدادية أو الثانوية لمقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.

2 ـ دراسة مقارنة بين الطلبة الأسوياء والذين يعانون من الاكتئاب والقلق في التحصيل الدراسي في المراحل الدراسية المختلفة.

المصادر العربية

1 ــ أحمد، محمد عبد السلام. القياس النفسي والتربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978.

2 ــ أسعد، وجيه. الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث، دار العلم للملايين، بلا.

3 ــ استود، انتوني. العدوان البشري (ترجمة محمد أحمد غالي والهامي عبد الظاهر عفيفي) الطبعة الأولى، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.

4 ــ البحيري، عبد الرقيب أحمد. اختبار حالة وسمة القلق للكبار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984.

5 ــ بركات، محمد خليفة. علم النفس التعليمي، الكويت، دار القلم، 1980.

6 ــ البياتي، عبد الجبار توفيق وزكريا اثناسيوس. الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، بغداد الجامعة المستنصرية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، 1977م.

7 ــ جابر، جابر عبد الحميد وأحمد خيري كاظم. مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965م.

8 ــ جلال، سعد. في الصحة العقلية والأمراض النفسية، دار المعارف، مصر، 1970م.

9 ــ الدباغ، فخري. أصول الطب النفسي، ط 2، جامعة الموصل، 1977م.

10 ــ رزوق، سعد. موسوعة علم النفس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م.

11 ــ ريتشارد م سويف. علم الأمراض النفسية والعقلية (ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة) القاهرة، دار النهضة العربية.

12 ــ زهران، حامد عبد السلام. الصحة النفسية والعلاج النفسي علم الكتب، القاهرة، 1978م.

13 ــ زهران، حامد عبد السلام. علم النفس الاجتماعي. ط 5، عالم الكتب، القاهرة 1984م.

14 ــ سموندز، برسيفال مالون، الدروس التي تتعلمها التربية من علم النفس ترجمة عبد الرحمن صالح عبد الله، بيروت، دار الفكر، 1971م.

15 ــ سيموند، فرويد. الكف والعرض والقلق، ترجمة عثمان نجاتي، بيروت، دار الشروق، 1989م.

16 ــ السيد، فؤاد الهي. علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري ط 3. دار الفكر العربي. 1979م.

17 ــ السيد، فؤاد البهي. الجداول الإحصائية، دار الفكر العربي، القاهرة 1958م.

18 ــ شكري، علياء. الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ط 2، دار المعارف القاهرة، 1981م.

19 ــ عكاشة، أحمد. علم النفس الفسيولوجي، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 1977م.

20 ــ عودة، أحمد سليمان وخليل يوسف الخليلي. الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، القاهرة، 1988م.

21 ــ غريب، عبد الفتاح غريب. مقياس الاكتئاب، النهضة المصرية ـ القاهرة، 1985م.

22 ــ فهمي، مصطفى. علم النفس الإكلينيكي، مكتبة مصر، القاهرة 1967 م.

23 ــ كاظم، أمينة محمد. «دراسة العلاقة بين مستوى القلق والتحصيل الدراسي الجامعي». في الكتاب السنوي في التربية، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، عالم الكتب، 1974م.

24 ــ كونجر، جون وآخرون. سيكولوجية الطفولة والشخصية، ترجمة أحمد

عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر، دار النهضة، القاهرة، 1970م.

25 ـ مرسي، كمال إبراهيم. القلق وعلاقته بالشخصية في مرحلة المراهقة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.

26 ـ موسىٰ، رشاد علي عبد العزيز. سيكولوجية الفروق بين الجنسين مؤسسة المختار للنشر، والتوزيع، القاهرة، بدون سنة طبع.

27 ـ نجاتي، عثمان. علم النفس في حياتنا اليومية، الكويت، ط (10) دار القلم، 1983.

28 ـ الهواري، ماهر محمد ومحمد محروس الشناوي. «مقياس الاتجاه نحو الاختبارات» (قلق الاختبارات) معايير ودراسات ارتباطية في مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (22) السنة (7)، 1987.

المصادر الأجنبية

1 — Allen, G. et al.: «Study behaviours and relation ship to test anxiety and academic performance».
Psychological reports. No. (30) 1972.

2 — Biggs, B. E. & Felton, G.: Use of an achievment motination course to reduce test anxiety of academic Low achivers, College student Journal, No (7), Vol (1), 1976.

3 — Clinger, P.: Relation ship between motivation locus of control, Knowledge of study skills.

4 — Culler, R.E. & Holahan, C. J.: «Test anxiety and academic performance: The effect of study related behavior» Journal Educational Psychology, No. (72), Vol (1), 1980.

5 — Dudliy, J.,: «Aremedial skills course for underprepard college students» Journal of Educational Research 1978, No. (71).

6 — Encyclopedia of Psychology, Vol. (3), Corsini, R, (ed) johnwiley & Sons, New York, 1984.

7 — Good, C. V. & Merkel, W.R.,: Dictionary of Education. Third Edition; New York, Mc Graw - Hill, Inc, 1973.

8 — Keating, D. P.,: Intellectual Tatent: Research and development, Marylan: The Johns Hopkins University Press, 1976.

9 — Khan, B.,: «Affective correlatos of academic achievement» Journal of Educational Psychology, No. (61), Vol (3) 1979.

10 — Mitchell, K.R. & Ng. K. T.,: «Effect of counseling and Behavior therapy on the academic achievement of test anxious student» Journal of counselting Psychology No. (19), Vol (6), 1972.

11 — Passow, H, H. et al.,: Plaining and totented youth consideration for Public school, New York: teacher college, Columbia university, 1973.

12 — Robyak, J.,: «Study Skills versus non-study skills students adiscriminant Analysis «Journal of Educational Research, Vol. (71), 1978.

13 — Sadak, Rita,: «An investigation of the Relation ship between study habits and Achievement of college students» Journal of the Faculity of Education, Zagazig university, Egypt, No. (3), 1987.

14 — Wittmaier, B.C.,: «Test anxiety and study habits» Journal Educational Research, No. (56), Vol (8). 1972.

الالتزام الطبي

تعريفه، خصائصه، مصادره، أنواعه، طبيعته

إعداد الدكتور
عبد القادر محمد شهاب
أستاذ القانون المدني المشارك

قسم المعاملات والقوانين الاقتصادية
كلية القانون ـ جامعة قاريونس

مقدمة:

الحديث عن المسؤولية القانونية وخاصة المدنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً وأساسياً بمفهوم قانوني هام يعتبر الحجر الأساسي للدراسات القانونية وهو الالتزام. والمسؤولية الطبية عقدية كانت أو تقصيرية هي نتيجة لعدم وفاء الطبيب بالتزامه تجاه المريض. ويتثمل هذا الإلتزام بالدرجة الأولى في بذل الطبيب كل ما في وسعه من جهد ورعاية وعناية من أجل شفاء المريض.

وإذا كان الطبيب في العصور القديمة يتولى الكشف على المريض ويصف له الدواء والعلاج على أساس التخمين. فقد استقر الرأي فقهاً وقضاء على اعتبار أن الطبيب يلتزم تجاه المريض بالتزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة.

أما وقد وصل العلم درجة عالية ودقيقة في مجال التشخيص، وظهرت وسائل لا يعتريها الشك وتصل إلى درجة كبيرة من اليقين في التشخيص عن طريق التحليل المختبري، والكشف بالأشعة، والمناظر الطبية والموجات فوق الصوتية، مما يؤدي إلى التعرف على الداء ووصف الدواء الناجح والشافي. يضاف إلى ذلك بروز ظاهرة التخصص في مجال الطب والجراحة والاستشفاء، وممارسة المهن الطبية الأساسية والمساعدة؛ لذلك أصبح من الضروري والواجب إعادة النظر في تحديد مضمون الالتزام الطبي، الذي يؤدي الإخلال به إلى المسؤولية والمطالبة بالتعويض.

وسنعرض في بحثنا هذا للطبيعة القانونية للالتزام الطبي، وذلك بعد أن نعرف الالتزام ونبين مصادره بصورة عامة وتطبيقات ذلك على الالتزام الطبي. ثم تقسيمات الالتزام من حيث المضمون؛ ليتسنى لنا تحديد موقع الالتزام الطبي بين هذه التقسيمات.

الالتزام بصفة عامة:

1.1 تعريف الالتزام بصفة عامة:

بالرغم من خلو المعاجم والقواميس العربية من تعريف كلمة الالتزام لغة، فإننا نستطيع أن نقول بأن الالتزام هو مرادف لكلمة الواجب التي تعرف لغة بمعنى الثبوت، فيقال وجب الشيء إذا ثبت ولزم[1]. فالالتزام لغة هو ثبوت أمر مادي أو معنوي على الشخص إما بإرادته أو بناء على أمر يصدر إليه تأسيساً على قاعدة قانونية أو دينية.

أما من الناحية الاصطلاحية فقد استقر الرأي فقهاً وتشريعاً على تعريف الالتزام بأنه (علاقة أو رابطة بين شخصين أو أكثر، يتعهد بناء عليها أحد الأطراف وهو المدين بأن يقوم لمصلحة الطرف الآخر بعمل أو أن يمتنع عن القيام بعمل أو أن يعطي شيئاً)[2].

وينتج من هذا التعريف بروز عنصرين في الالتزام وهما: العلاقة بين الدائن والمدين، والأداء المادي المتمثل في عمل إيجابي أو سلبي الذي يثبت في ذمة المدين لمصلحة الدائن، وهو بالتالي يشكل قيمة مالية تضاف إلى ذمة الدائن وتخصم من ذمة المدين.

وقد ثار خلاف حول تغليب أحد العنصرين على الآخر، ونتج عن ذلك ظهور مذهبين في الالتزام، أحدهما يغلب جانب العلاقة وهو المذهب الشخصي، والآخر يغلب جانب الأداء المادي وهو المذهب المادي.

وبدون أن ندخل في تفاصيل هذين المذهبين، نستطيع القول بأن الأخذ بالمذهب الشخصي الذي يغلب عنصر العلاقة يؤدي إلى عدم إمكانية انتقال الالتزام

---

(1) تاج العروس، الزبيدي، الجزء الأول، فصل الواو باب الباء ص 500، القاموس المحيط، الجزء الأول، فصل الواو باب الباء طبعة 1952 ص 141.

(2) حاول البعض تجنب استعمال كلمة علاقة أو رابطة، حتى لا ينحاز إلى المذهب الشخصي في الالتزام. انظر ثروت حبيب المصادر الإرادية للالتزام في القانون الليبي ص 16.

إلى غير أطرافه، كما لا يجوز لأحد أطراف العلاقة إحالة الالتزام إلى الغير. أما الأخذ بالمذهب المادي الذي يرجح عنصر الأداء المادي فيؤدي إلى سهولة تداوله وإمكانيته، باعتبار الالتزام قيمة مالية يمكن أن تكون محلا للتصرفات القانونية، دون اعتبار لصلة هذه القيمة بشخص الدائن والمدين.

وبالرغم من تأثر القانون المدني الليبي، شأنه في ذلك شأن أغلب القوانين العربية، بالقوانين اللاتينية التي ترعرع في ظلها المذهب الشخصي للالتزام، فإنه لم يتجاهل العنصر المادي في الالتزام، فقرر جواز حوالة الدين[3] والاشتراط لمصلحة شخص يوجد في المستقبل، كما نظم الوعد بجائزة موجهة إلى الجمهور[5]، وهي مفاهيم لا تتوافق مع التمسك المطلق بالمذهب الشخصي للالتزام.

2.1 ـ خصائص الالتزام:

يتسم الالتزام وفقاً للتعريف السائد بأنه يعبر عن رابطة قانونية وشخصية، وينطوي على أداء ذي طبيعة مالية:

1 ـ فالالتزام يعبر عن رابطة قانونية مضمونها وجوب قيام المدين بتقديم الأداء الذي تفرضه عليه العلاقة التي دخل فيها طرفاً إما بإرادته أو بناء على نص قانوني، وإذا لم يقم المدين بالوفاء بهذا الأداء، فللدائن أن يطلب من السلطة العامة إجبار المدين على الأداء، أو أن توقع عليه الجزاء المقرر قانوناً. وبهذه الخاصية يتميز الالتزام عن الواجبات التي تفرضها القواعد الأخلاقية أو قواعد المجاملات. كما أنها تصلح لتكون أساساً للتمييز بين الالتزامات والواجبات العامة. فالالتزام باعتباره رابطة قانونية يتحدد فيها الدائن والمدين ابتداء، في حين أن الواجبات العامة يفرضها القانون على كل

(3) المواد من 302 ـ 309 من القانون المدني الليبي.

(4) المادة 158 من القانون المدني الليبي.

(5) المادة 164 من القانون المدني الليبي.

فرد في مواجهة الجماعة. فإذا أخل بهذا الواجب ونتج عن ذلك ضرر للغير، نشأ بذلك التزام يتمثل في قيام من أخل بالواجب وهو المدين بتعويض المضرور وهو الدائن، بحيث يلاحظ بأنه قبل وقوع الإخلال بالواجب العام لن يكون بالإمكان القول بوجود التزام.

2 ـ والالتزام عبارة عن علاقة قانونية تربط بين شخصين أو أكثر، فهو بهذا الوصف يعبر عن رابطة شخصية. وهـو يشكل بذلك قيداً على شخص المدين ينصب على ذمته المالية، بعد أن أصبح من المحظور التسلط على الشخص في ذاته أو ما يعرف بالإكراه البدني باعتباره وسيلة لاستيفاء الحقوق. وعلى المدين أن يقوم من تلقاء نفسه بالوفاء، وإلا عرض نفسه للإجبار على الأداء عن طريق الوسائل القانونية المقررة.

ويترتب على كون الالتزام رابطة شخصية انحصار أثره فيما بين الدائن والمدين، فليس لغير الدائن أن يطالب بالوفاء كما يجب على المدين وحده تنفيذ الالتزام. ويترتب على هذه الخاصية اعتبار الالتزام قيداً مؤقتاً وغير دائم حيث ينتهي بالوفاء رضاء أو قضاء، عيناً أو بمقابل، أو بمرور المدة وفقاً لقواعد التقادم.

3 ـ يتسم الالتزام أيضاً بأنه رابطة ذات طبيعة مالية. فالالتزام باعتباره حقاً شخصياً ـ إذا نظرنا إليه من جانب الدائن ـ يعتبر من الحقوق القابلة للتقويم بالمال (النقود). والالتزام يشكل عبئاً مالياً يثقل ذمة المدين، وهو في الوقت ذاته عنصر يضاف إلى الجانب الإيجابـي للذمة المالية للدائن. ويتميز الالتزام من خلال هذه الخاصية عن بعض الواجبات القانونية التي يترتب على مخالفتها جزاء إلا أنها غير قابلة للتقويم بمال، مثل واجب الأب في تربية أبنائه، وواجبات كل زوج في مواجهة الآخر.

وإذا كان الالتزام يتسم بالطبيعة المالية فهذا لا يعنـي أن تكون مصلحة الدائن من قيام المدين بالوفاء بالتزامه مصلحة مالية، بل يكفي أن تكون هذه المصلحة مما يمكن تقديره بالمال وفقاً للاعتبارات السائدة وقت الاتفاق. فصفة

المالية تتوافر حتى في حالة ما إذا كانت المصلحة التي سعى الدائن إلى تحقيقها مصلحة معنوية أو أدبية[6].

3.1 ـ عناصر الالتزام:

إذا كان الالتزام يبدو كأنه علاقة وحيدة تنشأ بين طرفيها، وهذا هو السائد في الفقه الفرنسي والعربي، إلا أن الدراسات التاريخية للقانون الجرماني والروماني تؤكد على أن الالتزام يتضمن في حقيقته علاقتين الأولى يعبر عنها بالمديونية، والثانية يعبر عنها بالمسؤولية، وهو ما يعبر عنه لدي الفقهاء المسلمين بالدين والضمان.

فالمديونية أو الدين هي عبارة عن الواجب الذي يقع على المدين والذي يفرض عليه القيام بأداء معين يتثمل في عمل آيجابي أو سلبي لمصلحة الدائن، وهي علاقة تنتهي بالوفاء الاختياري للمدين.

أما المسؤولية أو الضمان فهي عبارة عن السلطة أو الجزاء الذي يترتب على عدم وفاء المدين بالواجب الذي يقع عليه، وهي تدعم المديوينة وتؤكد حق الدائن، وإذا اعتبرنا المديونية غاية للالتزام فإن المسؤولية هي وسيلة تحقيق هذه الغاية. ومع ذلك فليس من الضروري أن يتواجد كل من المديونية والمسؤولية في وقت واحد[7].

4.1 ـ مصادر الالتزام:

يقصد بمصدر الالتزام السبب الكافي واللازم لنشأة الالتزام في ذمة المدين ولمصلحة الدائن، أو بمعنى آخر هو السبب المنشىء للالتزام في ذمة شخص

---

(6) انظر في هذا المعنى إسماعيل غانم مصادر الالتزام رقم 6 ص 15، وعبد المنعم فرج الصدة مصادر الالتزام رقم 17 ص 22.

(7) فقد توجد المسؤولية قبل المديونية في حالة الرهن المقرر ضماناً لدين مستقبل أو دين احتمالي وفقاً للمادة 1042 من القانون المدني الليبي. كما قد توجد المسؤولية دون مديونية ذاتية حيث يكون الشخص مسؤولاً عن الوفاء بدين يوجد في ذمة شخص آخر، وذلك في حالة الكفيل العيني. انظر ثروت حبيب، المصادر الإرادية للالتزام في القانون المدني الليبي ص22.

لمصلحة شخص آخر. وتتعدد مصادر الالتزام وفقاً للاتجاه السائد في القانون الليبي وسائر القوانين الحديثة إلى: العقد، الإرادة المنفردة، العمل غير المشروع، الإثراء بلا سبب، والقانون. وإذا كانت الإرادة المنفردة لا تصلح مصدراً للالتزام في حد ذاتها، بل يجب أن يدعمها نص قانوني[8]، فإن العقد والعمل غير المشروع، والإثراء بلا سبب تعتبر مصادر عامة لإنشاء الالتزام، تكفي في ذاتها لإنشاء الالتزام.

والعقد عبارة عن توافق إرادتين وتطابقهما من أجل إحداث أثر قانوني معين. وهو بهذا ينشأ التزاماً إما على طرفي العقد أو أحدهما. على أن يتوافر في العقد أركانه وشروط صحته.

أما العمل غير المشروع فيتمثل في خروج الإنسان عن السلوك العادي بحيث يشكل هذا الانحراف خطأ. فإذا نتج عن هذا الخطأ ضرر لحق الغير التزم مرتكب الخطأ تعويض المضرور، وفقاً للقواعد المنظمة لما يعرف بالمسؤولية التقصيرية على الفعل الشخصي أو عن فعل الغير أو عن الأشياء.

والإثراء بلا سبب عبارة عن التزام يقع على الشخص، ولو كان غير مميز، الذي يثري دون سبب مشروع على حساب شخص آخر. ومضمون هذا الالتزام هو قيام الشخص الذي أثري بتعويض الشخص الآخر عما لحقه من خسارة[9].

أما القانون فهو الأصل مصدر كل الالتزامات والحقوق، إلا أنه قد يكون مصدراً غير مباشر للحقوق والالتزامات وهذا هو الأساس. فالقانون قد يختار عملاً قانونياً أو مادياً يكون مصدراً للالتزام، فيكون العمل القانوني المتمثل في العقد أي كان نوعه، أو العمل المادي المتمثل في العمل غير المشروع، والإثراء بلا سبب مصدراً مباشراً للالتزام. في حين يكون القانون مصدراً غير مباشر.

---

(8) وذلك وفقاً للمادة 165 من القانون المدني الليبي. انظر ثروة حبيب المرجع السابق ص 38. السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني جزء 1 الطبعة الثانية فقرة 907 ص 1454 هامش 1.

(9) المادة 182 من القانون المدني الليبي. ومن تطبيقات الإثراء بلا سبب دفع غير المستحق والفضالة.

وقد يكون القانون مصدراً مباشراً للالتزام، فيختار حالات خاصة ويرتب عليها التزاما. فيكون القانون في مثل هذه الحالات المصدر الأول والأخير للالتزامات. فينشأ الالتزام عن النص القانوني مباشرة دون أن يستند في إنشائه إلى واقعة أخرى. ويتولى ذلك النص تحديد نطاق الالتزام ويرسم حدوده ويبين حكمه.

الالتزام المهني الطبي:

قبل أن نحدد تطبيقات القواعد العامة المتعلقة بتعريف الالتزام وعناصره وخصائصه، ومصادره على الالتزام الذي يقع على المهني الطبي، يجدر بنا أن نعرف من هو المهني الطبي؟

1.2 ـ تعريف المهني الطبي:

إذا كانت المهنة هي عبارة عن القيام بعمل على سبيل الاحتراف والتخصص، فإن المهني الطبي هو كل شخص مؤهل علمياً وقانونياً لممارسة المهنة الطبية على سبيل الاحتراف. والتأهيل العلمي يقصد به الحصول على الدرجة العلمية التي تجعله صالحاً لممارسة المهنة الطبية قادراً عليها، وفقاً للقواعد المقررة لكل مهنة طبية. أما التأهيل القانوني فيهدف إلى توافر الشروط المقررة في القوانين لممارسة ومباشرة المهنة الطبية، ومن بينها: الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، مزاولة المهنة في حدود تخصص المهني، والقيد في السجلات المعدة من اللجنة الشعبية للصحة ونقابة المهن الطبية.

وقد عرفت المادة 109 من القانون الصحي رقم 106 لسنة 1973م المهن الطبية بأنها: مهنة الطب، ومهنة طب الأسنان والصيدلة والأبحاث والفحوص العملية، الكيمياء الطبية، وعلم الجراثيم، وعلم الأمراض. وأية مهنة أخرى تضاف إلى هذه المهن بقرار من اللجنة الشعبية العامة للصحة.

كما حددت المادة 113 من القانون نفسه المهن المرتبطة بالمهن الطبية. واعتبرت كذلك: القيام بعمل من الأعمال الفنية التي يؤديها الأشخاص المؤهلون تأهيلاً خاصاً فيما يعتبر أعمالاً مساعدة للأطباء، والصيادلة، وأطباء الأسنان أثناء

مزاولتهم لمهامهم، وتحت إشرافهم ورقابتهم، كالممرضات، والقابلات، وفنى المختبرات، وفنى الأشعة، وفني العلاج الطبيعي، ومساعدي الصيادلة، والمفتشين الصحيين، وغير هؤلاء ممن ترتبط مهنهم أو تتصل بالمهن الطبية ممن يصدر بتحديدهم قرار من اللجنة الشعبية العامة للصحة.

2.2 ـ تعريف الالتزام الطبي وبيان خصائصه:

يمكن تعريف الالتزام الذي يقع على المهني الطبي، انطلاقاً من التعريف العام للالتزام، بأنه (علاقة أو رابطة تقوم بين شخصين يتوجب على أساسها أن يقوم من يمارس مهنة طبية أساسية أو مساعدة لمصلحة المستفيد من الخدمة الطبية بعمل من الأعمال التي تدخل في إطار المهنة الطبية الأساسية أو المساعدة). ويتضح من هذا التعريف أن المهني الطبي يكون في موقع المدين، في حين يكون المستفيد من الخدمة الطبية في موقع الدائن.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص الالتزام الثلاث:

فالالتزام الطبي يعبر أولاً عن «علاقة قانونية». فالمهني الطبي يكون مجبراً قانوناً بالقيام بالعمل المناط إليه والمتمثل في: العلاج أو الجراحة أو التشخيص أو التحليل أو التصوير بالأشعة وغيره، وفقاً للقواعد المقررة في ممارسة المهنة. وكل إخلال من المهني الطبي بالتزامه يؤدي إلى مساءلته وفقاً للقواعد المنظمة للمسؤولية الطبية.

كما يعبر الالتزام الطبي ثانياً عن علاقة أو رابطة شخصية تربط بين المهني الطبي الذي يعتبر مديناً بالالتزام الطبي والمريض أو المعالج، أو بمعنى أوسع المستفيد من الخدمة الطبية الذي يعتبر دائناً. وعليه فإن آثار الالتزام تنحصر بين طرفي العلاقة مع ملاحظة إمكانية حلول طبيب محل آخر في الحالات التي لا تكون شخصية الدائن مأخوذة بعين الاعتبار.

وإذا كان الالتزام بصفة عامة لا يشترط توافر صفة خاصة في الدائن أو المدين فإن الالتزام الطبي يقتضي ضرورة أن تنشأ العلاقة بين شخص يتولى ممارسة مهنة طبية أساسية أو مساعدة، وشخص آخر في حاجة للخدمة الطبية أي

كان نوعها. فلا ينشأ التزام طبي إذا كان كل من الطرفين ممن يمارس مهنة طبية إلا إذا كان أحدهما مريضاً، أو في حاجة إلى العلاج. كما لا ينشأ التزام طبي بين شخصين يحتاج كل منهما إلى خدمة طبية.

ويعبر الالتزام الطبي ثالثاً عن الطبيعة المالية. وتبرز من خلال هذه الخاصية إمكانية تقدير الالتزام بالنقود وفقاً للاعتبارات السائدة في المجتمع. مع ملاحظة أن المصلحة التي يتوخاها المريض أو المستفيد من الخدمة الطبية في علاقته بالمهني الطبي هي دائماً مصلحة غير مالية، تتمثل في العناية وبذل الجهد من أجل شفاء المريض، أو تحقيق المصلحة التي يرنو إليها.

3.2 ـ عناصر الالتزام الطبي:

بتحليل الالتزام الطبي نستطيع أن نتبين بسهولة عنصري المديونية والمسؤولية. فالمديونية تتمثل في الواجب الذي يقع على المهني الطبي الأساسي أو المساعد في مواجهة المستفيد من الخدمة الطبية أي كان نوعها أو طبيعتها، والذي يفرضه على المهني الاتفاق «العمل القانوني» أو الانحراف عن السلوك «العمل المادي» أو النص القانوني. فإذا قام المهني الطبي بالوفاء بهذا الواجب وفقاً للأصول العلمية المستقرة في المهنة، مراعياً في ذلك الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة، يكون المهني الطبي قد أوفى بالتزامه. ولن يكون هناك داع لتحريك المسؤولية، العنصر الثاني في الالتزام، التي تتمثل في الجزاء الذي يرتبه القانون على عدم الوفاء بالأداء الذي يقع على المدين «المهني الطبي»، والذي يتراوح بين العقوبة الجنائية والتعويض النقدي مروراً بالعقوبة التأديبية.

4.2 ـ مصادر الالتزام الطبي:

من خلال العرض العام لمصادر الالتزام، يتضح لنا ندرة نشأة الالتزام الطبي بالإرادة المنفردة أو عدم إمكانيته؛ لأنها لا تكفي بذاتها وبدون نص قانوني يدعمها لإنشاء التزام. والقانون يحظر على الطبيب معالجة المريض دون رضاه إلا إذا كانت حالته لا تسمح بالتعبير عن إرادته، أو كان مرضه مهدداً للسلامة العامة

أو معدياً، أو قررت لجنة طبية أن رفضه العلاج يسبب مضاعفات يتعذر أو يصعب معها العلاج[10].

كما قد لا تتسنى نشأة الالتزام الطبي بالإثراء بلا سبب، باعتبار أن الفضالة وهي إحدى تطبيقات الإثراء بلا سبب تعني أن يتولى شخص عن قصد شأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك[11]. فمن غير المتصور أن يكون الطبيب فضولياً باعتبار أن الالتزام الطبي يتطلب قبول المستفيد من الخدمة الطبية وموافقته باعتبارها متصلة بذاته، وفي حالة عدم تمكن المستفيد من الخدمة الطبية من إبداء موافقته شخصياً أو عن طريق من ينوب عنه، يكون الطبيب ملزماً بالتدخل والمعالجة بقوة القانون. فيكون القانون هو مصدر الالتزام وليست الفضالة.

أما فيما يتعلق بالعقد والعمل غير المشروع فكلاهما يصلحان مصدرين للالتزام الطبي. ومع ذلك فقد تباينت الآراء فقهاً وقضاء حول مصدر الإلتزام الطبي. وقد استقر القضاء. في فرنسا على مدى قرن من الزمن على أن مصدر الالتزام الطبي يكون دائماً العمل غير المشروع، وبالتالي يكون الطبيب مسؤولاً مسؤولية تقصيرية. وسار على هذا النهج كل من القضاء المصري والقضاء السوري[12]. وقد سار القضاء الفرنسي في تبني هذا الاتجاه حتى عام 1939م

---

(10) انظر المادة 6 من القانون رقم 17 لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية جريدة رسمية عدد 28 السنة 24.

(11) المادة 191 من القانون المدني الليبي.

(12) انظر في القضاء الفرنسي: عرائض 1839/8/31 سيرى الدورية 1839 القسم الأول 663. وفي القضاء المصري حكمت المحكمة العلياء في 1936/6/22 بأن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية تقصيرية بعيدة كل البعد عن المسؤولية التقليدية انظر مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض الدائرة المدنية 1156/1 حكم رقم 376. وانظر أيضاً استئناف مصر 1941/1/23 المحاماة السنة 22 ص 258 حكم 85. الإسكندرية الابتدائية الوطنية 1943/12/30 المحاماة السنة 24 ص 78 حكم رقم 35. وفي القضاء السوري جاء في اجتهاد لمحكمة النقض صادر عام 1960 ما يفيد أن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية تقصيرية. ذكره عبد السلام التونجي. مسؤولية الطبيب المدنية طبعة 2، 1975 ص 92.

حيث طرأ تغيير جذري في موقف القضاء، وقرر أن الالتزام ينشأ عن العقد المبرم بين الطبيب من جهة والمريض من جهة أخرى، ويترتب على إخلال الطبيب بالتزامه مسؤوليته التعاقدية[13].

وحتى لا يطول بنا الحديث حول طبيعة مسؤولية الطبيب هل هي عقدية أو تقصيرية، فإن الرأي الأرجح والأقرب إلى الصواب هو الذي يذهب إلى أن الالتزام الطبي يمكن أن ينشأ عن العقد، وذلك في الحالات التي يتولى فيها المهني الطبي تقديم الخدمة الطبية، بناء على طلب المستفيد بالخدمة الطبية أو أي شخص ينوب عنه. كما قد ينشأ الالتزام الطبي عن العمل غير المشروع في حالات تطوع المهني الطبي من تلقاء نفسه لأداء الخدمة الطبية، أو كان مكلفاً بالعلاج بحكم القوانين واللوائح[14].

والالتزام الطبي قد ينشأ مباشرة من القانون. وفي هذا الإطار صدر في الجماهيرية العظمى القانون رقم 17 لسنة 1986م بشأن المسؤولية الطبية، وتضمن العديد من الالتزامات التي تنشأ على عاتق المهني الطبي. حيث يلعب هذا القانون دوراً أساسياً في تحديد الالتزامات التي تقع على المهني الطبي.

أنواع الالتزام وتقسيماته:

إن تعدد الالتزامات «الحقوق الشخصية وتنوعها»، يتطلب التمييز بينها. وقد عني الفقه[15] وبعض القوانين بتقسيمات وأنواع الالتزامات[16]. ولعل أهم هذه التقسيمات التي قد تكون لها علاقة بالالتزام الطبي تقسيمان: الأول قديم

---

(13) نقض مدني 1936/20 الوز 1936، 88/1. كذلك مجلة سيري الدورية 1937 القسم 1 ص 321.

(14) انظر في هذا الرأي: سليمان مرقص دروس في القانون المدني لطلبة الدكتوراة ص 377 بند رقم 187. وفي نفس المعنى: عبد السلام التونجي. الخطأ الطبي بحث مقدم لمؤتمر المسؤولية الطبية بكلية القانون 1978. دراسات قانونية مجلة مؤتمر أعضاء هيئة تدريس بكلية القانون جامعة قاريونس المجلد 11، 1982 ـ 1986 ص 138 وما بعدها.

(15 ـ 16) انظر على سبيل المثال عبد المنعم البدراوي النظرية العامة للالتزامات رقم 111 ص 13.

وهو الذي يقسم الالتزامات على أساس طبيعة محلها. والثاني حديث يقوم على أساس مضمون الالتزام.

1.3 تنوع الالتزام من حيث محله:

تقسم الالتزامات استناداً إلى طبيعة محلها أو نوع الأداء الذي يقع على عاتق المدين إلى ثلاثة أنواع:

(أ) التزام بنقل أو إنشاء حق عيني. ومحل التزام المدين في هذا النوع من الالتزامات يتمثل في نقل ملكية شيء بالبيع أو الهبة، أو إنشاء حق عيني مثل حق الانتفاع وحق الارتفاع وغيره من الحقوق.

(ب) التزام بالقيام بعمل ويعرف أيضاً بالالتزام الإيجابي. ويشمل هذا النوع من الالتزامات كافة صور الأداء الإيجابي الذي يقوم به المدين لمصلحة الدائن.

(ج) التزام بالامتناع عن القيام بعمل ويعرف أيضاً بالالتزام السلبي، ويتمثل في التزام المدين بعدم القيام بعمل.

وحيث إن هذا التقسيم لا يثير أية مشاكل فيما يتعلق بالالتزام الطبي، فإننا نستطيع أن نقول بأنه من خلال القانون رقم 17 لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية في الجماهيرية فإن المهني الطبي يقع عليه التزام بعمل إيجابي أو سلبي، حيث تضمن القانون المذكور مجموعة من الالتزامات الإيجابية التي يترتب على عدم القيام بها مسؤولية المهني الطبي[17]. كما تضمن الكثير من الالتزامات السلبية، حيث يحظر القانون على المهني الطبي القيام بمجموعة من الأعمال. وتترتب مسؤولية المهني الطبي القانونية «الجنائية والتأديبية والمدنية» في كل حالة من الحالات التي يقوم فيها المهني الطبي بالعمل المحظور إذا توافرت الشروط الأخرى للمسؤولية.

---

(17) المادة 15 من القانون رقم 17 لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية في الجماهيرية.

2.3 تنوع الالتزام من حيث مضمونه:

تقسم الالتزامات من حيث مضمونها إلى: التزام بتحقيق نتيجة والتزام ببذل عناية. وبالرغم من الحداثة النسبية لهذا التقسيم[18]، فقد سلم به الفقه، وساد في القضاء[19] وتبناه المشرع. وتنص المادة 214 من القانون المدني في فقرتها الأولى على «في الالتزام بعمل، إذا كان المطلوب من المدين أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو أن يتوخى الحيطة في تنفيذ التزامه، فإن المدين يكون قد وفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادي ولو لم يتحقق الغرض المقصود، هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك».

وبالنظر لأهمية هذا التقسيم في إطار الالتزام الطبي والمسؤولية الطبية، وأثره الذي يظهر في مجال الطبيعة القانونية لهذا الالتزام، فإننا سنحاول التعمق في بحث هذا النوع من تقسيمات الالتزام، وذلك ببيان المقصود بكل من الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية، وأهمية هذا التقسيم ومعايير التقسيم.

(أ) معنى الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية:

لا شك في أن لكل التزام غاية وهدفاً يسعى الدائن إلى تحقيقه من خلال الأداء الذي يقع على عاتق المدين. وقد يحدث أن يتحد الهدف الذي يسعى الدائن إلى تحقيقه من وراء إنشاء الالتزام مع الأداء الذي يقع على عاتق المدين. كما قد يحدث العكس بأن يكون الهدف الذي يسعى إليه الدائن مختلفاً عن مضمون الأداء الذي يقع على المدين.

ومن أمثلة الحالة الأولى الالتزام الذي يقع على البائع. فمضمون هذا الالتزام أي الأداء الذي يقع على المدين «البائع» هو نقل ملكية المبيع وهو في نفس الوقت هدف المشتري «الدائن».

---

(18) أول من اقترح هذا التقسيم الفقيه الفرنسي DEMOGUE ديموج. «القانون المدني» الالتزامات جزء 5، 1925 بند 1237.

(19) على سبيل المثال نقض مدني مصري 1969/6/12 مجموعة أحكام النقض المدنية البند 20 ص 929.

ومن أمثلة الحالة الثانية التزام الطبيب في مواجهة المريض. فهدف الدائن «المريض» هو الشفاء. ولكن مضمون الالتزام أي الأداء الذي يقع على المدين «الطبيب» ليس الشفاء بل بذل الجهد والعناية من أجل تحقيق هدف المدين سواء تحقق هذا الهدف أم لا.

وانطلاقاً من اتحاد الهدف الذي يسعى الدائن الوصول إليه من الالتزام مع الأداء الذي يقع على المدين واختلافه، يتم التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية.

فالالتزام ببذل العناية هو الذي يتعهد فيه المدين بأن يضع في خدمة الدائن كافة الوسائل التي يملكها، وأن يعمل كل ما في وسعه من جهد وحرص من أجل تنفيذ الالتزام. فمضمون هذا الالتزام ليس بالضرورة فعلاً بل هو جهد الرجل وفق الإمكانات المتاحة لشخص يوجد في نفس الظروف وبذات المؤهلات من أجل الاقتراب إلى الهدف المنشود. فالمدين يعتبر ملزماً ببذل عناية في كل مرة لا يتعهد فيها للوصول إلى غاية محددة.

أما الالتزام بتحقيق نتيجة فهو الذي يتعهد فيه المدين بأن يحقق للدائن نتيجة محددة، ولهذا يسمى هذا الالتزام أحياناً بالالتزام المحدد. ويطالب المدين بالالتزام بتحقيق نتيجة بالتعويض إذا لم تتحقق النتيجة التي تعهد بها. فمضمون هذا الالتزام كما يبدو هو ذات النتيجة التي يسعى الدائن إلى تحقيقها.

ويلاحظ هنا أن الالتزام بتحقيق نتيجة يتطلب هو أيضاً من المدين بذل الجهد والعناية للتنفيذ، إلا إنه غير مأخوذ بعين الاعتبار، فالمطلوب ليس بذل الجهد بل الوصول إلى الهدف وتحقيقه فعلاً.

(ب) أهمية التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية:

إن التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية العملية. وتتمثل هذه الأهمية بالدرجة الأولى في معرفة مدى تنفيذ المدين للالتزام الذي يقع على عاتقه لمصلحة الدائن، وتحديد من يتحمل عبء إثبات التنفيذ من عدمه.

وقد وضعت قرينة مفادها افتراض الخطأ في جانب المدين بالنسبة للالتزام بتحقيق النتيجة، في حين يتوجب إثبات خطأ إلى جانب المدين إذا كان التزامه التزاماً ببذل عناية.

ففي حالة الالتزام بتحقيق نتيجة فإن المدين يعتبر غير قائم بتنفيذ التزامه ما دامت النتيجة لم تتحقق، وليس للدائن الذي يرغب في إثبات عدم تنفيذ المدين لالتزامه إلا إثبات عدم التحقق الفعلي للنتيجة التي يسعى إلى تحقيقها من وراء الالتزام. وليس له أن يثبت وجود إهمال أو تقصير من المدين، وليس للمدين أن يتحرر من مسؤولية عدم التنفيذ إلا إذا أثبت وجود سبب أجنبي لا يد له فيه منعه من ذلك، كما لو أثبت وجود قوة قاهرة أو خطأ من جانب الدائن نفسه.

أما الالتزام ببذل عناية فليس للدائن الذي يرغب إثبات عدم تنفيذ الالتزام الاكتفاء بعدم تحقق الغاية التي يسعى إلى تحقيقها، لأن المدين لم يلتزم أساساً بتحقيق غاية. بل يجب على الدائن أن يثبت تقصيراً وإهمالاً، وعدم القيام بالعناية الواجبة في تنفيذ الالتزام من قبل المدين.

فإذا اعتبرنا التزام الطبيب التزاماً ببذل العناية، فلا يكفي المريض إثبات عدم شفائه دليلاً على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه بالعلاج، بل يجب عليه أن يثبت عدم قيامه بما تفرضه عليه أصول العناية الواجبة.

والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو معرفة مقدار العناية الواجبة التي إذا أثبت الدائن عدم قيام المدين بها، تحققت مسؤولية الأخير. وقد أجاب القانون المدني الليبي على هذا التساؤل في المادة 214 فقرة 2 بقولها «يعتبر المدين قد وفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية ما يبذله الشخص العادي».

فالعناية الواجبة هي التي يبذلها الرجل المعتاد، أو كما يعبر عنه في الفقه الفرنسي «ما يبذله رب الأسرة الجيد». والمعيار هنا موضوعي وليس شخصياً. ومع ذلك فقد يتم الاتفاق بين الدائن والمدين على أن تكون العناية المطلوبة أكثر أو أقل من عناية الشخص المعتاد. كما أورد القانون نصوصاً بزيادة أو نقصان

تلك العناية[20]. كما لا يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من الغش أو الخطأ الجسيم[21].

(ج) معيار التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية:

إذا كان للتمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية هذه الأهمية العملية، فكيف يتسنى لنا معرفة نوع الالتزام الذي يقع على عاتق المدين؟.

يمكن القول بصورة عامة بأن أغلب الالتزامات الناشئة عن العقود هي التزامات بتحقيق نتيجة، لأن الدائن يسعى بصورة عامة إلى الحصول على نتيجة[22]. كما أن الالتزام بالامتناع هو أيضاً دائماً التزاماً بتحقيق نتيجة، أما الالتزام بالعمل الإيجابي فهو قد يكون التزاماً بتحقيق نتيجة وقد يكون التزاماً ببذل عناية.

إلا أن هذا البيان لا يكفي لتحديد مضمون الالتزام، وقد اقترح الفقهاء عدة معايير للتمييز، ولا يمكن الجزم بأن القضاء قد تبنى أحدها دون الآخر. وعليه سوف نورد ثلاثة معايير للتمييز:

1 ـ معيار الاحتمال:

إن الالتزام الذي ينشأ من العقد يتم تحديد مضمونه وحالة ما إذا كان التزاماً بتحقيق نتيجة أو التزاماً ببذل عناية، وذلك من خلال التعرف على إرادة المتعاقدين وتفسيرها، وتحديد ما يرميان إليه، وذلك على ضوء عبارات العقد والظروف المحيطة بالمتعاقدين. ومع ذلك يقترح بعض الفقهاء معياراً يساعد على التعرف

(20) فالمادة 1/640 من القانون المدني الليبي تنص «على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء المعار العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله، دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل العادي». كما تنص المادة 704 على (إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة، دون أن يكلف في ذلك بأزيد من عناية الرجل العادي 2 ـ فإذا كانت بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائماً في تنفيذها عناية الرجل العادي).

(21) انظر المادة 2/220 من القانون المدني.

(22) في هذا المعنى فيليب لوتورنوا. المسؤولية المدنية طبعة 2 ص 376.

إلى نية المتعاقدين وهو معيار الاحتمال ALEA. فإذا كان الهدف من الالتزام هدفاً احتمالي التحقق كان الالتزام التزاماً ببذل عناية. أما إذا كان هذا الالتزام يتحقق في العادة ببذل جهد من المدين كان التزاماً بتحقيق نتيجة.

فالمدين يكون ملزماً بتحقيق نتيجة في كل مرة يستبعد فيها الاحتمال، وعلى العكس يكون المدين ملزماً ببذل عناية في كل مرة يبرز في الالتزام عنصر الاحتمال. وعليه فالطبيب لا يتعهد بشفاء المريض بل هو أمر محتمل الحدوث، فيكون التزام الطبيب التزاماً ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة.

ومع ذلك فإن إرادة أطراف الالتزام تلعب دوراً كبيراً في تحديد مضمون الأداء الذي يلتزم به المدين. فالوجود الفعلي للاحتمال وعدم وجوده قد يحددان مضمون الالتزام إلا إنه بإمكان أطراف الالتزام أن يقلبا الالتزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة والعكس صحيح. فالطبيب الذي يلتزم عادة ببذل عناية، قد يلتزم بتحقيق نتيجة إذا التزم بإجراء عملية ناجحة[23].

وبالرغم من تبني القضاء عادة لهذا المعيار خاصة في مجال المسؤولية الطبية، إلا أنه قد لا يخلو من العيب، الذي يتمثل على أقل تقدير في أن الاحتمال قد يكون موجوداً ولا يمكن استبعاده بصورة نهائية في أكثر الأمور يقيناً.

2 ــ دور المضـــرور:

حاول القضاء الفرنسي، من خلال العديد من الأحكام، دراسة دور المضرور «الدائن» من عدم تنفيذ الالتزام لتحديد نوع الالتزام الذي يربط المدين بالدائن فقرر أنه في حالة بقاء الدائن بصورة واسعة سيد نفسه والمتحكم في حركاته وأفعاله، ويحتفظ بدور فاعل فإن المدين لا يكون ملتزماً إلا ببذل عناية[24]. وعلى العكس من ذلك إذا كان المضرور «الدائن» يضع نفسه تحت

---

(23) انظر ثروت حبيب، المصادر الإرادية للالتزام في القانون المدني الليبي، منشورات الجامعة الليبية 1972 ص 29.

(24) وقد قرر القضاء الفرنسي ذلك مثلاً فيما يتعلق بالتزام مستثمر آلة رفع المتزلجين على الثلج. طعن مدني 1963/10/8 دالوز 1963 ص 750. ومع ذلك هناك أحكام أخرى تكيف مثل هذا الالتزام =

تصرف المدين، فإن الالتزام يكون التزاماً بتحقيق نتيجة. والمثال على ذلك متعهد نقل الأشخاص حيث يضع المسافر نفسه لعناية الناقل.

وبالرغم من سلامة هذا المعيار إلا أنه لا يفسر إلا جزءاً من القضايا المعروضة على المحاكم. ولعل دوره الجزئي يظهر بوضوح في حالة تطبيقية في مجال المسؤولية الطبية. حيث نلاحظ أنه من أكثر الحالات التي يضع فيها الشخص نفسه تحت تصرف الغير والاستسلام له هي حالة المريض الذي يكون تحت تصرف الطبيب الجراح أثناء العملية الجراحية، ومع ذلك يعتبر التزامه التزاماً ببذل عناية فيما عدا ما يتعلق بالأشياء التي يستعملها[25].

3 ـ تحديد الأداء من عدمه:

اقترح فقيه فرنسي[26] معياراً للتمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية حيث يقول «في كل حالة يتعهد فيها شخص لتنفيذ أداء محدد بحدود قانونية ومادية معينة يكون فيها محملاً بالتزام بتحقيق نتيجة. وعلى العكس فإن المدين يكون ملتزماً ببذل عناية في حالة عدم ضمان الغاية المستهدفة من الالتزام، واحتفاظه بحرية للتصرف تتسع وتضيق حسب الأحوال ويكون الأداء الذي التزم به غير محدد».

ويورد صاحب هذا المعيار ثلاثة أسباب لدعمه. أولها ذو طبيعة قانونية حيث يستجيب هذا المعيار في نظره ويتوافق مع قاعدة «عدم التزام المدين إلا بما وعد»، فإذا تعهد بالتزام محدد فعدم التنفيذ يرتب مسؤوليته لأن الدائن لم يتحصل على ما كان ينتظره من المدين. وعلى العكس إذا كان الأداء غير محدد فلا يكون المدين ملتزماً إلا ببذل ما يتطلبه الحرص في التنفيذ. ويرجع إلى القاضي سلطة تقدير موقف المدين. والسبب الثاني يتمثل في أن هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار

= على أنه التزام بتحقيق نتيجة باعتبار مستثمر الآلة ناقلاً. كما يعتبر التزام مدير الألعاب التزاماً ببذل عناية. انظر فيليب لوتورنوا المسؤولية المدنية طبعة 2 ص 377 رقم 1096.

(25) انظر فيليب لوتورنوا. المرجع السابق ص 377 رقم 1096.

(26) ج. فورسارد Forssard ذكره فيليب لوتورنو المرجع السابق ص 378.

احتياجات الاقتصاد المعاصر، والسبب الثالث يكمن في أن هذا المعيار يتطابق مع نفسية أطراف الالتزام.

وبالرغم من سهولة هذا المعيار فإنه قد لا يكفي لحل كل الصعوبات التي تكتنف التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية، إلا أنه قد يساعد على توضيح المشكلة.

ومن جانبنا نود أن نؤكد على أن المعيار الوحيد الذي يجب الركون إليه لتحديد نوع التزام المدين ومضمونه هو النية المشتركة لطرفي الالتزام. ويمكن للمعايير الثلاثة التي ذكرناها مجتمعة أو متفرقة أن تساعد على الكشف عن النية في حالة غموضها وعدم تحديدها بصورة صريحة وواضحة.

(د) نطاق تطبيق التقسيم:

إن نظرة عامة على الاتجاه الفقهي والقضائي تعطي انطباعاً على أن تقسيم الالتزام إلى: التزام بتحقيق نتيجة والتزام ببذل عناية، مجاله ينحصر في الالتزامات التي يكون مصدرها العقد، دون غيره من مصادر الالتزام، باعتبار أن العقد تظهر فيه بصورة واضحة نية أطراف الالتزام، وحالة ما إذا كان الدائن يرمي من وراء الالتزام الذي يقع على المدين إلى تحقيق نتيجة محددة، أم أنه لا يطلب منه إلا بذل الجهد والعناية من أجل تحقيق الهدف الذي يصبو إليه من وراء دخوله طرفاً في العلاقة. والدليل على ذلك أن أغلب المراجع التي تتحدث عن هذا التقسيم تتناول هذا التقسيم بصدد الحديث ودراسة الخطأ العقدي.

وقد خلص الفقه والقضاء إلى أن أغلب الالتزامات التعاقدية هي في الأصل التزامات بتحقيق نتيجة، والاستثناء هو أن تكون التزامات ببذل عناية.

فهل مجال التقسيم يبقى محصوراً فعلاً في الالتزامات التي تنشأ عن العقد، أم أنه بالإمكان أن يستوعب الالتزامات التي تنشأ عن العمل غير المشروع والقانون والإثراء بلا سبب؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أولاً أن نميز في إطار الالتزام بالعمل بين الالتزام بالعمل الإيجابي والالتزام بالعمل السلبي، وإذا كان العمل غير المشروع

باعتباره مصدراً للحقوق والالتزامات هو خروج عن السلوك العادي للإنسان وعدم التزامه بالحدود المرسومة في استعمال الحقوق، فسنرى أن الالتزام الذي ينشأ عن العمل غير المشروع هو دائماً التزام بعمل يتمثل إما في التعويض العيني أو التعويض النقدي، والالتزام هنا يكون دائماً التزاماً بتحقيق نتيجة، كما أن الالتزامات التي تنشأ عن القانون هي في أغلبها التزامات سلبية تتمثل في الامتناع عن القيام بعمل، وهي أيضاً التزام بتحقيق نتيجة أي عدم إتيان الفعل المحظور.

وقد يحدث أن تكون الالتزامات التي لا تنشأ عن العقد التزامات ببذل عناية. فإذا أوجب القانون تدخل الشخص لمنع ارتكاب جريمة مثلاً أو إسعاف مريض ونقله إلى المستشفى، فالالتزام هنا لا ينشأ عن علاقة تعاقدية، إلا أنه يمكن أن يكيف على أساس أنه التزام ببذل عناية.

ونخلص من هذا كله إلى أن التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية، يكون صالحاً في كافة الالتزامات أي كان مصدرها، ولعل الدليل على هذا تبني القانون المدني لهذا الاتجاه في كل من الجماهيرية ومصر وسوريا، حيث نص المشرع في كل هذه الأقطار على الالتزام ببذل عناية ضمن القواعد والنصوص المتعلقة بآثار الالتزام[27].

الطبيعة القانونية للالتزام الطبي:

إن تحديد طبيعة الالتزام له دور كبير في معرفة مدى مسؤولية المهني الطبي، وهل هذه المسؤولية تقوم على خطأ واجب الإثبات من قبل المضرور «المريض أو خلفه»، أم أنها مسؤولية قائمة على افتراض الخطأ في جانب المهني الطبي، فتترتب مسؤوليته في كل حالة لا يستطيع فيها إثبات السبب الأجنبي.

وفي معرض بياننا لطبيعة الالتزام الطبي، سنشير أولاً إلى مجموعة من

(27) انظر المادة 214 من القانون الليبي ويقابلها من مواد في قوانين الأقطار العربية الأخرى: المادة 211 قانون مدني مصري، المادة 212 قانون مدني سوري، المادة 251 قانون مدني عراقي، المادة 255 قانون الموجبات اللبناني.

الحقائق الثابتة التي قد يكون لها أثر في تحديد مضمون الالتزام الطبي. ثم نبين ثانياً الاتجاه السائد في تكييف الالتزام الطبي من حيث المضمون «الأصل»، ثم الاتجاه الجديد الذي بدأ في الظهور والانتشار «الاستثناء».

1.4 ـ الحقائق المؤثرة في تكييف الالتزام الطبي:

قبل أن نحدد طبيعة الالتزام الطبي، نود أن نشير إلى وجود أربع حقائق، لها أثر في تحديد طبيعة الالتزام الطبي، وتتمثل في:

الحقيقة الأولى: إن العلم قد خطا خطوات واسعة جداً في مجال التشخيص الطبي ووسائله، وطرق العلاج. مما أدى إلى التخصص على المستوى النوعي، فنجد تخصصات في مجال أمراض الباطنية، الصدرية، أمراض النساء، الأطفال، العظام والأعصاب والعيون، والأسنان وغيره. يضاف إلى ذلك التدرج والتخصص العمودي في مجال المهن الطبية الأساسية والمساعدة، حيث نلاحظ التدرج في الطب حسب حداثة تخرج المهني الطبي، وتدرجه عبر السنين، ليصبح طبيباً متخصصاً، ثم مستشاراً طبياً، وكذلك الحال بالنسبة لمهنة التمريض، وفني الأشعة والتحاليل والعلاج الطبيعي.

الحقيقة الثانية: إن المسؤولية المدنية لا تقوم فقط على عنصر الخطأ بل هناك إلى جانب المسؤولية عن فعل الشخص، التي تتطلب إثبات الخطأ في جانب المسؤول، مسؤولية تقوم على الخطأ المفترض وعلى تحمل التبعة فيكون الشخص مسؤولاً بمجرد وقوع ضرر للغير، دون حاجة إلى أن يثبت المضرور وجود خطأ في جانب المسؤول. ولا يستطيع المسؤول التخلص من المسؤولية إلا بإثبات أن الضرر ناتج عن سبب أجنبي لا يد له فيه. ومن الحالات التي تقوم فيها المسؤولية على أساس الخطأ المفترض، مسؤولية حارس الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة «المادة 181 من القانون المدني الليبي». ولعل الأدوات والأجهزة التي تستعمل في مجال الطب والجراحة والتحاليل والتشخيص، من أهم الأشياء التي تتطلب حراستها واستعمالها عناية خاصة، فيكون من يستعملها مسؤولاً عن كل ضرر ينتج عن استعمالها، دون حاجة لإثبات وجود تقصير أو خطأ في جانبه.

الحقيقة الثالثة: لقد اختفت وإلى غير رجعة نظرة الناس إلى حوادث العلاج واعتبارها قضاء وقدراً، ولم يعد للمثال «لا هروب من المكتوب» مجال مطلق، حيث كان المرضى وخلفاؤهم لا يفكرون حتى مجرد التفكير بمطالبة الأطباء ومساءلتهم عما يلحقهم من ضرر نتيجة أفعالهم التي كثيراً ما تكون ناتجة عن تقصير وعدم مراعاة أصول المهنة، أما بعد تقدم العلوم فقد أصبح الناس أكثر وعياً وفهماً لحقوقهم، وباتوا يناقشون الأطباء ويسائلونهم عن إهمالهم وتقصيرهم، ومما زاد من هذا الوعي، انتشار الكثير من الحقائق الطبية التي لم تعد سراً لا يفهمه إلا المختصون في الطب.

الحقيقة الرابعة: إن المهن الطبية من المهن التي تهدف إلى خدمة المجتمع ولها غاية إنسانية نبيلة، ولا يستطيع المهني الطبي أن يؤدي عمله بحرية وثقة بالنفس تحت سلطة سيف المسؤولية، لأن شعوره بالمسؤولية عن كل خطأ ينتج أثناء أداء وظيفته، سيفقد لديه عنصري الاطمئنان والحرية، وهما لا شك من العناصر الأساسية لحسن مزاولة هذه المهنة، وربما أدى ذلك إلى توقفه عن ممارسة نشاطه، والعمل على الخلق والإبداع في مجال المهنة، وإذا كان لا بد من حماية المرضى والمستفيدين من الخدمات الطبية من أخطاء المهنيين الطبيين، فإنه من غير المقبول الوقوف بالكامل إلى جانب المرضى على حساب أصحاب المهن وكذلك العكس. وأفضل وسيلة للتوازن بين المصالح المتعارضة تتمثل في إقرار قواعد لتنظيم حقوق والتزامات كل من الطرفين بصورة تهدف إلى تحقيق الاطمئنان لكل منهما.

هذه الحقائق تفسر لنا بوضوح اعتبار الالتزام الطبي التزاماً ببذل عناية، وأحياناً التزاماً بتحقيق نتيجة، فالأصل في الالتزام الطبي أن يكون التزاماً ببذل عناية، والاستثناء أن يكون التزاماً بتحقيق نتيجة، إلا أن هذا المفهوم قد ينقلب إلى العكس، فيصبح الأصل استثناء، والاستثناء قاعدة عامة.

2.4 الالتزام الطبي ببذل عنية «الأصل»:

من المسلمات التي لا يعتريها الشك أن الشفاء من المرض أمر لا يملكه أحد، فالشافي هو الله وليس الطبيب كما يقولون، وتأسيساً على ذلك اعتبر الالتزام الطبي التزاماً ببذل العناية والحرص من أجل تحقيق الهدف وهو الشفاء. واعتبار الالتزام الطبي التزاماً ببذل عناية يجعل المهني الطبي غير مسؤول، ولا تتحقق مسؤوليته إلا إذا أثبت المستفيد من الخدمة الطبية بأن المدين «المهني الطبي» لم يبذل من العناية والحرص ما هو مطلوب منه، أو وقع من جانبه إهمال وتقصير، وهذا أمر يصعب تحققه من قبل المريض أو خلفه، ولعل صعوبة هذا العبء يشكل السبب المباشر والأساسي لعزوف الكثير من المتضررين من الأخطاء الطبية عن متابعة الأطباء ومساءلتهم عن أخطائهم. وهذا يؤدي إلى ضياع الكثير من الحقوق، ولو كان الأمر عكس ذلك بأن كان المهني الطبي ملتزماً بتحقيق نتيجة، لثبت الخطأ في جانبه بمجرد عدم تحقق النتيجة المستهدفة من الالتزام وهي الشفاء. ولا يستطيع المهني الطبي نفي الخطأ إلا بإثبات السبب الأجنبي المتمثل في القوة القاهرة أو خطأ المستفيد من الخدمة الطبية. ولقد ساد في كل من الفقه والقضاء والتشريع على أن الالتزام الطبي هو التزام ببذل عناية.

فمن خلال البحوث المقدمة إلى المؤتمر الأول حول المسؤولية الطبية الذي عقد بجامعة قاريونس عام 1978، أجمع المشاركون على أن التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية وليس التزاماً بتحقيق نتيجة. وقد عبر أحد المشاركين عن هذا الرأي بقوله: «إن الطبيب في عقد العلاج لا يلتزم بالشفاء، بل يلتزم في أن يعطي المريض كل عنايته ورعايته ومهارته للوصول إلى الشفاء»[28]. وأكد آخر بأن «الأصل في الالتزام الطبي أن يكون التزاماً ببذل عناية، والحكم الذي يعتبر الطبيب ملتزماً بتحقيق نتيجة يخالف القانون»[29].

---

(28) جورج سلطان العسال: دور الطب الشرعي في تقدير المسؤولية الطبية. دراسات قانونية - مجلة تصدر عن مؤتمر أعضاء هيئة التدريس بكلية القانون مجلد 11 - 1982 - 1986 ص 21.

(29) محمد شريف بقلة: المسؤولية في جراحة التجميل، دراسات قانونية مجلد 11 ص 165.

وقد سار على هذا النهج الكثير من فقهاء وشراح القانون[30]. أما القضاء فلم نستطع التعرف على رأي القضاء الليبي لعدم نشر أحكام المحاكم الابتدائية والاستئناف، ولم يصدر على حد علمنا أي حكم من المحكمة العليا في الخصوص. إلا أننا نستطيع أن نستعين بما قرره القضاء المصري والفرنسي في الخصوص. وقد قررت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها بأن التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية في سبيل شفاء المريض وليس تحقيق غاية هي الشفاء، وأن واجب الطبيب في بذل العناية مناطة بما يقدمه طبيب يقظ من أواسط زملائه علماً ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله، مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة، وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة[31].

أما في القانون الفرنسي فمن المقرر أن الطبيب غير ملزم بالشفاء بل فقط ببذل العناية من أجل الشفاء، ويترتب على ذلك إثبات الدائن «المريض» الذي يطالب بالتعويض، بأن الطبيب لم يتخذ كافة الاحتياطات المفروضة عليه، وقد صدرت عن القضاء الفرنسي عدة أحكام يعتبر فيها الطبيب غير مخطىء ومن بينها: لا يعتبر الطبيب مخطئاً إذا استعمل طريقة علاج قديمة إلا أنها لا زالت معروفة[32]. كما أن الخطأ في التشخيص لا يشكل في حد ذاته خطأ[33].

كما لا يعتبر خطأ طبياً يستوجب المساءلة إذا تعلق بخطأ في التحليل الدقيق من قبل الطبيب أو معمل التحليل الطبي[34]. كما يعتبر القضاء الفرنسي الطبيب مخلاً بالتزامه ببذل العناية في حالة ارتكابه لتقصير أو عدم الحرص. ومن الأمثلة

---

(30) انظر على سبيل المثال عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني جزء 1 ص 739.

(31) نقض مدني 22 مارس 1966 مجموعة أحكام النقض السنة 17 ص 836 رقم 88. انظر كذلك: نقض مدني 26/6/1969 مجموعة أحكام النقض السنة 20 ص 1075.

(32) نقض مدني فرنسي 13/5/1959. دالوز 1959 ملخص 107.

(33) باريس 20/2/1946 مجلة المحاكم 209.2.1946.

(34) نيم 18/2/1959 الأسبوع القانوني 1959 ـ 11374. وكذلك نقض مدني 4/1/1974. النشرة القضائية 1 ملخص 23.

القضائية في الخصوص: حالة استعمال أجهزة بالية في العلاج[35]، حالة التطبيق السيء للعلاج[36]، الحرق أثناء المعالجة بالأشعة[37]، عدم اتخاذ الاحتياطات الخاصة من قبل الجراح التي تقتضيها الضرورة بسبب صعوبة الحالة[38]، وإهمال طبيب الأسنان المتمثل في عدم وضع المريض تحت الأشعة بعد كسر كلاب الأسنان أثناء خلع السن[39].

أما على المستوى التشريعي، فنجد أن الأداة التي تملك سلطة التشريع في الجماهيرية قد تأثرت بالاتجاه السائد حول طبيعة الالتزام الطبـي، واعتباره التزاماً ببذل عناية. وقد نصت المادة السابعة من القانون رقم 17 لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية على «يكون التزام الطبيب في أداء عمله التزاماً ببذل عناية، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك».

ويلاحظ على هذا النص أنه وضع قاعدة عامة في طبيعة الالتزام الطبـي، مؤداها اعتبار هذا الالتزام التزاماً ببذل عناية وليس التزاماً بتحقيق نتيجة. وبالرغم من أن النص قد ينصرف من حيث الظاهر ـ وهذا يشكل عيباً في الصياغة ـ إلى الأطباء فقط دون غيرهم من المهنيين الطبيين، فإن المادة الأولى من هذا القانون قد أدخلت في نطاق تطبيقه كل من يمارس المهن الطبية والمهن المرتبطة بها والمشار إليها في المادتين 109 و 123 من القانون الصحي رقم 106 لسنة 1973، وأية مهنة أخرى تضاف إلى هذه المهن بقرار من اللجنة الشعبية العامة للصحة.

وإذا كان قانون المسؤولية الطبية قد نص على إمكانية أن يكون الالتزام الطبـي التزاماً بتحقيق نتيجة على سبيل الاستثناء، إذا نص القانون على ذلك

---

(35) غرفة العرائض 1945/7/3. دالوز 1946. 53.

(36) نقض مدني 1949/7/13. الأسبوع القانوني 5716.1950.

(37) مونبيليه 1948/3/10. دالوز 1948 ملخص 23.

(38) 1970/11/27 النشرة القضائية 1 رقم 283.

(39) 1972/4/13 دالوز 1972 ملخص 192.

صراحة. إلا أن الاستثناء الوحيد الذي أورده القانون في هذا المجال هو في حالة الالتزام بتركيب أسنان صناعية، فالتزام الطبيب في هذه الحالة هو التزام بتحقيق نتيجة. وإذا طبقنا القواعد العامة في التفسير لن نستطيع استعمال القياس واعتبار الالتزام بتركيب أعضاء صناعية غير الأسنان، التزاماً بتحقيق نتيجة، وذلك إعمالاً للقاعدة القانونية التي تقرر بأن الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه.

وعليه نخلص إلى القول بأن قانون المسؤولية الطبية في الجماهيرية يعتبر الالتزام الطبي دائماً التزاماً ببذل عناية، وعلى المستفيد من الخدمة الطبية أن يقيم الدليل على أن المهني الطبي لم يبذل من العناية والحرص، أو أنه قد قصر أو أهمل في أداء التزامه، حتى يستطيع المطالبة بالتعويض ومساءلة المهني الطبي. ولا يعفى من هذا العبء إلا في حالة ما إذا كانت الخدمة الطبية تتمثل في تركيب أسنان صناعية، حيث يعتبر الالتزام في هذه الحالة التزاماً بتحقيق نتيجة، ويثبت الخطأ في جانب طبيب الأسنان بمجرد عدم تحقيق النتيجة. ولا يستطيع دفع مسؤوليته إلا بإثبات السبب الأجنبي الذي حال دون تحقق النتيجة.

3.4 الالتزام الطبي التزام بتحقيق نتيجة «الاستثناء»:

بالرغم من حداثة قانون المسؤولية الطبية في الجماهيرية، الذي صدر في 1986/11/24م، فإنه لم يأخذ بعين الاعتبار التغير والتطور الذي حدث في الفقه والقضاء في مجال الطبيعة القانونية للالتزام الطبي. فاعتبر الالتزام الطبي كما قلنا سابقاً التزاماً ببذل عناية، ولا يكون التزاماً بتحقيق نتيجة إلا في حالة استثنائية واحدة تتعلق بالالتزام بتركيب أسنان صناعية.

وقد حدث تحول في الاتجاه العام في تكييف الالتزام الطبي، حيث نجد أن الفقه والقضاء، قد اعتبر الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة في العديد من الحالات، بل يبدو أن الالتزام ببذل عناية أصبح يقتصر ويتحدد في الأمور التي تدخل في ممارسة الفن الطبي وليس ملحقاته، أو بمعنى آخر يقتصر تكييف الالتزام الطبي على أنه التزام ببذل عناية على العمل الطبي المتعلق بالتشخيص والعلاج، واستئصال العلة بالجراحة. فالمهني الطبي أصبح ملتزماً بتحقيق نتيجة

في حالات تتعلق: باستعمال الطبيب للأشياء «الأدوات والأجهزة»، وفيما يتعلق بالأدوية، والجراحة المتعلقة بوضع الأعضاء التعويضية الصناعية، وكذلك الحال بالنسبة للتحاليل الطبية ونقل الدم، وجراحة التجميل.

ولنا أن نتساءل عن السبب الذي أدى إلى التحول نحو التوسع في الحالات التي يعتبر فيها الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة. وقد أجاب بعض شراح القانون الفرنسي على هذا التساؤل بقولهم: إن التغير الذي طرأ والتجدد الذي حدث في إطار افتراض علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وبالتالي اعتبار الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة، يعود إلى جملة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي[40]:

1 ـ الخطورة غير العادية التي يتعرض لها المرضى في حالات التدخل الجراحي، وهذه الخطورة لا زالت موجودة بالرغم من التطور الذي حصل في مجال الطب. فالأطباء الأكثر تفاؤلاً يعترفون بتبعات التخدير، والصدمة التي تنتج عن العملية الجراحية، وهي تبعات لا يمكن توقعها.

2 ـ وجود عدم توازن اقتصادي بين المريض والطبيب، حتى في الحالات التي يكون فيها المريض مستفيداً من التأمين الصحي. باعتبار أن الطبيب قد يكون مؤمناً على مسؤوليته.

3 ـ إن الخاصية التنقيبية لوسائل الإثبات تحول دون الحصول على دليل لإثبات الخطأ في جانب الطبيب، وتعترض الإثبات صعوبات جمة، فالعملية الجراحية تتم سراً، ولا يشاهدها إلا الطبيب ومساعدوه، ويكون المريض عادة فاقد الوعي نتيجة التخدير، وتربط الحاضرين «الممرض، فني التخدير، مساعدي الجراح في العملية روابط زمالة أو علاقة تبعية، وتعجز الخبرة أحياناً عن كشف الحقيقة لطلبها من القاضي بعد فوات الأوان، كما أن الخبرة قد تثير البلبلة في نفس القاضي لدقتها البالغة، فضلاً عن الشكوك التي تثار حول حياد الخبراء لعلاقات الزمالة التي تربطهم بالمدعى عليه.

(40) فرانسوا شابا. نحو التغير في طبيعة الالتزام الطبي. الأسبوع القانوني 1973 رقم 2541.

4 ـ يضاف إلى ذلك أن الأعمال الطبية إما أن تتم بواسطة جماعة من المختصين أو عن طريق فريق طبـي، فيصعب بالتالي تحميل الخطأ أحد أعضاء الجماعة أو الفريق.

لهذه الأسباب اتجه الفقه وأيده القضاء إلى اعتبار الالتزام الطبـي التزاماً بتحقيق نتيجة في حالات: نقل الدم، التحاليل الطبية، استعمال الأدوات والأجهزة الطبية، الأدوية والتركيبات الصناعية، جراحة التجميل.

(أ) فإذا احتاج المريض إلى نقل الدم، فمن الواجب أن يكون الدم الذي ينقل إليه متفقاً مع دمه من حيث الفصيلة، وأن يكون سليماً وخالياً من المرض والجراثيم، وعليه فإن المهني الطبـي الذي يقوم بنقل الدم ملزم في مواجهة المستفيد بتحقيق نتيجة، وتتحقق مسؤولية المهني الطبـي إذا لحق المريض أي ضرر بسبب نقل الدم. ولا يستطيع التنصل من هذه المسؤولية إلا إذا أقام الدليل على أن عدم تحقق النتيجة يعود إلى سبب أجنبـي لا يد له فيه، ويستوي أن يتم تحليل الدم المنقول إلى المريض من قبل الطبيب المعالج أو عن طريق طبيب مختص أو معمل للتحليل، أو تم الحصول على الدم عن طريق مركز مختص «مصرف الدم».

وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية وأيدها في ذلك الفقه[41] الالتزام بنقل الدم التزاماً بتحقيق نتيجة، كما اعتبرت الطبيب الذي يحلل دم المريض لتحديد فصيلته ملتزماً بتحقيق نتيجة. وتقوم مسؤوليته في حالة غلطه في تحديد فصيلة الدم، دون حاجة إلى إثبات خطئه في التحليل من قبل المستفيد من الخدمة الطبية[42]؛ لأن تحديد فصيلة الدم يتم وفق قواعد دقيقة وثابتة يجب أن تؤدى حتماً إلى نتيجة صحيحة[43].

---

(41) نقض فرنسي 17/12/1954. دالوز 1954 قضاء ص 269. الأسبوع القانوني 1955 ـ 2 ـ 8490. وفي الفقه/ سافاتيتية، أوبى، وبيكتيو، موسوعة القانون الطبـي رقم 293، 294 ذكره محمود جمال الدين مشكلات المسؤولية المدنية ص 380 هامش 30.

(42) استئناف تولوز 14/12/1959. مجلة الأسبوع القانوني 1960 ـ 2 ـ 11402.

(43) سافاتيه وآخرون المرجع السابق فقرة 294.

(ب) ما يقال عن تحليل الدم ينطبق على التحاليل الطبية بصفة عامة، فالتزام الطبيب أو المهني الطبي الذي يقوم بالتحاليل هو التزام بتحقيق نتيجة، وتقوم مسؤوليته بمجرد عدم تحقق النتيجة، ولا يمكن له أن يدفع عن نفسه المسؤولية إلا إذا أثبت وجود سبب أجنبي لا يد له فيه. وقد خلص كل من الفقه والقضاء الفرنسيين إلى هذه النتيجة[43]. ومع ذلك فقد يعتبر الالتزام التزاماً ببذل العناية، وذلك في حالة التحاليل الدقيقة التي تخرج عما تجريه معامل التحليل، ويصعب فيها الوصول إلى الحقيقة، أو تؤدي إلى اختلاف في التفسير[44].

(جـ) الأدوات والأجهزة الطبية: لقد نتج عن التقدم العلمي والتقني في مجال العلوم والفنون الطبية استخدام أدوات وأجهزة في العلاج والجراحة، وقد ازدادت الاستعانة بها من قبل المهنيين الطبيين، بصورة ملحوظة، ونظراً لما قد ينتج عن استعمالها من أضرار وإصابات تلحق المرضى، فقد ثار خلاف فقهي وقضائي حول مدى مسؤولية المهني الطبي عن الإصابات التي تنشأ عن استعمال هذه الأدوات والأجهزة.

لقد كانت المسؤولية الطبية عن الإصابات التي تحدثها أجهزة المهني الطبي بالمستفيد من الخدمة الطبية، تقوم على أساس ضرورة إثبات خطأ وإهمال أو تقصير في جانب المهني الطبي، واختلف في أساس ذلك: فمنهم من يؤسسها على ضرورة إعطاء المهني الطبي الحرية لتأدية مهامه باطمئنان وثقة بالنفس، ومنهم من يقيمها على أساس عدم إمكانية الفصل في مجال المهن الطبية بين فعل الإنسان وفعل الشيء. أو على أساس التعارض بين ما يترتب على الالتزام الناشيء عن عمل الطبيب والالتزام الناشيء عن فعل الأشياء.

وقد هجرت هذه النظرة واتجه القضاء الحديث ومعه الفقه نحو اعتبار

---

(43) سافاتيه وآخرون المرجع السابق فقرة 294.

(44) نقض فرنسي سنة 1974/1/4. دالوز 1974 مختصر ص 79.

الالتزام الطبي في حالة استعمال الأدوات والأجهزة هو التزام بتحقيق نتيجة، وخاصة في حالة ما إذا كانت الأضرار ناتجة من الأدوات أو الأجهزة الطبية، ولا صلة لها بالأعمال الطبية التي يظل الالتزام بها التزاماً ببذل عناية. وترجع الأضرار في الغالب إلى عيوب في الأجهزة والأدوات[45].

وقد استطاع القضاء الفرنسي وأيده في ذلك الفقه، وضع قاعدة للتفرقة بين الأضرار الناتجة عن الأعمال الطبية ذات الطبيعة العلمية البحتة التي يكون الالتزام بها التزاماً ببذل عناية، والأضرار الناتجة عن استعمال الأدوات والأجهزة المستعملة في العلاج والجراحة التي يكون الالتزام فيها التزاماً بتحقيق نتيجة. ولا يستطيع المهني الطبي التخلص من المسؤولية إلا بإقامة الدليل على وجود السبب الأجنبي، وعليه إذا لحق المستفيد من الخدمة الطبية ضرر نتيجة استعماله الأداة أو الجهاز، فإذا كان سليماً وخالياً من العيوب كان الالتزام التزاماً ببذل عناية، أما إذا كان معيباً أو به خلل كان المهني الطبي مخلاً بالتزام بتحقيق نتيجة. يضاف إلى ذلك أن القواعد العامة للمسؤولية تقضي بافتراض الخطأ في جانب المدين، ومسؤوليته عن الأشياء التي يستخدمها في تنفيذ ما يقع عليه من التزامات.

وقد قضي، تأسيساً على هذه القواعد، بمسؤولية الطبيب عن وفاة المريض أثناء الجراحة، بسبب انفجار حدث إثر تسرب الغاز من جهاز التخدير واشتعاله بشرارة خرجت منه، بالرغم من تبرئته من قبل المحكمة الجنائية من تهمة القتل الخطأ[46]؛ وبمسؤولية الطبيب عن إصابة المريض بحروق نتيجة لهب خرج من المشرط الكهربائي أثناء العلاج بالرغم من عدم ثبوت تقصير في جانبه[47]؛ أو نتيجة عيب في موصل جهاز كهربائي

(45) هو الابتدائية 1961/12/13 مجلة المحاكم 1962 ـ 44.2. السين الابتدائية 1995/3/3. دالوز 1965 مختصر ص 71.

(46) السين الابتدائية 1965/3/3 مجلة الأسبوع القانوني 1966 ـ 2 ـ 14582.

(47) مرسيليا الابتدائية 1959/3/3. دالوز 1959 مختصر ص 49. حيث قررت: «يجب على الجراح، =

للجراحة أثناء استعماله[48]؛ وعن إصابة المريض بالتهاب نتيجة زيادة تعريض جلده للأشعة لخلل في منظم جهاز الأشعة[49].

وقد توسع القضاء في اعتبار المهني الطبي مسؤولاً على أساس الالتزام بتحقيق نتيجة، عن كل ضرر ينتج عن استعمال الأدوات بسبب عيب فيها، وتجاوز ذلك إلى الأضرار التي تلحق المريض حتى ولو كانت الأدوات والأجهزة سليمة، باعتبار أن المريض أو المستفيد من الخدمة الطبية يجب أن لا يصاب بضرر إضافي بسبب المعالجة. فقضت إحدى المحاكم بمسؤولية طبيب الأسنان عن خرق لسان المريض وتمزيق أغشية فمه، لانفلات الآلة أثناء استعمالها في العلاج[50].

ويبدو أن هذا الاتجاه سليم وجدير بالاتباع، باعتبار أن القواعد القانونية العامة تقضي بالمسؤولية عن الأضرار الناشئة عن الأشياء والأدوات المستعملة في تنفيذ الالتزام، سواء كانت هذه الأضرار قد لحقت الدائن أو الغير، وعليه فإنه ليس من العدل أن يطالب المريض بإثبات وجود خطأ في جانب المهني الطبي خاصة وأن الشك يثور دائماً فيما يتعلق بحياد الخبراء الذين يكونون دائماً من الأطباء.

(د) الأدوية والأعضاء التعويضية «التركيبات الصناعية»: إن الالتزام بتقديم الأدوية سواء تم من قبل الطبيب أو المهني الطبي، هو التزام بتحقيق نتيجة، وتتمثل هذه النتيجة في تقديم أدوية سليمة وغير ضارة، تتوافر فيها الصفات المطلوبة، وكل إخلال بالصفات المطلوبة في الدواء يعد إخلالاً

= بغير خطأ ثابت في جانبه، تعويض الضرر الذي لحق المريض، إذا كان هذا الضرر مستقلاً عن المرض الذي يعالجه، ويجد مصدره في حادثة طرأت في أثناء الجراحة، ولم يخطر المريض باحتمال وقوعها، ولا يستطيع الجراح التخلص من هذه المسؤولية إلا بإقامة الدليل على رجوع هذه الحادثة إلى قوة خارجية لا يمكن دفعها، كانت بالنسبة له غير متوقعة أو ترجع إلى فعل الغير».

(48) استئناف باريس 15/6/1954 دالوز 1954 قضاء ص 649.

(49) استئناف مونبلييه 10/3/1948. دالوز 1948 ـ مختصر ص 23.

(50) مو الابتدائية 13/12/1961. مجلة المحاكم 1962 ـ 2 ـ 44.

بالالتزام الطبي، ولا يمكن دفع المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي، فالصيدلي والطبيب وغيرهما ملزمان بتقديم أدوية صالحة تحقق الغاية المقصودة منها. وقد اعتبر القضاء «حقن المريض بسائل ضار» إخلال بالتزام بتحقيق نتيجة ويحضى القضاء بتأييد الفقه[51].

أما الالتزام بتركيب أعضاء صناعية بدلاً من الأعضاء التي فقدها الإنسان لإزالة عيب في الشكل الذي ينشأ عن فقدان أحد الأعضاء، أو لكي تؤدي بعض الوظائف التي كانت تؤديها الأعضاء الطبيعية مثل الأسنان الصناعية، والأطراف الصناعية، فيعتبر هذا الالتزام في نظر الفقه والقضاء التزاماً بتحقيق نتيجة. ومع ذلك يجب التأكيد على ضرورة التمييز بين العمل الطبي والعمل الفني في تركيب الأعضاء الصناعية، فالالتزام بالعمل الطبي، المتمثل في معرفة مدى ملاءمة وضع العضو الصناعي من عدمه، وتهيئة الجسم لقبول العضو الصناعي، هو التزام ببذل عناية، أما الالتزام بالعمل الفني، المتمثل في صناعة العضو واختيار النوع المناسب، واتفاقه مع الجسم من حيث الحجم والمقاس وتأدية الوظائف المرجوة، فهو التزام بتحقيق نتيجة. ويكون المهني الطبي مخلاً بالتزامه ومسؤولاً إذا لم تتوافر في العضو الصناعي المواصفات المطلوبة أو عجز عن أداء الوظيفة المطلوبة منه، ومن باب أولى إذا لحق المريض في ذلك ضرر[52].

(هـ) الجراحة التجميلية: لعل من المجالات التي يبرز فيها مضمون الالتزام الطبي باعتباره التزاماً بتحقيق نتيجة، هو مجال الجراحة التجميلية، فالطبيب الذي يقوم بعملية جراحية من أجل تحسين الوضع لدى شخص يشكو من نشوز في أحد أعضاء جسمه، ويأمل من الطبيب أن يعطيه بعد إجراء العملية الجراحية شكلاً طبيعياً ومقبولاً، لا شك في أنه يطمح إلى

(51) نقض فرنسي 1959/2/4 دالوز 1959 قضاء ص 153. انظر أيضاً استئناف باريس 1970/7/4 دالوز 1971 قضاء ص 73.

(52) نقض فرنسي 1971/2/17. دالوز 1971 قضاء ص 289. استئناف ديجون 1952/1/24 دالوز 1952 قضاء ص 171.

تحقيق هذه النتيجة. فإذا لم تتحقق هذه النتيجة اعتبر الطبيب مخلاً بالتزامه دون حاجة لإثبات تقصير أو إهمال في جانبه من قبل المريض، ولا يستطيع دفع مسؤوليته إلا بإثبات السبب الأجنبي[53].

من خلال هذا العرض يتبين لنا مدى التغيير الذي حصل في طبيعة الالتزام الطبي، حيث لم يعد التزاماً ببذل عناية فقط، بل قد يكون التزاماً بتحقيق نتيجة. وقد يصبح الأصل في الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة والاستثناء أن يكون التزاماً ببذل عناية.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال عرضنا للالتزام الطبي وطبيعته القانونية، لاحظنا أن الاتجاه العام السائد يتمثل في اعتباره استثناء عن الأصل العام، فإذا كان الفقه والقضاء قد أجمع في أغلب القوانين المعاصرة على اعتبار مسؤولية الطبيب مسؤولية تعاقدية، ولا تكون تقصيرية إلا في الحالات التي لا تتوافر فيها شروط العلاقة التعاقدية بين المهني الطبي والمستفيد من الخدمة الطبية، وإذا كان الأصل في الالتزام التعاقدي أن يكون التزاماً بتحقيق نتيجة، إلا أن الفقه والقضاء وكذلك التشريع قد اعتبر الالتزام الطبي في الأصل التزاماً ببذل عناية، ولا يكون التزاماً بتحقيق نتيجة، إلا في حالات استثنائية. وإذا كان الوضع الاستثنائي قد بدأ يتوسع فربما تعود الأمور إلى نصابها، فيصبح الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة شأنه في ذلك شأن الالتزامات التعاقدية، ولا يكون التزاماً ببذل عناية إلا في إطار محدود يرتبط بالنواحي الفنية والعلمية التي تقوم على عنصر الاحتمال.

وقد اتضح لنا أيضاً من خلال عرض الآراء على المستوى الفقهي والقضائي مدى التغير الذي حدث في طبيعة الالتزام الطبي. مما يجعلنا نلاحظ بجلاء ووضوح النقص الذي يشوب قانون المسؤولية الطبية رقم 17 لسنة 1986م بالرغم من حداثته.

---

(53) محمد شريف بقلة، المسؤولية في جراحة التجميل ـ دراسات قانونية المرجع السابق ص 165.

وإذا كان لا بد لنا من اقتراح توصيات في خاتمة هذه الدراسة المتواضعة فإننا نوصي:

أولاً: ضرورة إعادة النظر في قانون المسؤولية الطبية في الجماهيرية ليكون أكثر توافقاً وانسجاماً مع ما توصلت إليه القوانين الحديثة، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الالتزام الطبي أساس هذه المسؤولية.

ثانياً: أن يشمل بوضوح أكثر كافة المهن الطبية الأساسية منها والمساعدة.

ثالثاً: أن يتوسع القانون في الحالات التي يكون فيها الالتزام الطبي التزاماً بتحقيق نتيجة، حتى يستفيد المرضى والمستفيدون من الخدمات الطبية، وهم بالتأكيد الطرف الضعيف الجدير بالحماية في العلاقة التي تقوم بين المهني الطبي والمستفيد من الخدمات الطبية.

ويجب أن لا يحول دون تحقيق هذه التوصيات ما يدعيه البعض من أن تبني هذا الاتجاه يؤدي إلى اهتزاز الثقة والاطمئنان لدى المهني الطبي، ويمنعه من إعمال الفكر والإبداع في سبيل تطوير الوسائل العلمية والفنية والتقنية، في مجال أحوج ما يكون إلى مثل هذا الإبداع. ذلك أن افتراض الخطأ في جانب المهني الطبي في الالتزام بتحقيق نتيجة هو افتراض قابل لإثبات العكس، وذلك عن طريق إثبات السبب الأجنبي الذي لا يد للمهني الطبي فيه.

ولا يفوتنا هنا القول بأن السبب الأجنبي في مجال الالتزام الطبي هو السبب غير المتوقع وغير قابل للدفع، أو بمعنى آخر أن يثبت المهني الطبي أن الضرر ناتج عن سبب آخر لا علاقة له به، وأن يكون هذا السبب محدداً. وهذا أمر قد لا يكون صعباً بالنسبة للمختص عكس المريض الذي يصعب عليه دائماً إثبات خطأ في جانب المهني الطبي.

المراجع

باللغة العربية:

1 ــ جورج سلطان العالي: دور الطب الشرعي في تقدير المسؤولية الطبية بحث مقدم للمؤتمر الأول حول المسؤولية الطبية ـ جامعة قاريونس المجلد 11، 82 ـ 1986م.

2 ــ ثروت حبيب: المصادر الإرادية للالتزام في القانون المدني الليبي.

3 ــ سليمان مرقس: المسؤولية المدنية في تقنينات البلاد العربية القسم الأول. 1971 ـ معهد البحوث والدراسات العربية.

4 ــ سليمان مرقس: مسؤولية الطبيب ومسؤولية إدارة المستشفى ـ مجلة القانون والاقتصاد ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة السنة السابعة.

5 ــ عبد الرزاق السنهوي: الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الأول. نظرية الالتزام 1964 دار النهضة العربية.

6 ــ عبد المنعم فرج الصدة: مصادر الالتزام 1974 دار النهضة العربية.

7 ــ عبد السلام التونجي: المسؤولية المدنية ـ مسؤولية الطبيب في القانون المقارن الطبعة الثانية 1975م.

8 ــ محمد شريف بقلة: المسؤولية في جراحة التجميل. بحث مقدم للمؤتمر الأول حول المسؤولية الطبية جامعة قاريونس، دراسات قانونية مجلد 11، 82 ـ 1986م.

9 ــ محمود جمال الدين زكي: مشكلات المسؤولية المدنية الجزء الأول 1978 مطبعة جامعة القاهرة.

10 ــ وديع فرج: مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية. مجلة القانون والاقتصاد العدد 12.

باللغة الفرنسية :

ANDRE PLANLAUEEL.
Obligations de moyems, et obligations de resultat. R.T.D.G. 1972.

FRANCOIS CHABAS.
Vers un changement de nature de l'obligation medicale, seumauire Juridique 1973 Tom I.

PHILIPPE LE TOURNEAU.
La responsabilite civil 2 em edition 1976 dalloz.

تدريب الأطر التربوية
في ضوء الفكر التربوي المعاصر

إعداد: د. عبد الكريم محمود القاسم
جامعة قاريونس
كلية التربية/ المرج

المقدمة:

لا شك في أن أهمية التدريب تنبع من أنه مهما اجتهدنا في اختيار الأفراد، فإن مهاراتهم الوظيفية بحاجة إلى الاستمرار في الصقل وزيادة المعارف بما يستجد في عملهم، حتى نرفع كفاءتهم وفعاليتهم بإكسابهم مهارات ومعلومات جديدة، تساهم في زيادة قدراتهم على أدائهم لعملهم الحالي أو الوظائف التي سوف يتم تأهيلهم لها[1]. وهنا يبرز أثر التدريب لأنه يقدم معرفة جديدة ويضيف معلومات متنوعة ويعطي مهارات وقدرات، ويؤثر في الاتجاهات وتغيير سلوك الفرد. وهو بذلك يعمل على تطوير الفرد ذاتياً فيرفع مستوى طموحه وينمي دوافعه ويحسن معدلات أدائه، ومن هنا فالتدريب يخدم كلاً من الشخص والدور الذي يلعبه ويطور العلاقة بينهما[2].

وتنبع أهمية التدريب من أن له أهدافاً وغايات استثمارية موجزها زيادة الكفاية الإنتاجية وتحسين أسلوب الأداء، وتنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم في مجالات عملهم معرفياً وعملياً بالإضافة إلى أحداث تغيير في اتجاهاتهم وسلوكهم

(1) عبد العزيز تقي، وعلي عسكر، «التدريب لتنمية العنصر البشري في مجال العمل، دراسة لواقع التدريب في الكويت»، **المجلة العربية للإدارة**، تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، عمان، 1987، ص 36.

(2) سامية حمدان الطائي، «الحقائب التدريبية كأسلوب لتطوير التدريب»، **مجلة الإداري** تصدر عن معهد الإدارة العامة، العدد 26، مسقط، 1986، ص 51.

في علاقاتهم مع العمل والعاملين معهم نحو الأفضل، فضلاً عن اكتساب طرائق وأساليب جديدة يمكن أن تسهم في تطوير المنظمات وحل مشكلاتها[1].

ويحقق التدريب على المدى البعيد تنمية شاملة متوازنة للقوى العاملة التي توظفها المنظمات أياً كان نوعها أو مجال عملها فيسهم في زيادة وتطوير وتحسين الكفاءة والفعالية الكلية للمنظمة ويتأتى ذلك من مساعدة المنظمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة وهي الأهداف العادية، والأهداف الابتكارية، وأهداف حل المشكلات[2].

والتدريب وسيلة لإشاعة روح التعاون بين العاملين، ووسيلة لتغيير اتجاهاتهم نحو عملهم وإكسابهم قيماً إيجابية جديدة[3].

الاتجاهات العالمية المعاصرة في التدريب:

إن تطور التنظيمات وتعقدها الناجم عن التقدم العلمي والتقني فرض تقدماً في الفكر الإداري، وأدى إلى ظهور اتجاهات حديثة تتضمن أطراً نظرية تحاول معالجة العيوب في الاتجاهين السابقين الكلاسيكي والإنساني. ومن أهم نظريات الفكر الإداري الحديث ما يلي:

(أ) الاتجاه الكمي ونظرية اتخاذ القرارات.
(ب) نظرية النظم والمدخل التكاملي.
(جـ) النظرية الموقفية ومدخل التطور التنظيمي[4].

---

(1) أحمد بن عبد الله الخابوري، «معوقات التدريب الإداري في المؤسسات التدريبية تجربة معهد الإدارة العامة بسلطنة عُمان» **مجلة الإداري**، العدد 30، 31، مسقط 1978 ص 199.

(2) عبد السلام السيد سليم، «الاحتياجات التدريبية بين الواقع والمستهدف»، **مجلة الإداري**، العدد 30، 31، مسقط، 1987، ص 177.

(3) حسين بن يوسف الموسوي، «التدريب والتعليم والسلوك» **مجلة الإداري**، السنة السابعة العدد 12 مسقط، 1985، ص 26.

(4) محمد حربي حسن وطارق شريف يونس «إعداد القيادات الإدارية وتنميتها» **تنمية الوافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مطبعة جامعة الموصل، المجلد الثامن، العدد 18، تموز 1986 ص 7.

أما المدخل التكاملي فإنه يُعدّ من أشمل المداخل النظرية لأنه أعطى لكل الاتجاهات النظرية أهميتها، فهو لا يهمل دور القائد في توجيه المجموعة، وأهمية البيئة التنظيمية (الاتجاه الكلاسيكي) كما يعطي للعلاقات الإنسانية أهمية (الاتجاه السلوكي) وفي الوقت ذاته يحلل عملية القيادة من خلال التعامل مع البيئة باعتبارها نظاماً مفتوحاً[1]. كما أن اتجاه النظم يمكننا من فهم النظم الكبيرة المعقدة وتفسيرها والقدرة على الإحساس بالتغيير في التكوين الداخلي أو في البيئة المحيطة بالنظام، وهذه كلها تشكل السمة الأساسية لتحليل النظم، ومن ثم تتخذ الإجراءات التي تضمن استمراره في الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف المتوافقة مع متطلبات البيئة واحتياجاتها ويتكون النظام التدريبي من ثلاثة أجزاء رئيسية ترتبط معاً، ولكل منها أهمية خاصة في حرية النظام الكلية وسلوكه، والجزء الأول من النظام هو المدخلات ويمكن تصنيفها إلى مدخلات إنسانية ومادية ومدخلات معنوية[2].

أما الجزء الثاني من النظام فهو العمليات والأنشطة الهادفة إلى تحويل المدخلات إلى شكل آخر. يتناسب ورغبات النظام وأهدافه، ويتوقف نجاح النظام بدرجة كبيرة على كفاءة العمليات والأنشطة الجارية ومقدرتها على استيعاب المدخلات.

أما الجزء الثالث من النظام فهو المخرجات التي تمثل قيمة ما أسهم به النظام، وبتطبيق الأسس السابقة على نظام التدريب، تتحدد الحقائق الأساسية التالية:

1 ــ الاحتياجات التدريبية Training needs وهي تمثل المدخلات الرئيسية للنظام.

2 ــ الأنشطة التدريبية Training activities وهي أنواع الجهود والعمليات الهادفة إلى سد الاحتياجات التدريبية.

(1) محمد حربي حسن وطارق شريف يونس، المرجع نفسه، ص 40.

(2) حسين الدوري «نحو خطة متكاملة لإعداد وتدريب القوى العاملة» **المجلة العربية للإدارة**، تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية السنة الثانية، العدد الأول، 1978، ص 21.

3 ـ النتائج التدريبية Training Results والتي تمثل أنواع التغيير في الأداء والسلوك ومستويات الكفاءة للمتدربين وهذه النتائج هي مخرجات النظام.

4 ـ التغذية الراجعة Feed back والتي توضح مدى فعالية النتائج التدريبية من ناحية، وتساعد في تقويم النظام التدريبي كله وبيان توافقه مع متطلبات البيئة من ناحية أخرى[1].

والنظم التي تتوفر فيها التغذية الراجعة هي نظم ذاتية التكيف أو نظم مضبوطة، وضبط النظام يجعل في إمكانيته التكيف مع بيئته لأن مخرجات النظام الفعلية تصبح متلاقية مع توقعات البيئة، فالتغذية الراجعة يجب أن تتم في الوقت المناسب، أما إذا تأخرت فإنها قد توجد نظاماً غير متزن، كما أن التغذية الراجعة غير الدقيقة أو المشوهة يمكن أن تؤدي إلى عدم ثبات في ضبط النظام[2].

ومن خلاف تطبيق أسلوب النظم في مجال التربية أمكن تعرف المشكلات التربوية وإجراء التعديلات المناسبة دون تأخير مكلف[3].

والميزة الأساسية التي يوفرها مفهوم النظم هي أنه يمكن التوصل من خلال دراسة النظام المتكامل إلى حلول أفضل للمشكلات التي تواجه العمل، لا يكون التوصل إليها ممكناً لو درست أجزاء النظام منفصلة[4]. وإذا أردنا أن نستفيد من المدخل المبني على نظرية في مجال التدريب، فإن علينا أن ننظر إلى التدريب على أنه نظام مفتوح بخصائصه المعروفة، له مدخلات، وعمليات تحويل، ومخرجات وتغذية راجعة[5]. وبعامة لا يخرج النشاط التدريبي عن كونه نشاطاً

(1) حسين الدوري، المرجع نفسه، ص 22.

(2) هاني عبد الرحمن صالح، الإدارة التربوية بحوث ودراسات، عمان، مطابع دار الشعب، 1979، ص 42 ـ 48.

(3) John Mcnamara, **Systems Analysis for Effective school Administrction,** New York, Parker, 1971, p. 5.

(4) Edgar F. Huse, **Management**, St. Paul, Minnesota, West- publiching, Co. 1982, p. 59.

(5) محمد عبد الفتاح ياغي «التدريب الإداري في إطار نظرية النظم» **تنمية الرافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مطبعة جامعة الموصل، المجلد السادس، العدد 10، كانون ثاني 1984، ص 33.

تعليمياً، إلا أنه يتميز بمسارته التطبيقية والعملية في تطوير المؤهلات وقدرته على نقل المعرفة الأكاديمية من إطارها النظري إلى الإطار العملي، ولهذا يكون الاستغناء عن أي من هذين النشاطين سهلاً؛ ولهذا يكون أحدهما بديلاً للآخر[1].

وحتى يحقق التدريب أهدافه لا بد من مراعاة ما يلي:

(أ) الشمول والتكامل.

(ب) التدرج.

(جـ) الاستمرارية والانتظام.

(د) التجديد.

(هـ) الواقعية والبساطة.

(و) التجانس.

(ز) احترام الهدف، إذ لا بد من تحديد هدف التدريب أو أهدافه بوضوح والالتزام بها والمحافظة عليها[2].

وأظهرت نتائج دراسة عبد الرحمن الشقاوي، أن برامج التدريب، رغم ما يعتريها من قصور فإنها فعالة في توفير بعض المهارات للمتدربين. كما أن المتدربين ورؤساءهم المباشرين يرون أن برامج التدريب تزودهم بالمعرفة والمهارات التي تتطلبها مجالات عملهم، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن برامج التدريب أوجدت اتجاهات إيجابية لدى المتدربين وفق ما يراه المتدربون ورؤساؤهم المباشرون ويتمثل ذلك في علاقات العمل الإيجابية ومؤشرات الكفاية[3].

في حين توصل زكي في دراسته حول تدريب المديرين وتنميتهم في الكويت إلى ما يلي:

---

(1) محمد حربي حسن وطارق شريف يونس، مرجع سابق، ص 55.

(2) أحمد دباس، «ماهية التدريب وأهميته» **شؤون الإدارة الحديثة**، تصدر عن مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، العدد الخامس، دمشق، 1982، ص 33، 34.

(3) عبد الرحمن الشقاوي «التدريب الإداري للتنمية دراسة لبرامج التدريب الإداري الإعدادية في المملكة العربية السعودية»، **الإدارة العامة**، السنة الثانية والعشرون العدد 41، الرياض 1984، ص 7 ـ 23.

1 ــ تعاني مراكز التدريب المتخصصة من نقص كبير في الكوادر المتخصصة في مجال التدريب، إلى جانب نقص الإمكانيات المادية والتجهيزات الفنية المساعدة في مجال التدريب.

2 ــ توفر الحافز على التدريب أساسي وجوهري ومهم لنجاح جهود التدريب[2].

ويجب أن يتوفر فيمن يرشح ويختار للالتحاق بالتدريب أن يكون شاعراً بالمشكلة التي يعاني منها في وظيفته، وأن لديه الرغبة في التدريب، أما الشخص الذي لا يشعر بحاجة التدريب فلن يستفيد مهما كانت خطة التدريب وحماسة القائمين على تنفيذها، لأن الرغبة في اكتساب خبرات ومهارات أمر مهم جداً في رفع كفاءة المتدرب[3].

وقد توصل عبد العزيز تقي وعلي عسكر في دراستهما إلى أن أهم المقترحات التي يراها القائمون على جهاز التدريب ضرورية لزيادة الفعالية التدريبية هي:

1 ــ التركيز على الجانب التطبيقي في إجراء البرامج التدريبية.

2 ــ زيادة استخدام التقنيات الحديثة والاعتماد عليها في المحاضرات.

3 ــ من الضروري أن تعكس محتويات البرامج الحاجات الفعلية للمتدربين، أو بعبارة أخرى إكسابهم مهارات ومعارف هم بحاجة إليها لإنجاز مهامهم بصورة فعالة[4].

---

(1) زكي هاشم، «تخطيط عملية تنمية المديرين دراسة ميدانية في الجهاز الحكومي بدولة الكويت»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 23، الكويت 1980، ص 11 ـ 61.

(2) ارجع إلى المراجع التالية:

ــ محمد عبد الفتاح ياغي «تقويم البرامج التدريبية أثناء التنفيذ» **تنمية الرافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد 22، كانون أول 1987، ص 44.

ــ حسين بن يوسف الموسوي، «التدريب والتعليم والسلوك»، **الإداري**، تصدر عن معهد الإدارة العامة، السنة السابعة، العدد 21، مسقط، 1980، ص 24.

(3) عبد العزيز تقي وعلي عسكر، «التدريب كأداة لتنمية العنصر البشري في مجال العمل دراسة لواقع =

مبادىء التدريب:

إن للتدريب مبادىء عدة ينبغي مراعاتها في جميع مراحل التدريب وهذه المبادىء هي:

1 ــ يجب أن يكون التدريب عملياً ما أمكن، فالتدريب العملي أهم أساليب التدريب وأعمقها أثراً في رفع مستوى المتدرب وإتقانه لطرق الأداء.

2 ــ التدريب عملية مستمرة، لا تنتهي مهمة القائمين عليه بانتهائهم من تنفيذ البرنامج بل تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، فعليهم متابعة المتدرب في ميدان عمله للوقوف على أثر البرنامج التدريبي فيه، وفي الارتفاع بمستوى الأداء، وعليهم بعد ذلك أن يوفروا للمدرب فرصة الاطلاع على كل ما يستجد في ميدان عمله من طرائق جديدة تهدف إلى تسهيل الأداء وإتقانه، ونظريات تعينه على القيام بعمله في يسر وسهولة.

3 ــ الرغبة في التدريب يجب أن تنبعث من المتدرب نفسه، فإذا أردنا نجاح التدريب وجب أن يكون مرجعنا فيه حاجة الأشخاص الذين سيشملهم التدريب ورغبتهم في سد هذه الحاجة.

4 ــ واقعية التدريب، أي أن تكون الأساليب والمواد التدريبية المستخدمة عملية، تهدف إلى تنفيذ البرنامج، ورفع مستوى كفاءة المتدربين[1].

5 ــ أن يكون التدريب متطوراً في مادته العلمية وأساليبه، فيأخذ كل مستحدث وجديد في المادة العلمية، وفي فنون التدريب وأساليب[2].

= التدريب في الكويت» **المجلة العربية للإدارة**، تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، عمان، ربيع 1987، ص 48.

(1) ارجع إلى المراجع التالية:

ــ محمد سليمان شعلان وآخرون، **الإدارة المدرسية والإشراف الفني**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص 171، 172.

ــ عبد العزيز تقي وعلي عسكر، مرجع سابق، 1987 ص 37.

(2) السيد محمد يوسف المعداوي «التدريب بعد الالتحاق بالوظيفة العامة»، **مجلة العلوم الإدارية**، =

6 ــ التدريب عملية أساسية لرفع الروح المعنوية للعاملين، وتحسين اتجاهاتهم نحو المهنة، وزيادة ثقتهم بعملهم ومؤسستهم وإدارتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بينهم.

7 ــ يركز التدريب، بصفة رئيسية، على إكساب المتدربين مهارات محددة في عملهم، بحيث تتخذ قدرة المتدرب، على عمل شيء ما بفعالية معياراً لمدى بلوغه أهداف التدريب.

8 ــ التدريب تغيير مرغوب في السلوك، ويتعين الحرص على تحديد السلوك المرغوب فيه بحيث يكون قابلاً للملاحظة والقياس ما أمكن لضمان تحقيق الأهداف.

9 ــ الحوافز أساسية لنجاح التدريب بوصفها عوامل لتوجيه سلوك الناس ومنهم المتدربون، إلى السعي لسد نقص حاجة أو إشباعها أو التخلص من أذى أو دفع ضرر[1].

10 ــ التدريب نظام متكامل، ويقصد بهذا المبدأ تأكيد صفة التكامل والترابط في العمل التدريبي والنظرة إلى التدريب بوصفه نظاماً متكاملاً، تفيد أنه كيان متكامل يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة، تقوم بينها علاقات تبادلية، من أجل أداء وظائف تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحقق النظام كله. كذلك تفيد هذه النظرة الشمولية للتدريب في توضيح العلاقة الوثيقة التي تقوم بينه وبين البيئة التنظيمية المحيطة به والمناخ العام الذي يتم فيه العمل التدريبي[2].

= تصدرها الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، يونيه 1984، ص 86.

(1) تيسير الدويك، **التدريب التربوي، مقوماته وآفاقه**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان 1985، ص 40، 41.

(2) علي السلمي **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، الطبعة الثالثة، مكتبة غريب، القاهرة، 1985، ص 36.

الاحتياجات التدريبية:

يمكن تعريف الاحتياجات التدريبية وتحديدها عن طريق الإجابة عن سؤالين هما:

1 ـ من هم الأفراد المطلوب تدريبهم؟

2 ـ ما هو التدريب الذي يلزمهم[1]؟

وهناك من يعرف الاحتياجات التدريبية أيضاً بأنها الفجوة بين مستوى الكفاية ومستوى الكفاية المتوفر لدى الأفراد الذين يشغلون مختلف الوظائف داخل المؤسسة[2].

كما أن نجاح التدريب تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة يعتمد في المقام الأول على الدقة في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين المطلوب تدريبهم.

ويرى راندل (Randall) أن هناك ثلاث طرائق رئيسة لتحديد الاحتياجات التدريبية هي:

تحليل التنظيم (حاجات التنظيم)، وتحليل العمل (حاجات الوظيفة)، وتحليل الفرد (حاجات الفرد)[3].

1 ـ تحليل التنظيم:

والهدف الرئيسي من تحليل التنظيم وهو تحديد مواطن الحاجة إلى التدريب في منظمة ما أو جزء من أجزاء المنظمة، وتحديد نوع التدريب الذي يلزمها تحقيقاً للأغراض التالية:

---

(1) جعفر العبد، «الهدف كأساس للعمل الإداري» **الإدارة العامة**، العدد 22 الرياض، 1978، ص 15.

(2) ب. برها كاران ترجمة قاسم جميل قاسم، «الاحتياجات التدريبية» **المجلة العربية للإدارة**، المجلد السادس، العدد الثاني، عمان، حزيران 1982، ص 92.

(3) Randall S. schuler, **Effective personnel Management**, St. Paul, Minnesota, West publishing company, 1983, p. 423.

(أ) توصيف الأعمال.

(ب) تشخيص الأوضاع التنظيمية وتحديد مواطن القوة أو الضعف في التنظيم والتي يترتب عليها ارتفاع تكلفة الأداء أو انخفاض كفاءته.

(جـ) تعميم التعديلات والتغييرات الواجب إدخالها على التنظيم القائم تمكيناً لمزيد من الكفاءة[1].

2 ـ تحليل الوظيفة (العمل):

ويقصد به دراسة العمليات التي تقوم بها المنظمة والوظائف المختلفة المكونة لهذه العمليات، وكذلك المواصفات التي يجب توافرها فيمن يشغلها كالمهارات والقدرات والمؤهلات والخبرات وتتطلب الدراسة أيضاً معايير لقياس الأداء لمعرفة ما إذا كان العمل يتم على الوجه الصحيح، وينصب تحليل العمل على الوظيفة وواجباتها بصرف النظر عن الشخص الذي يقوم بها، والهدف من ذلك تعريف العاملين بواجبات وظائفهم ومسؤولياتها بشكل تفصيلي بما يمكنهم من أداء أعمالهم على نحو سليم ومن ثم تحديد نوع المعلومات والمهارات التي تلزمهم، أي تقرير البرامج التدريبية المناسبة[2].

ويذكر ماكورمك (Mccormick) أنه يمكن النظر إلى تحليل العمل على أنه عملية ذات وجهين، يختص الوجه الأول بالمكونات الرئيسية للعمل من واجبات

---

(1) ارجع إلى المراجع التالية:

ـ محمد عبد الفتاح ياغي. «أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية ـ مفهومها ـ طرق وأساليب تحديدها»، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد السابع، العدد الأول، عمان 1983، ص 22.

ـ حسين الدوري، **الإعداد والتدريب الإداري بين النظرية والتطبيق**، القاهرة مطبعة العاصمة 1979، ص 130، 131.

(2) ارجع إلى المراجع التالية:

ـ نضال محمد سعيد «مدخل إلى العملية التدريبية المفهوم والممارسة» **التنمية الإدارية**، يصدرها المركز القومي للاستشارات والتطوير الإدارية، العدد 18، بغداد، 1982، ص 66.

ـ محمد عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، 1983، ص 25.

ومهام، أما الوجه الآخر فيهتم بتحديد خصائص الفرد الملائم لأداء هذا العمل[1].

ويشير فرج طه إلى أنه ما من شك في أن كل عمل من الأعمال يختلف عن غيره بدرجة أو أخرى في كلا وجهيه ـ العمل ومشاغل العمل ـ ومن هنا كان كل عمل يحتاج إلى دراسة خاصة به لتحليله لأن الأعمال تختلف فيما بينها تماماً كما يختلف الأفراد فيما بينهم[2].

ويذكر سباركس (Sparks) أن تحليل العمل هو عملية تحديد الخصائص لمساحة معينة من العمل تبعاً لمجموعة معينة من الأبعاد، فتحليل العمل ليس وصفاً للعمل، ولو أنه يقود إلى وصف العمل وليس تقويماً للعمل ولو أنه يوفر البيانات اللازمة لمثل ذلك التقويم وأن الناتج النهائي لتحليل عمل ما هو مجموعة من البيانات التي يمكن أن تفسر تبعاً لمصفوفة تصنيفية محددة[3].

وأما طرق تحليل العمليات فإنها كثيرة إلا أنه يمكن تقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة لعملية التحليل إلى ثلاثة أنواع هي:

1 ــ معلومات تتعلق بالمسؤوليات المترتبة على شاغل الوظيفة حتى يتمكن من أدائها.

2 ــ معلومات تتعلق بواجبات ومهام الوظيفة.

3 ــ معلومات تتعلق بالمهارات والمعرفة الضرورية لإنجاز هذه المهمات بشكل كاف[4].

---

(1) Mccormick, Ernest J. and Tifflin, Joseph, **Industrial psychology**, 6th., Edition, London, Geaorge Allen and unioin Ltd., 1975, p. 47.

(2) فرج عبد القادر طه، **قراءات في علم النفس الصناعي والتنظيمي**، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب المدرسية والجامعية، 1978، ص 6.

(3) Sparks, C. P., **Job Analysis in Rowland, K. M. and Ferris, G.r. personnel Management**, Boston, Allyn and Bacon, Inc., 1982, p. 78.

(4) محمد عبد الفتاح ياغي. مرجع سابق، 1983، ص 25.

وهناك عدة طرق يمكن استخدامها لتحليل العمل منها ما يلي:

(أ) المقابلة.

(ب) الاستبانة.

(جـ) الملاحظة.

(د) قوائم الاحتياجات التدريبية.

وتعد المقابلة الشخصية من أفضل الوسائل للحصول على المعلومات، ولكنها تستغرق وقتاً طويلاً. كما أنها تكلف الكثير من الجهد والمال، وكذلك فإن المقابلات الشخصية تحتاج إلى خبراء على مستوى عال من المعرفة والإلمام بقواعد المقابلة وأصولها وفنونها وطرائق إدارتها وجمع المعلومات المطلوبة منها. وعلى الرغم من كل ذلك فإن المقابلة لها مزايا جانبية، فهي تمكن من الحصول على معلومات دقيقة إذ أن المقابل سيوضح لشاغل الوظيفة أي غموض في النواحي التي يجمع المقابل المعلومات عنها[1].

3 ـ تحليل الفرد:

ويتناول تحليل العاملين حسب المستوى الوظيفي والتخصص والمؤهلات ومدة الخبرة والعمر والجنس والتدريب السابق وتقدير الكفاءة ونوع العلاقة مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء. ويهدف إلى قياس أداء العاملين وتحديد المهارات والمعارف والاتجاهات التي يراد تعديلها أو تنميتها عن طريق التدريب لتحسين أدائهم في الوظائف الحالية ولأداء وظائف أخرى جديدة[2].

---

(1) محمد حامد حسنين، تحديد الاحتياجات التدريبية في القطاع الأردني ودور معهد الإدارة العامة في تلبيتها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان 1987، ص 46.

(2) ارجع إلى المراجع التالية:

ـ محمد حامد حسنين، نفس المرجع السابق، ص 51.

ـ محمد عبد الفتاح ياغي. مرجع سابق، 1983، ص 26.

ـ شوقي حسين عبد الله، **سياسات الأفراد**، القاهرة، دار النهضة العربية 1978، ص 95.

ويرى البعض أن هناك كثيراً من المناهج لتحديد الاحتياجات التدريبية من أبرزها أربعة مناهج رئيسية هي:

المنهج الأول: منهج النظم.

المنهج الثاني: منهج تحليل العوامل.

ويتفق أيضاً هذا المنهج، على أنه لتحديد الاحتياجات التدريبية يتعين التركيز على تحليل العوامل التي يؤدي تحليلها إلى تعرف أوجه الضعف أو النقص، الذي يحتاج علاجه عن طريق التدريب، ولكنهم يختلفون في تحديد هذه العوامل. فيرى بعضهم أنها هي التنظيم والعمل والفرد، ويرى آخرون عدم حصر هذه العوامل في عدد معين، وإنما يذكر أمثلة عديدة لها على سبيل المثال لا الحصر.

المنهج الثالث: منهج الإدارة بالأهداف.

ويقضي هذا المنهج بأن يتفق الرئيس والمرؤوس على تحقيق أهداف معينة أو برنامج محدد لفترة معلومة، بمواصفات ومقاييس معينة، بطرائق ووسائل محددة.

المنهج الرابع: المنهج الاقتصادي أو منهج التدريب بالأهداف.

وصاحب هذا المنهج هو الأستاذ (Odiorne) وهو ينظر إلى الاحتياجات التدريبية على أنها أهداف للتدريب، تسعى الإدارة إلى تحقيقها من خلال العمل التدريبي الهادف إلى الوصول بالمنظمة إلى مستوى الأداء المحقق للأهداف العامة من وجهة النظر الاقتصادية.

يتضح من كل ما سبق أن التدريب عملية استشارية تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت والمال، وأنه يتم وفق مناهج ونظريات علمية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وحتى يحقق التدريب أهدافه وحتى لا يصبح هدراً للوقت والجهد والمال لا بد من الإجابة عن السؤال التالي:

كيف يتم تدريب الأطر التربوية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإجابة عن الأسئلة التالية المنبثقة عنه:

1 ــ ما هي الخطة المناسبة لتدريب الأطر التربوية؟.

2 ــ ما هي الاحتياجات التدريبية للأطر التربوية؟ وكيف يتم تحديدها؟.

3 ــ ما هي الكيفية التي يتم فيها تقويم العملية التدريبية؟.

4 ــ ما هي الحوافز المناسبة للمشتركين في برامج التدريب والتي تساعد على تحقيق التدريب لأهدافه؟.

1 ــ خطة التدريب:

يقوم مركز التدريب في وزارة التربية والتعليم بمطالبة مديريات التربية والتعليم في المحافظات والألوية بإعداد خطة تدريبية لجميع الأطر التربوية في المديرية من معلمين، ومديري مدارس ومشرفين تربويين، وذلك من واقع دراستها للاحتياجات التدريبية الفعلية للأطر التربوية والبرامج التدريبية المطلوبة، وإعداد الأشخاص المرشحين لكل برنامج تدريبي على أن تصل هذه الخطط من جميع مديريات التربية التابعة لوزارة التربية قبل نهاية العام الدراسي بمدة كافية لا تقل عن شهرين، حتى يستطيع مركز التدريب في الوزارة وضع تصميم للبرامج التدريبية وتحديد الزمان والمكان المناسب للتدريب، وتوفير التجهيزات والنفقات اللازمة، واختيار المدربين الأكفاء لتنفيذ البرامج، وتحديد الأشخاص المرشحين للالتحاق بكل برنامج تدريبي، وهناك شروط يجب أن تتوافر فيمن يتم ترشيحه واختياره للالتحاق بالبرامج التدريبية من أهمها:

أن يكون المرشح للتدريب شاعراً بمشكلة يعاني منها في وظيفته، وأن لديه الرغبة في التدريب، لأن الرغبة في اكتساب خبرات ومهارات أمر مهم جداً في رفع كفاءة المتدرب.

وعند تخطيط الحاجات التدريبية لا بد من برمجة الحاجات والأولويات، بحيث ترتب حاجات كل فئة في عدد معين من البرامج التدريبية، مراعين مبدأ

الأولويات بحيث نبدأ بالبرامج الأكثر أهمية، وذلك بهدف التكامل وتجنب الازدواجية والتكرار في البرامج وتعزيز دافعية المتدرب.

ولتصميم برامج تدريبية ملائمة لا بد من تحديد الاحتياجات التدريبية لأنها تعدّ الركيزة التي تقوم عليها عملية تخطيط وتصميم المناهج التدريبية، فالاحتياجات التدريبية للأطر التربوية يتم جمعها وحصرها وتحديدها بالإجابة عن السؤالين التاليين:

1 ــ من هم المطلوب تدريبهم؟.

2 ــ ما نوع التدريب ومستواه اللازم لكل منهم؟.

وتمر عملية التخطيط والتصميم للمناهج والبرامج التدريبية بمراحل عدة هي:

1 ــ تحديد الهدف من البرنامج التدريبي ومعيار الأداء المطلوب تحديداً واضحاً.

2 ــ حصر المواد التدريبية للمنهج والبرنامج التدريبي.

3 ــ تحديد الوسائل والأنشطة الملاءمة لتحقيق أهداف البرنامج.

4 ــ التنويع في أساليب التدريب، واستخدام الأسلوب المناسب الذي يتلاءم مع موضوع التدريب، ومستوى المتدربين مثل (تمثيل الأدوار، المحاضرة، الزيارات الميدانية، دراسة الحالات المناقشة... الخ).

5 ــ اعتماد المنحى التطبيقي العلمي الذي يربط بين الاتجاهات العلمية والواقع الفعلي للمعلمين والطلاب والمدارس.

6 ــ وضع جدول زمني للبرنامج التدريبي وتحديد عدد الساعات التدريبية اللازمة لكل موضوع حسب أسلوب التدريب المناسب له.

7 ــ توفير الإمكانات البشرية والمادية لتنفيذ البرنامج من مدربين واختصاصيين

وأماكن تدريب وتجهيزها بالمعدات اللازمة، وكذلك المواد التدريبية مثل المراجع والبحوث والنشرات، والمواد والأدوات المكتبية.

8 ـ تقويم البرنامج التدريبي قبل وضعه موضع التنفيذ.

2 ـ الاحتياجات التدريبية للأطر التربوية:

تعدّ عملية تحديد الاحتياجات التدريبية نقطة البداية لأية عملية تدريبية منظمة ويمكن أن تتمثل الاحتياجات التدريبية في نواحي ضعف معينة أو مشكلات محددة يُراد حلها وبناءً على تحديد الاحتياجات التدريبية تحدد الأهداف المطلوب تحقيقها من التدريب.

ويرى بعض التربويين أن فئة المعلمين تحتاج إلى التدريب في المجالات التالية: ـ

فلسفة وأهداف واستراتيجيات تدريس المبحث الذي يعلمونه، والمفاهيم والأفكار الرئيسية للمبحث الذي يعلمونه، والتخطيط الدراسي، وإدارة وإعداد الاختبارات، واستخدام وسائل التقويم الأخرى، وعمل واستخدام الوسائل التعليمية المتصلة بالمبحث أو الصفوف التي يعلمونها وتفريد التعليم والتعلم الذاتي، واستغلال وتوظيف مصادر التعلم، وإثارة دافعية الطلبة للتعلم والتعليم للتقوية ومعالجة الضعف، والواجبات البيئية:

مفهومها وأهدافها وشروط تصحيحها، وتحليل نتائج الطلاب المدرسية وتوظيف نتائج التحليل لتحسين التعليم.

بالإضافة إلى هذه الحاجات التدريبية المشتركة للمعلمين يمكن أن نتوقع حاجات خاصة بمعلمي كل مستوى، فمعلمو المرحلة الثانوية بحاجة إلى التدريب في مجالات معينة في تخصصاتهم المختلفة مثل إدارة المختبر واستخدام الأجهزة المخبرية بالنسبة لمعلمي العلوم، وأساليب التدريس الخاصة لبعض المباحث كاللغات والرياضيات، كما أن معلمي الصفوف الثلاثة الأولى بحاجة إلى تدريب

في مجال تدريس التربية الفنية والرياضية، وتنمية المفاهيم اللغوية والعلمية والتعلم باللعب.

أما فئة المشرفين التربويين فهم بحاجة إلى التدريب لامتلاك المهارات التالية:

إعداد الاختبارات، والنشرات، والتقارير التربوية، وتقويم عمل المعلمين والتخطيط للإشراف، واستخدام الأساليب الإشرافية المتنوعة، والقيادة التربوية، والعلاقات الإنسانية.

أما فئة مديري المدارس فهم بحاجة إلى التدريب لامتلاك المهارات التالية:

إعداد الموازنة، وتطبيق التشريعات المالية والتربوية، والتخطيط، وتقويم عمل المعلمين، وتوجيه الطلبة وإرشادهم، ومهارات التواصل وإقامة العلاقات مع المجتمع المحلي[1].

إن هذه الحاجات التدريبية للأطر التربوية خاضعة للتعديل أو الحذف أو الإضافة في ضوء عملية الاستقصاء الشامل التي يمكن لجهاز التدريب التوصل إليها مستعيناً بالمسؤولين والرؤوساء المباشرين عن كل فئة من فئات العاملين والمرؤوسين التابعين لهم، كما يمكن استخدام استبيانات معدة خصيصاً لتقدير الاحتياجات التدريبية لكل فئة.

تقويم العملية التدريبية:

إن تقويم العملية التدريبية يهدف إلى الارتقاء بالتدريب وتطويره ومعالجة الثغرات التي قد تكتشف أثناء عملية التخطيط أو تصميم البرامج التدريبية أو التنفيذ ومحاولة التغلب على العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق التدريب لأهدافه، كما يهدف التقويم إلى تقويم العناصر الأساسية التي تتضمنها خطة التدريب وهي: البرامج، المدربون، المتدربون ولتحقيق ذلك لا بد من قياس ما

(1) تيسير الدويك، مرجع سابق، 1985، ص 44 ـ 46.

حققه كل برنامج من أهداف، والفائدة التي عادت على المتدربين والتأكد من كفاءة المدربين.

كما أن تقويم عملية التدريب تسير وفقاً للمراحل الثلاثة التالية:

تقويم الخطة التدريبية قبل التنفيذ وتشمل عملية التقويم في هذه المرحلة، تقويم أهداف البرنامج التدريبي وتنظيمه وتصميمه واحتياجات المتدربين.

وتقويم الخطة التدريبية أثناء التنفيذ للتأكد من أن الخطة تنفذ وفقاً للبرامج وحسب الزمن المحدد لها وتشمل عملية التقويم في هذه المرحلة، أهداف البرنامج التدريبي وتنظيمه وتصميمه وسير عملية التدريب وردود فعل المتدربين. وتقويم الخطة التدريبية بعد تنفيذ الخطة وذلك بهدف التأكد من أن الخطة قد حققت الهدف منها، وحصر الصعوبات التي صادفت عملية التنفيذ والعمل على تذليلها، وتشمل عملية التقويم في هذه المرحلة أهداف البرنامج التدريبي، ونتائجه، وأداء المتدربين والتغيير في سلوكهم الوظيفي.

ويتم تقويم العملية التدريبية قبل التنفيذ أو أثناءه أو بعده بعدة طرق منها: الاستبانات التي توجه للمدربين أو المتدربين أو عن طريق التقارير الدورية التي يعدها الرؤساء المباشرون للمتدربين أو عن طريق المقابلات الشخصية، أو عن طريق الملاحظة والاختبارات الكتابية، وكتابة الأبحاث والتقارير من قبل المتدربين.

الحوافز:

للحوافز دور مهم في تحسين اتجاهات الأطر التربوية نحو برامج التدريب، وزيادة إقبالهم الطوعي عليها، مما يساعد في تحقيق البرامج التدريبية لأهدافها وتحقيق الغاية من التدريب في رفع كفاية المتدربين واكتسابهم المعلومات والمعارف والمهارات التي تهدف برامج التدريب إلى إكسابهم إياها. وقد تأخذ الحوافز أشكالاً عدة منها من ينهي الدورة التدريبية بنجاح وتفوق يحصل على ترقية أو ينقل إلى وظيفة أعلى، أو يحصل على زيادة سنوية أو أكثر، أو يحصل على شهادة تقدير.

أما بالنسبة للمدربين فلا بد من أن تكون المكافآت والأجور التي يحصلون عليها مجزية وذلك لتمكين مركز التدريب من توفير أفضل الكفايات الموجودة في مجال التدريب وذلك لأهمية دور المدربين في تحقيق العملية التدريبية لأهدافها.

التوصيات:

1 ـ ضرورة مراعاة الدافع والرغبة الذاتية عند ترشيح الأفراد للالتحاق بالبرامج التدريبية لأن رضا المرشح ورغبته في التدريب تزيد من حماسته مما يساعده في اكتساب المعرفة والمهارات والتي تؤدي إلى تحسين آداء المتدربين وقيامهم بواجباتهم بصورة أفضل.

2 ـ ضرورة تصميم البرامج التدريبية في ضوء الاحتياجات التدريبية للمتدربين بعد حصرها لكل فئة مراعين في ذلك التركيز على التدريب العملي، وعلى كل مستحدث وجديد في المادة العلمية.

3 ـ التنويع في استخدام أساليب التدريب وتجريب وسائل التدريب الحديثة مع مراعاتها وملاءمتها لنوعية المتدرب ومستواه التعليمي وتخصصه ووظيفته.

4 ـ ضرورة توفير المدربين الأكفاء للقيام بعملية التدريب، وتوفير الحوافز المناسبة لكل من المدربين والمتدربين.

المراجع العربية

1 ــ أحمد بن عبد الله الخابوري «معوقات التدريب الإداري في المؤسسات التدريبية تجربة معهد الإدارة العامة بسلطنة عُمان» **مجلة الإداري**، مسقط، العدد 30، 31، نوفمبر 1987.

2 ــ أحمد دباس «ماهية التدريب وأهميته» **شؤون الإدارة الحديثة**، تصدر عن مركز تطوير الإدارة الإنتاجية، دمشق، العدد الخامس، أيار 1982.

3 ــ السيد محمد يوسف المعداوي «التدريب بعد الالتحاق بالوظيفة العامة» **مجلة العلوم الإدارية**، تصدرها الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، يونيه 1984.

4 ــ ب. برها كاران، ترجمة قاسم جميل قاسم، «تحديد الاحتياجات التدريبية» **المجلة العربية للإدارة**، المجلد السادس، العدد الثاني، عمان، حزيران 1982.

5 ــ تيسير الدويك، **التدريب التربوي مقوماته وأفاقه**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان 1985.

6 ــ جعفر العبد، «الهدف كأساس للعمل الإداري»، **الإدارة العامة**، الرياض، العدد 22، نوفمبر 1978.

7 ــ حسين الدوري، «نحو خطة متكاملة لإعداد وتدريب القوى العاملة»، **المجلة العربية للإدارة**، تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، السنة الثانية، العدد الأول، كانون الثاني يناير 1978.

8 ــ حسين الدوري، **الإعداد والتدريب الإداري بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، مطبعة العاصمة، 1979.

9 ــ حسين بن يوسف الموسوي، «التدريب والتعليم والسلوك»، **الإداري**،

تصدر عن معهد الإدارة العامة، السنة السابعة، العدد 21، مسقط، 1985.

10 ـ سامية حمدان الطائي، «الحقائب التدريبية كأسلوب لتطوير التدريب» **مجلة الإداري**، تصدر عن معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 26، سبتمبر 1986.

11 ـ شوقي حسين عبد الله، **سياسات الأفراد**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978.

12 ـ عبد العزيز تقي وعلي عسكر، «التدريب كأداة لتنمية العنصر البشري في مجال العمل دراسة لواقع التدريب في الكويت»، **المجلة العربية للإدارة**، تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، عمان، ربيع 1987.

13 ـ علي السلمي، **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، الطبعة الثالثة، مكتبة غريب القاهرة، 1985.

14 ـ عبد السلام السيد سليم، «الاحتياجات التدريبية بين الواقع والمستهدف»، **مجلة الإداري**، مسقط العدد 30، 31، نوفمبر 1987.

15 ـ عبد الرحمن الشقاوي، «التدريب الإداري للتنمية دراسة لبرامج التدريب الإداري الإعدادية في المملكة العربية السعودية»، **الإدارة العامة**، الرياض، السنة الثانية والعشرون، العدد41، أبريل 1984.

16 ـ زكي هاشم «تخطيط عملية تنمية المديرين، دراسة ميدانية في الجهاز الحكومي بدولة الكويت»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت، العدد 23، 1980.

17 ـ فرج عبد القادر طه، **قراءات في علم النفس الصناعي والتنظيمي**، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب المدرسية والجامعية، 1978.

18 ـ محمد حامد حسنين، تحديد الاحتياجات التدريبية في القطاع الأردني ودور معهد الإدارة العامة في تلبيتها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، 1987.

19 ـ محمد حربي حسن وطارق الشريف يونس، «إعداد القيادات الإدارية

وتنميتها»، **تنمية الرافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مطبعة جامعة الموصل المجلد الثامن، العدد 18، تموز 1986.

20 ـ محمد سليمان شعلان وآخرون، **الإدارة المدرسية والإشراف الفني**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ.

21 ـ محمد عبد الفتاح ياغي، «التدريب الإداري في إطار نظرية النظم»، **تنمية الرافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، مطبعة جامعة الموصل، المجلد السادس، العدد 10، كانون ثاني 1984.

22 ـ محمد عبد الفتاح ياغي، «تقويم البرامج التدريبية أثناء التنفيذ»، **تنمية الرافدين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد المجلد التاسع، العدد 22، كانون الأول 1987.

23 ـ محمد عبد الفتاح ياغي «أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية ـ مفهومها ـ طرق وأساليب تحديدها»، **المجلة العربية للإدارة**، عمان، المجلد السابع، العدد الأول، آذار 1983.

24 ـ نضال محمد سعيد «مدخل إلى العملية التدريبية المفهوم والممارسة»، **التنمية الإدارية**، بغداد، يصدرها المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، العدد 18، نيسان 1982.

25 ـ هاني عبد الرحمن صالح، **الإدارة التربوية بحوث ودراسات**، عمان، مطابع دار الشعب، 1979.

المراجع الأجنبية:

1 — Edgar F. Huse, **Management,** St. Paul, Minnesota, West-publishing, Ce. 1982.

2 — John Mcnamara, **Systems Analysis for Effective school Administration,** New York, Parker, 1971.

3 — Mccormick, Ernest J. and Tifflin, Joseph, **Industrial psychology,** 6 th., Editon, London, Geaorge Allen and unioin Ltd., 1975.

4 — Randall S. schuler, **Effective personnel Management,** St. Paul, Minnesota, West publishing company, 1983.

5 — Sparks, C.P., **Job Analysis in Rowland, K.M. and Ferris, G.R. personnel Management,** Boston, Allyn and Bacon, Inc., 1982.

تأثير المضاد الحيوي الأمبسلين وفيتامين ب على ضربات قلب الصرصر الأمريكي Periplareta Americana (L) (Blattidae, Dictyoptera)

د. ثابت عبد المنعم الدركزلي،
د. إياد عبد الغني ياسين
قسم الحيوان ـ كلية العلوم ـ جامعة قاريونس ـ بنغازي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الخلاصة:

لقد تم دراسة تأثير الجرعات العالية من المضاد الحيوي الأمبسلين وفيتامين ب على معدل ضربات القلب في حشرة الصرصر الأمريكي، للتعرف على التأثيرات الجانبية لهذين العقارين على الوظائف الحيوية لهذا الكائن الحي. وقد أظهرت الدراسة ـ وباستخدام التحليل الإحصائي ـ عدم وجود فروقات معنوية ما بين معدلات ضربات القلب في جميع الجرعات المستخدمة لكل من الأمبسلين وفيتامين ب. وقد يمكن الافتراض بأن هذين العقارين لم يوضحا أي تأثيرات سلبية مميزة على وظيفة القلب.

المقدمة:

تعتبر الفيتامينات من المواد الضرورية في غذاء جميع الكائنات الحية ومن ضمنها الحشرات حيث إنها تلعب دوراً مهماً في عمليات الأيض، ولكنها ما زالت غير واضحة أو مفهومة بالشكل الكافي. فعلي سبيل المثال يساهم فيتامين التايمين Thiamine والرايبو فلافين Riboflavin في أيض الكاربوهيدرات. وتختلف الحشرات عن الحيوانات الأخرى في احتياجاتها الكمية للفيتامينات، فقد لوحظ أن احتياجات الحشرات لفيتامين دماك تكاد تكون معدومة أو قليلة، وقد يعود السبب إلى أن الحشرات ليس لها تركيب عظمي كلسي، وأن آلية تخثر الدم في الحشرات تختلف كثيراً عما هو موجود في الفقريات الراقية (House, 1974).

تحتاج معظم الحشرات في غذائها إلى فيتامين ب الذائب في الماء، ولو أن بعضها لا تحتاجها في الغذاء مثل الصرصر الألماني Blattella germanica حيث من

المحتمل أن يكون اعتمادها على التعايش التكافلي مع الأحياء الدقيقة وقد ذكر الباحث نفسه أعلاه أن مجموعة فيتامين ب لها أهمية كبيرة في عملية استمرار وضع البيض بشكل طبيعي وكذلك على الخصوبة ونسبة الفقس. لا توجد هناك دراسات على تأثير زيادة الفيتامينات على وظائف الأعضاء بضمنها القلب، ولذلك استهدف هذا الجز من البحث دراسة تأثير الجرعات المختلفة لفيتامين ب على ضربات قلب الصرصر الأمريكي.

أما الجزء الثاني من البحث فاستهدف تأثير المضاد الحيوي الشائع الاستعمال الأمبسلين (BRL 1341) على ضربات القلب للحشرة المذكورة أعلاه، فقد ذكر الباحث (Jones, 1974) أن هناك عوامل عديدة تؤثر على وظيفة القلب في الحشرات، ومن ضمنها الأدرينالين والنور ادرينالين والسيروتونين والاستيل كولين.. الخ حيث ذكر أن معظم العقاقير المستخدمة تسبب تأثيرات جانبية لكنها غير واضحة في الحشرات.

تستخدم المضادات الحيوية وخاصة الأمبسلين بشكل واسع ضد كثير من البكتريا، وخاصة في كثير من الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوانات الراقية. فقد أشار الباحثان (1979 Bennett, Kucers) بأن هذا المركب له تأثيرات سمية عديدة على الإنسان، مثل الإسهال والغثيان ولكن لا تشكل خطورة. كذلك لوحظت أعراض جانبية أخرى مثل الطفح الجلدي والنوبات العصبية وزيادة الضغط القحفي عند بعض الأشخاص (Bowmick 1972, Knudsen 1970, Bass etal 1973).

ونظراً لعدم وجود دراسات حول تأثيرات المضادات الحيوية لجرعات عالية على فسيولوجية الحشرات، استهدف هذا الجزء من الدراسة معرفة مد التأثيرات المتوقعة على ضربات قلب حشرة الصرصر الأمريكي (Periplaneta americana (L)). حيث اعتبرت الحشرات حيوانات مختبرية لغرض تسليط الضوء على سوء الاستعمال للمضاد الحيوي، ومدى تأثيره على الصحة العامة والإنسان.

المواد وطرق العمل:

تم الحصول على حشرات الصرصر الأمريكي P. americana من مزرعة حشرية تحت ظروف حرارية 1 + 27 درجة مئوية ورطوبة نسبية 5 + 5 8%. وكان الغذاء المستعمل لتربية هذه الحشرات هو عليقة الدواجن، والفيتامين المستخدمة في الاختبار هو Megavit (المكون من مجموعة فيتامينات ب). وقد استخدمت تراكيز 250 و 500 و 750 ملليغرام/ 10 غم من الغذاء خلطت مع 5 مل من الماء المقطر. بالإضافة لذلك فقد استخدم فيتامين لمفرده كمعاملة أخرى ووضعت كل حشرة واحدة وهي في الطور الحوري الأخير في طبق بترى بلاستيكي، وربيت الحشرات في الحاضنة لمدة 14 يوما، مع العلم بأن الغذاء يتم تغييره كل يومين. وقد استخدمت 4 مكررات لكل تركيز إضافة إلى معاملة المقارنة.

أما بالنسبة للحشرات المعاملة بالمضاد الحيوي (Ampcillin BRL 1341) فقد استخدمت 4 معاملات أيضاً وهي 60 و 120 و 240 ملليغرام/ 10 من علقة الدواجن مخلوطة مع 5 من الماء المقطر. أما المعاملة الرابعة فتحتوي فقط على المضاد الحيوي إضافة إلى معاملة المقارنة كان عدد المكررات وطريقة التربية مشابها لما ذكر أعلاه. لم يلاحظ موت خلال فترة التجربة وبذلك تم تسجيل ضربات القلب بعد 14 يوماً من إعطائها الفيتامين والمضاد الحيوي. وخلال فترة تسجيل ضربات القلب أخذت أربع قراءات لكل معاملة، حيث ثبتت الحشرة في الصلصال (الطين الاصطناعي)، وتم غرز الأقطاب سحطياً في الوعاء الدموي الظهري وربطت بجهاز قياس ضربات القلب (Cardio-Tachometer Coupler type 9857) الشركة (Beckman).

وقد ضبطت الحساسية د 5% ملليغولت لكل ملليمتر وسرعة الورقة (5 ملليمتر/ ثانية). وكانت فترة القراءة 5 دقائق لكل حشرة وتم استخدام تحليل التباين Analysis of Variance للتحليل الإحصائي، للتعرف عن وجود فرق معنوي أو عدمه بين المعاملات.

النتـائـج :

يوضح الجدول (1) معدل ضربات القلب للصرصر الأمريكي المعامل بتراكيز مختلفة من فيتامين ب. وكانت معدلات ضربات القلب تتراوح ما بين 84 ـ 95,25 ولكن التحليل الإحصائي لم يظهر وجود أي فروق معنوية ما بين جميع المعاملات ويوضح الشكل (1) التسجيل الكهربائي لضربات القلب المعامل بجرعة 500 ملليغرام/ 10 غم من الغذاء وكذلك المقارنة. أما معدل ضربات في الحشرات المعاملة بتراكيز مختلفة من المضاد الحيوي Ampicillin فتراوحت ما بين 90,50 ـ 101 (جدول 2). ولم تشر التحاليل الإحصائية أيضاً إلى وجود فروقات معنوية ما بين جميع المعاملات. والشكل (2) يوضح ضربات قلب الصرصر المعامل بتركيز 120 ملليغرام/ 10 غم من الغذاء مع المقارنة.

المنـاقشـة :

لقد ذكر الباحث (Jones, 1974) بأن تأثير الاستجابات الدوائية تتضمن طبيعة المركب والجرعة. ونوع الحشرة وطريقة الاستخدام، ومعدل الأيض ومعدل الطراح ونوع القناة الهضمية. وأن الاختلافات الفردية قد تتعلق بوزن الجسم والعمر والجنس والطور ووقت إعطاء الجرعة، حيث إن هناك تأثيرات جانبية تحدث مع معظم العقاقير، ولكنها غالباً غير مميزة أو غير واضحة.

هذه النتائج أظهرت عدم تأثير زيادة جرعات الفيتامينات. وذكر (House, 1974) أن الحشرات تحتاج إلى كيمة قليلة جداً من الفيتامينات في غذائها، وأن نقص نسبة الفيتامينات يؤثر على نمو الحشرات وتطورها، ولكن لا توجد هناك دراسات حول تأثير زيادة الفيتامين على عمليات الأيض في الحشرات. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الفيتامينات في غذاء الفقريات ومنها الإنسان تؤدي إلى ظهور حالة فرط الفيتامين Hypervitaminosis، وتختلف أعراضه من فيتامين لآخر. وقد لوحظ أن زيادة فيتامين ب 1 (الثايميين) تؤدي إلى ظهور حساسية في بعض الأفراد (Matsumura, 1985)، أما Klassen وآخرون (1986) فقد ذكروا أن زيادة

الكوبلت (المكون الأساسي لفيتامين ب 12) يؤدي إلى ظهور الجوثر (تضخم الغدة الدرقية)، كذلك حصول عجز في العضلة القلبية.

أما بالنسبة للمضاد الحيوي، تظهر النتائج وجود فروق معنوية ما بين ضربات القلب لجميع المعاملات. وبما أن حشرة الصرصر الأمريكي وغيرها من الحشرات تحوي في قناتها الهضمية عدداً كبيراً من الأحياء الدقيقة ومن ضمنها البكتريا، لغرض الاستفادة من هذه الأحياء كتكافل معيشي بين الحشرة والأحياء الدقيقة، حيث ذكر أن هذه الأحياء تسد النقص الحاصل بالمواد الغذائية كالأحماض الأمينية والفيتامينات (House, 1974). ويمكن أن تفسر هذه النتائج بأحد أمرين؛ إما أن البنسلين لم يؤثر على البكتريا، أو أن تأثيرها كان غير واضح على العمليات الوظيفية ومنها ضربات القلب. وفي الفقريات ومنها الإنسان فقد ذكر Bass وآخرون (1973) أن الأمبسلين يسبب طفحاً جلدياً وحساسية وغيثان وإسهالاً ولكن بشكل غير خطير، أما الباحث Knudsen (1970) فقد أوضح أن الأمبسلين قد يسبب تهيج القشرة الدماغية مع نوبات عصبية عند استخدام جرعات عالية في الوريد، وكذلك لوحظت زيادة في الضغط القحفي وبشكل نادر عند استخدام هذا المضاد (1972, Bhowmick).

ويقترح هذا البحث إجراء المزيد من الدراسات حول فيتامينات أخرى من حيث الزيادة والنقصان، وكذلك إجراء اختبار حساسية البكتريا المستوطنة في الجهاز الهضمي للحشرات للمضادات الحيوية المختلفة.

جدول (1)

معدل ضربات القلب للصرصر الأمريكي المعامل بتراكيز مختلفة من فيتامين ب

تركيز الفيتامين ملغم/ 10غم	مدى ضربات القلب/ دقيقة	معدل ضربات القلب/ دقيقة
250	103 ـ 87	95.25
500	110 ـ 85	93. 5
750	97 ـ 81	90. 5
فيتامين لمفرده	91 ـ 75	84
المقارنة	94 ـ 76	86

لقد تم استخدام تحليل التباين Variance Analysis وكانت قيمة F المحسوبة = 1.36، وهي أصغر من قيمة F الجدولية لمستوى دلالة 5% ومستوى دلالة 1% التي تساوي 3.06 و 4.89 على التوالي، وبذلك نستدل عدم وجود تأثير معنوي للفيتامينات على معدل ضربات القلب.

جدول (2)

معدل ضربات القلب للصرصر الأمريكي المعامل بتراكيز مختلفة من المضاد الحيوي الأمبسلين

تركيز المضاد الحيوي ملغم/ 10غم	مدى ضربات القلب/ دقيقة	معدل ضربات القلب/ دقيقة
60	112 ـ 90	101
120	112 ـ 82	93
240	108 ـ 85	98
مضاد حيوي لمفرده	102 ـ 85	92.5
المقارنة	102 ـ 77	90.5

لقد تم استخدام تحليل التباين Variance Analysis وكانت قيمة F المحسوبة = 0.69، وهي أصغر من قيمة F الجدولية لمستوى دلالة 5% ومستوى دلالة 1% التي تساوي 3.06 و 4.89 على التوالي، وبذلك نستدل عدم وجود تأثير معنوي للمضاد الحيوي على معدل ضربات القلب.

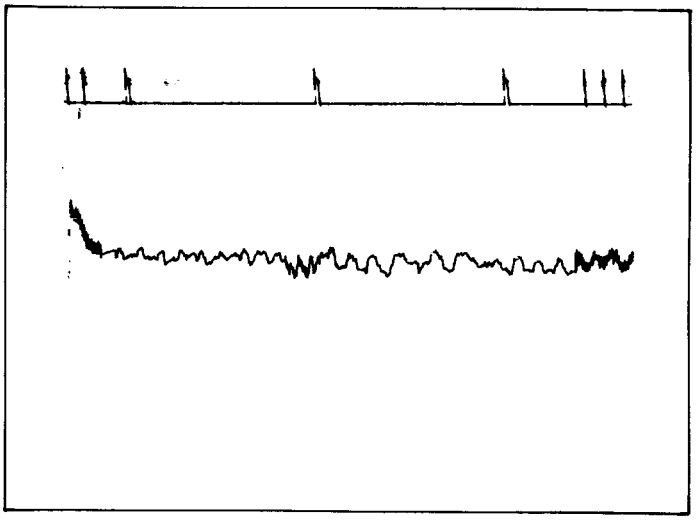

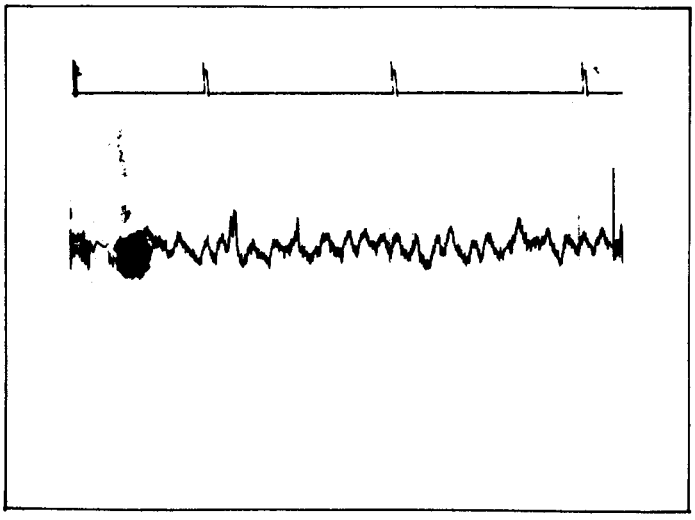

الشكل (1) التسجيل الكهربائي لضربات القلب للصرصر الأمريكي المعاملة بالفيتامين بتركيز 500ملغ لكل 10 غم من الغذاء (أسفل) ومعاملة المقارنة (أعلى)

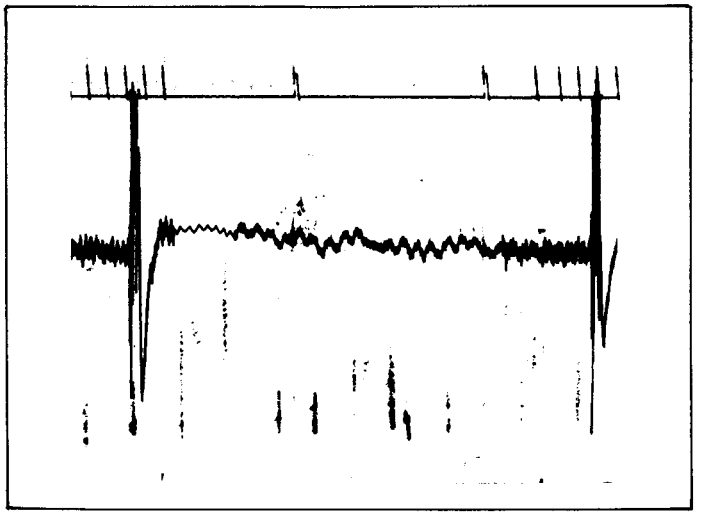

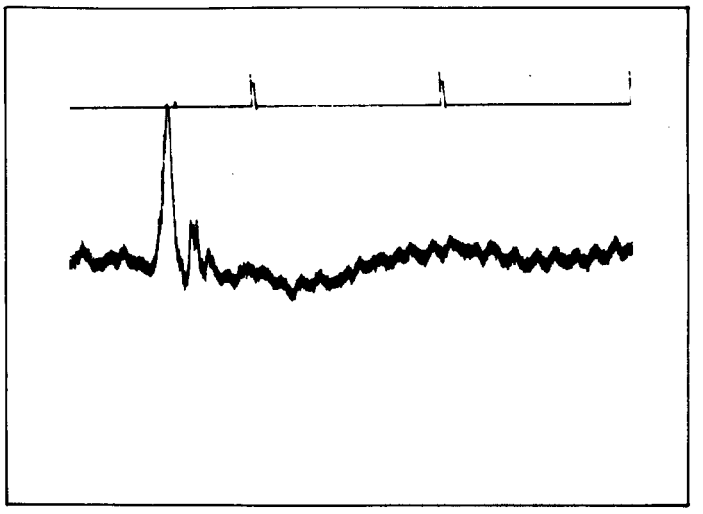

الشكل (2) التسجيل الكهربائي لضربات القلب للصرصر الأمريكي المعاملة بالمضاد الحيوي بتركيز 120ملغ لكل 10غم من الغذاء (أسفل) ومعاملة المقارنة (أعلى)

المراجع

1 — Bass, j.w.; Crowley, B.M.; Steel, R.W.; Young, F.S.H. and Harden, K.B. (1973): Adverse effects of orally administered ampicillin, J. pediat-rics, 83:106.

2 — Bowmick, B.K. (1972) Benign intracellular hypertension after antbio-tic therapy, Brit. Med. J.,3:30.

3 — House, H.L. 1974. Nutrition. In Rockstein, M. The physiology of insecta, 2nd ed. Academic Press, N.Y.PP: 1-26.

4 — Jones, J.G., (1979): Factors Affecting heart rate in insects, In Rockstein, M. The physiology of insecta, 2nd ed. Academic press, N.Y.pp: 119-167.

5 — Klassen, C.D.; Amdur, M.O. and Doull, J. (1986): Toxicology: The basic science of poisons, Macmillian pudlishing company, New York p: 974.

6 — Knudsen, E.T. 1970: Factors influencing. penicillin therapy: Aspects of infection, proc. Symp. Proc. Symp. Auckland, Sydney and Melburne, P:115.

7 — Kucers, A and Bennett, N.M. (1979): The use of Antibiotics: A comprehensive review with clinical emphasis, 3rd ed, William Heinemann medical Book Ltd, London pp: 1014.

8 — Matsumura, F (1985): Toxicology of insecticide, 2nd ed, plenum press, N.Y. and lond, pp: 598 The effects of antibiotic (Ampicilline) and Vitamine (B) on the heart rate of american cockroach Periplaneta americana (L) (Blattidae, Dictyoptera) T.A. AL-Darkazly, and A.A, Yassin.

Depantment of Zoology, Eaculty of Science, University of Garyounis, Benghazi, Libya (S.P.L.A.J.).

ABSTRACT:

The effect of ampicilline and vitamune (B) on the heart rate of american cockroach have been studied. This study aims to observe the side effects of these two drugs on the physiology of this insect.

This observation showed that there were insignifucant differences in heart rates among all the dosages which have been used. It can be postulated that these drugs have not shown any adverse effects on the heart function.

نظرات في محاولات تجديد النحو العربي

الدكتور
عبد القادر رحيم الهيتي

المقدمـــة:

محاولات تجديد النحو العربـي كثيرة، قديماً وحديثاً، وكانت الدوافع إلى ذلك متعددة[1]، وسألقي نظرات في محاولات تجديد النحو العربـي في العصر الحديث، وصلتها بالمحاولات القديمة.

إن الناظر في هذه المحاولات يمكن له أن يجمعها في ثلاث محاولات أصول، هي:

أولاً: محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى.

ثانياً: محاولة الدكتور إبراهيم أنيس.

ثالثاً: محاولة الدكتور تمام حسان.

وفيما يأتي ألقي نظرة في كل من هذه المحاولات بعد عرض الأسس التي قامت عليها، وأثرها وصلتها بالمحاولات السابقة لها قديماً، وسأجعل كلاً من هذه المحاولات في مبحث مستقل.

---

(1) ينظر في ذلك: نحو التيسير للدكتور الجواري/ 9، والبحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار/ 118.

المبحث الأول

محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى

(أ) الأسس:

جاء الأستاذ إبراهيم مصطفى بمحاولته هذه في كتابه (إحياء النحو) وكانت قائمة على عدة أسس، أهمها ما يأتي:

1 ـ رفض العامل النحوي:

لقد رفض القول بالعامل النحوي، الذي أقر به جميع النحاة منذ وجد النحو العربي، إذ يقول: «إن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره... فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر فطلبوا لهذا الأمر مقتضياً وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها[1].

2 ـ المتكلم هو العامل الحقيقي:

رأى أن العامل الحقيقي في الأثر الإعرابي إنما هو المتكلم، إذ يقول في حديثه عن النحاة: «لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيما يحدثه متى شاء»[2].

3 ـ علامات الإعراب دوال على معان:

يرى أن علامات الإعراب إنما هي دوال على معان، معينة، إذ يقرر ذلك عندما ينقد النحاة فيقول: «لم يروا في علامات الإعراب إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»[3]، ثم يوضح منهجه في ذلك فيقول: «نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب

---

(1) إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى/ 31، 41.

(2) إحياء النحو/ 31.

(3) المصدر نفسه/ 41 ـ 42.

النحاة، وحكماً يفصل بين خصوماتهم المتشعبة»[1]. وفي مكان آخر يؤكد ذلك فيقول: «يجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ـ فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام وهو ما نراه»[2].

4 ــ للإعراب علامتان فقط:

قرر في كتابه أن ليس للإعراب في النحو العربي سوى علامتين، هما: الضمة والكسرة، إذ يقول: «فللإعراب الضمة والكسرة فقط»[3].

5 ــ الفتحة بمثابة السكون:

ويقرر أيضاً أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي بمثابة السكون، إذ يقول: «أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند الهرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة»[4].

6 ــ للنحو العربي معنيان فقط:

لقد جمع معاني النحو العربي في معنيين، هما: الإسناد والإضافة، إذ وجدته يقول في حديثه عن علامات الإعراب: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في (كتاب محمد) و (كتاب لمحمد)[5].

---

(1) إحياء النحو/ 41.
(2) المصدر نفسه/ 49.
(3) المصدر نفسه/ 50.
(4) المصدر نفسه/ 50.
(5) المصدر نفسه/ 50.

(ب) الأثـــر:

من أبرز الذين تأثروا بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى هذه تلميذه الدكتور مهدي المخزومي ـ فكان له في ذلك كتابان، هما: (في النحو العربـي نقد وتوجيه) و (في النحو العربـي قواعد وتطبيق)، ولقد قدم في كتابه الأول أفكاراً حاول تطبيقها في كتابه الثاني، وكانت أفكاره هذه تنبىء بأنها «استمرار لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)[1]. كما قرر ذلك الأستاذ مصطفى السقا، ومجمل هذه الأفكار فيما يأتي:

1 ــ إنكار العامـل النحوي:

لقد أنكر وجود العامل النحوي عندما قال في حديثه عن الضمة: «القول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده»[2].

2 ــ علامات الإعراب دوال على معان:

ولقد قرر أن علامات الإعراب إنما هي دوال على معان معينة، إذ يقول في حديثه عنها: «للإعراب علامات تدل عليه وهي الحركات... فالضمة علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه... والكسرة علم للإضافة»[3].

3 ــ الفتحة ليست من علامات الإعراب:

وقرر أيضاً أن الفتحة ليست من علامات الإعراب، إذ تحدث عنها فقال: «الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، التي يهرع إليها العربـي ما وجد إلى ذلك سبيلاً»[4].

4 ــ علامات الإعراب المعتمد بها ثنتان فقط:

حينما قرر أن الفتحة ليست من علامات الإعراب ـ قرر في الوقت نفسه أن علامات الإعراب التي يعتد بها ثنتان فقط، هما: الضمة والكسرة، إذ يقول:

---

(1) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 10. وينظر العامل النحوي للدكتور خليل عمايرة/ 77.
(2) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 70.
(3) في النحو العربـي ـ نقد وتوجيه/ 67 ـ 70.
(4) المصدر نفسه/ 70.

«الحركات في العربية ثلاث: الضمة والكسرة والفتحة، وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة»[1] من ذلك يتضح بصورة جلية أن الأفكار التي قدمها الدكتور مهدي المخزومي ليست سوى امتداد لدعوة أستاذه الأستاذ إبراهيم مصطفى.

فليكن تقويماً لأسس محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى تقويماً يشمل أفكاره التي جاء بها تلميذه المخزومي بعد ذلك.

(جـ) التقـــويـــم:

1 ــ بالنسبة إلى رفض العامل النحوي:

(أ) إن الدعوة إلى رفض العامل النحوي ليست جديدة، فلقد كان أول الداعين إلى ذلك ابن مضاء القرطبـي المتوفى سنة (592هـ) في كتابه (الرد على النحاة)، حينما جعل أحد أهدافه إلغاء العوالم ـ فقال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[2]. ويقول: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[3].

(ب) لم يلتزم ابن مضاء القرطبـي بدعوته هذه وذلك بدليلين، هما:

1 ــ محاولته تقوية رأيه في رفض العامل اللفظي والمعنوي بما قاله ابن جني من كون المتكلم هو العامل في الحقيقة والواقع[4].

---

(1) في النحو العربي/ 67.

(2) الرد على النحاة لابن مضاء ت: د. محمد إبراهيم البنا/ 69.

(3) المصدر نفسه/ 70.

(4) المصدر نفسه/ 69.

2 ــ ارتضاؤه الأخذ بالعلل الأوائل، عندما طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث فقط[1] أليست العلل الأوائل هي العوامل النحوية التي رفضها؟

فأين الجديد في محاولة إبراهيم مصطفى ومن تبعه في رفض العامل النحوي، وقد سبق إلى ذلك بثمانية قرون؟

2 ــ بالنسبة إلى كون المتكلم هو العامل في الحقيقة:

(أ) إن أول من نادى بذلك صراحة ابن جني المتوفى سنة (392هـ)، حينما قال: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ـ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[2].

(ب) لم يثبت ابن جني عند هذا الرأي حين التطبيق، بل أخذ بنظرية العامل، والأمثلة على ذلك في كتبه كثيرة، منها قوله: «ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»[3].

(جـ) إن كون المتكلم هو العامل في الحقيقة ليست من مبتكرات ابن جني، إذ سبقه إلى ذلك سيبويه المتوفي سنة (180هـ)، الذي وجدته يقرر ذلك في كل ورقة من كتابه، من ذلك ما قاله في حديثه عن جواز نصب المعطوف ورفعه في هذا الموضع، واختيار النصب على الرفع: «هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، أي ذلك فعلت جاز... وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله.

---

(1) الرد على النحاة/ 127.

(2) الخصائص لابن جني 1/109 ـ 110.

(3) المصدر نفسه 1/111.

(4) من ذلك 1/35، 41، 69، 70، 76، 82. وينظر: مقدمة المحقق الرد على النحاة ت: البنا/ 64.

وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلمته.

ومثل ذلك قولك: زيد لقيت أباه وعمراً مررت به، إن حملته على الأب. وإن حملته على الأول **رفعت** .

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما ـ أنك تقول: زيد لقيت أباه وعمراً، إن أردت أنك لقيت عمراً والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه ـ **رفعت**.

ومثل ذلك: زيد لقيته وعمرو، إن شئت **رفعت**. . . وإذا قلت: مررت بزيد وعمراً مررت به ـ **نصبت** وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدىء اسماً تبنيه عليه»[1].

ففي هذا النص الذي لم يتجاوز عشرة أسطر نسب العمل فيها من رفع ونصب إلى المتكلم، مما يؤكد أنَّه هو القائل: إنَّ العامل في الحقيقة هو المتكلم ولا شيء غيره.

فأين الجديد في قول إبراهيم مصطفى: إن العامل الحقيقي هو المتكلم ولا شيء غيره؟

3 ـ أما بالنسبة إلى كون علامات الإعراب دوالَّ على معان:

لقد قال بذلك كثير من النحاة الأوائل نذكر منهم هنا كلاً من الزجاجي وابن فارس وابن الخشاب.

فهذا الزجاجي المتوفى سنة (337هـ) يقول: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة ـ جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[2].

---

(1) الكتاب لسيبويه ت: هرون 1/91 ـ 92.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت: مازن المبارك/ 69.

وهذا ابن فارس المتوفي سنة (395هـ) يقول: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب»[1].

وهذا ابن الخشاب المتوفى سنة (567هـ) في حديثه عن الإعراب يقول: «وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة الذي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني ـ التبست»[2].

فأين الجديد في دعوة إبراهيم مصطفى هذه إذا؟

4 ــ أما بالنسبة إلى موقفه من علامات الإعراب:

إن أول من قال بذلك الزمخشري، المتوفى سنة (538هـ) الذي جعل الرفع للفاعل والملحق به، والنصب للمفعول والملحق به، والجر للإضافة عندما قال: «القول في وجوه إعراب الاسم، هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس ـ فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشتبهتين بليس محلقات بالمفعول.

والجر علم الإضافة»[3].

يتضح من هذا أن رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب ليس إلا فرعاً من أصل والأصل ـ دائماً ـ أقوى من الفرع.

---

(1) الصاحبي لابن فارس/ 66.

(2) المرتجل لابن الخشاب/ 34.

(3) المفصل للزمخشري/ 18 وشرحه لابن يعيش 1/71.

فلقد جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الخفة، في حين جعلها الزمخشري علماً للمفعول وملحقاته، وهي أبواب نحوية مختلفة في معانيها وفي ماهيتها، مثلما جعل كلاً من الضمة والكسرة: فالضمة علم لمعنى سماه إبراهيم مصطفى الإسناد، وسماه الزمخشري الفاعلية، والكسرة علم على الإضافة عند كل من إبراهيم مصطفى والزمخشري معاً[1].

فضلاً عما في مذهب إبراهيم مصطفى من ضعف في موضعين، هما: خبر إن وأخواتها، والمنادى المبني على الضم ـ فكل منهما ليس مسنداً إليه، ومع ذلك فالضمة علامة فيهما.

ومع ذلك كله: فأين الجديد في مذهبه هذا؟

5 ــ وبالنسبة إلى جمعه عدة أبواب نحوية تحت باب واحد هو (المسند إليه):

يبدو أن ذلك ناتج من دعوته إلى دراسة علمي النحو والمعاني معاً وضمهما في فن واحد، إذ أنه يرى أن النحاة قد قصروا النحو على معرفة أحوال آخر الكلمة، من غير أن ينظروا في تركيب الألفاظ بعضها مع البعض الآخر، وذلك عندما وجدته يقول: «يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه يعرف به أحوال أواخر الكلمة: إعراباً وبناء... فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء.

وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله»[2].

هل أن الذي قرره من تقصير النحاة صحيح؟ للإجابة على ذلك علينا أن نلقي نظرة في تعريف النحو. وهل اقتصر البحث فيه على أواخر الكلمة، ولم يبحث فيه عن التركيب بين الألفاظ التي ينتج عنه الارتباط بينها، وسأعرض تعريف النحو عند النحاة وغيرهم.

---

(1) المصدران أنفسهما و: العامل النحوي/ 75.

(2) إحياء النحو/ 1.

يقول السيوطي في تعريفه النحو: «النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الفاسد من الصحيح»[1].

ويقول الأمير في حديثه عن النحو «يعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون جملة إنشائية وكذا جملة النعت والخبر»[2].

ويقول صاحب (كشاف مصطلحات الفنون) وهو أحد الباحثين في حقائق العلوم وموضوعاتها في تعريف النحو: «هو ما يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً»[3].

ومع ذلك فإنه قد اعترف ضمناً ومن غير قصد ـ بأن النحاة يبحثون في تراكيب الكلام[4].

وعلينا أن نوضح هنا أن النظر في الأسلوب العربي يكون من جهتين، هما:

1 ــ جهة صحة التأليف في التراكيب، بحيث لا يعد صاحبه خارجاً عن العربية ولا يحكم عليه باللحن، من غير النظر إلى كونه بليغاً أو غير بليغ، وهذا ما يبحث النحو فيه.

2 ــ جهة حسن التركيب وقبحه، وإفادته معاني أخرى غير المعنى الأصلي وهذا ما يبحث فيه علم المعاني[5].

إذا كان الأمر كذلك فلا داعي للخلط بين هاتين الجهتين وضمها في علم واحد هو (علم النحو).

---

(1) الاقتراح/ 31.

(2) حاشية الأمير على الأزهرية/ 1 نقلاً عن التراكيب النحوية للدكتور عبد الفتاح لاشين/ 229.

(3) كشاف مصطلحات الفنون للثهانوي 1/18.

(4) إحياء النحو/ 31.

(5) التراكيب النحوية/ 241.

من هذا كله يتضح أن لا جديد في هذه المحاولة:

فرفض العامل النحوي هي دعوة لابن مضاء القرطبي دعا إليها نظرياً ولم يستطع تطبيقها ولم يلتزم بها، واستبدال العامل النحوي بالمتكلم هي دعوة لابن جني، الذي لم يلتزم بما دعا إليه في كتبه، وسبقه إلى ذلك سيبويه في القول والتطبيق، والقول بأنّ علامات الإعراب دلائل على معان معينة قال بها النحاة منذ القرن الرابع الهجري، وهي واضحة بصورة جلية عند الزمخشري في القرن السادس الهجري.

المبحث الثاني

محاولة الدكتور إبراهيم أنيس

(أ) الأسس:

جاءت محاولة الدكتور إبراهيم أنيس لتجديد النحو العربي في كتابه (من أسرار اللغة)، الذي وضع فيه فصلاً بعنوان (قصة الإعراب) وكانت محاولته هذه قائمة على الأسس الآتية:

1 ـ علامات الإعراب ليست دوالَّ على معان:

يرى أن علامات الإعراب: الحركات منها والحروف ـ لا تدل على معان معينة، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

إن حركات الإعراب لا تدل على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك عنده، إذ وجدته يقول عنها: «فليست حركات الإعراب ـ في رأيي ـ عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني ـ كما يظن النحاة»[1]، ويقول عنها أيضاً: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ـ كما يزعم النحاة»[2]، ويقول أيضاً: «نرجح أن حركات أواخر

(1) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس/ 242.

(2) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس/ 237.

الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك»[1].

أما حروف الإعراب فما هي إلا صور مختلفة، كل صورة منها تخص قبيلة دون غيرها ـ فجمعها النحاة وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية، إذ وجدته يقول: «إن ما سماه النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة، لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع»[2].

2 ــ حركات الإعراب لا تدل على معانٍ:

حركات الإعراب إنما يؤتى بها لوصل الكلام بعضه ببعض وللتخلص بها من (التقاء الساكنين)، إذ يقول في حديثه عنها: «لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[3]، ويقول أيضاً عنها: «إنما اجتلبت لتسهيل النطق وللتخلص من التقاء الساكنين»[4]، ويقول: «نرجح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين[5].

3 ــ العامل في تحديد نوع حركة الآخر:

إذا كانت حركة الآخر ما هي إلا للوصل أو للتخلص من التقاء الساكنين، فكيف يعين نوعها ويختلف من كلمة إلى أخرى ومن حالة إلى غيرها؟

---

(1) من أسرار اللغة/ 268.
(2) المصدر نفسه/ 274.
(3) المصدر نفسه/ 237.
(4) المصدر نفسه/ 250 ـ 253.
(5) المصدر نفسه/ 254.

لقد أرجح ذلك إلى أحد أمرين، هما:

(أ) إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً.

(ب) الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

فهو يقول عن ذلك: «نرجح أن عاملين هامين قد تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين:

1 ــ إيثار بعض الحروف لحركة معينة... فحروف الحلق ـ مثلاً ـ تؤثر الفتح... كما تؤثره حروف التفخيم.

2 ــ العامل الثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة»[1]. ويقول أيضاً معلقاً على قول الشاعر:

أم ما لجنبك لا يلائم **مضجعاً** إلا أقض عليك ذاك المضجع

«نرجح أن الفتحة في كلمة (مضجعاً) يجب الإبقاء عليها لأمرين: أن العين تؤثرها، وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها»[2].

(ب) الأثـــر:

الأسس التي قامت عليها محاولة الدكتور إبراهيم أنيس تركت أثراً في كثير من الباحثين أذكر منهم كلاً من:

1 ــ أنيس فريحة في كتابه (تبسيط قواعد العربية)[3].

2 ــ فؤاد تزري في كتابه (في أصول اللغة والنحو)[4].

3 ــ داود عبده في كتابه (أبحاث في اللغة العربية)[5].

---

(1) من أسرار اللغة/ 252 ـ 253

(2) المصدر نفسه/ 264.

(3) ينظر ص 51 وما بعده من هذا الكتاب.

(4) ينظر ص 187 وما بعده من هذا الكتاب.

(5) ينظر ص 111 وما بعده من هذا الكتاب.

(جـ) التقـويـم:

1 ـ بالنسبة إلى كون علامات الإعراب لا تدل على معان:

إن ما دعا إليه الدكتور إبراهيم أنيس من عدم كون علامات الإعراب دوالَّ على معان، وإنما جيء بها للوصل وللتخلص من التقاء الساكنين ـ لا يخرج عن كونه صدى لما نادى به منذ اثني عشر قرناً تلميذ سيبويه، محمد بن المستنير المتوفى سنة (206هـ) المعروف بـ (قطرب)[1]، حينما قال: «لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني»[2] ويقول أيضاً: «إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقف ـ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصـل، وكانوا يبطئون عند الإدراج ـ فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام: ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة متحركة؟، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ـ فجعلوا الحركة عقيب الإسكان»[3].

وقطرب في رأيه هذا قد تأثر بما قاله الخليل قبله بـ «أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه»[4]. غير أن الخليل بن أحمد كان يتحدث في ذلك عن علامات البناء، فجاء بعده قطرب وسحبها على علامات الإعراب[5].

---

(1) ينظر: العامل النحوي/ 78.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ 70/71. والإشباه والنظائر للسيوطي 1/79.

(3) الإيضاح في علل النحو/ 71 و: الإشباه والنظائر 1/79. وينظر: العامل النحوي/ 78.

(4) الكتاب 2/315 وينظر: مجلة الضاد، العدد/ 2/118.

(5) دراسات في الإعراب للدكتور عبد الهادي الفضلي/ 37.

2 ــ بالنسبة إلى دلالة علامات الإعراب على المعاني:

إن قضية ارتباط علامات الإعراب بالمعاني في اللغة العربية ـ أمر لا يخفى على أحد من طلاب العربية فضلاً عن الباحثين والمتعمقين فيها، وقد أقر بذلك القدماء والمحدثون كما تحدثنا عن ذلك قبل قليل ـ فلا داعي لإنكار هذا الارتباط، ولا داعي للرد على من أنكر.

3 ــ أما بالنسبة إلى كون حركات الإعراب قد جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين:

إن هذه الدعوة تنتقض بأنه لو كان الأمر كذلك فلا داعي إذاً إلى تعدد الحركات وكونها ثلاث حركات، بل كان يكتفي منها بإحدى الحركتين فقط: فإما الكسرة التي اتفق عليها اللغويون على أنها الحركة التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين، وإما الفتحة لكونها أخف الحركات باتفاق القدماء والمحدثين.

وهذا يؤدي إلى أحد أمرين، هما:

(أ) عدم وجود فرق بين الفاعل والمفعول والحال والتمييز والمبتدأ والمجرور ـ فالكل في العربية إما أن يكون مكسوراً أو مفتوحاً.

(ب) جواز خفض الفاعل مرة ونصبه مرة أخرى، وجر المضاف إليه مرة ونصبه مرة أخرى ونصب المفعول به مرة وجره مرة أخرى؛ لأن القصد في هذا إنما الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة يأتي بها المتكلم تجزه ـ فهو مخير في ذلك[1]، مما يؤدي بالتالي إلى إفساد الكلام وإخراجه عن أوضاع العرب، وإنكار الواقع اللغوي وإجحاف قواعد العرب في كلامهم، ورفض أحكام ذلك الكلام الذي تتجلى فيه حكمة العرب.

4 ــ الأثر الإعرابي ونوعه:

أما القول بأن الأثر الإعرابي ونوعه مرتبط بإيثار بعض الحروف لحركات معينة وبالميل إلى التجانس ـ فإنه ينتقض بما استشهد به الدكتور إبراهيم أنيس على ذلك من الشعر العربي، إذ يقول في تعليقه على قول الشاعر:

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ 79 ـ 70. و: التراكيب النحوية/ 54.

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعاً إلا أقض عليك ذاك المضجع

ما نصه: «نرجح أن الفتحة في كلمة (مضجعاً) يجب الإبقاء عليها لأمرين: ـ أن (العين) تؤثرها وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها»[1] ـ فإنه لو صح تعليله هذا ـ لوجب نصب كلمة (المضجع) في آخر البيت، لكون (العين) فيها تؤثر الفتحة أيضاً، ولكونها أكثر انسجاماً مع الفتحات الكثيرة قبلها (إلا أقض عليك ذاك المضجع) ـ فإذا كان قبل الفتحة في (مضجعاً) فتحتان ـ فإن قبلها في (المضجع) أربع عشرة فتحة.

من ذلك كله يتضح عدم وجود جديد في محاولة الدكتور إبراهيم أنيس هذه، وأن ما جاء فيها مردود لا يستقيم مع الواقع اللغوي وقواعد كلام العرب والذوق السليم.

المبحث الثالث

محاولة الدكتور تمام حسان

أورد الدكتور تمام حسان محاولته في تجديد النحو العربي في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)، وكان هذه المحاولة قائمة على عدة أسس، نوضحها فيما يأتي:

(أ) الأســس:

1 ــ رفض فكرة العامل النحوي:

لقد رفض الدكتور تمام حسان فكرة العامل إذ وجدته يقول: «إن فهم (التعليق) كاف للقضاء على فكرة العمل النحوي والعوامل النحوية»[2]، ويقول أيضاً: «الحقيقة أن لا عامل»[3]، ويقول في حديثه عن القرائن: «إن الكشف عن

(1) من أسرار اللغة/ 264.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 51.

(3) المصدر نفسه/ 189.

قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي ـ فكرة تعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل»[1].

2 ــ قال بالعرف اللغوي:

يرى أن العلاقات بين المعاني تكون نتيجة لوضع الألفاظ مثلما يقرره العرف اللغوي، إذ يقول: «إذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعل والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه»[2].

3 ــ التعليق يحدد المعاني والعلاقات بينها:

ويرى أن التعليق الذي قامت على أساسه فكرة (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني، هو الذي يحدد معاني الأبواب ويفسر العلاقات بينها، إذ يقول: «فالتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»[3]. ويؤكد ذلك أيضاً في بيان ما امتاز به الهيكل الذي بناه للنحو من أمور، التي من بينها «إبراز القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية، بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها وهي علامة الإعراب»[4].

(ب) التأثيـر والتأثـر:

لقد تأثر الدكتور تمام حسان في دعوته هذه كون (التعليق) هو الذي يحدد المعاني ويفسر العلاقات بما دعا إليه قبله ـ الدكتور عبد الستار الجواري، الذي قال في حديثه عن العمل في النحو: «إنه في الحقيقة ليس إلا العلاقة المعنوية التي

---

(1) الأصول للدكتور تمام حسان/ 5.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 51. وينظر العامل النحوي/ 81.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 189.

(4) الأصول/ 5.

بين أجزاء الكلام حين تؤلف وتركب بعضها مع بعض ـ فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه في المعنى وموقعه في التركيب، وكل موقع وكل مكان له حالة ظاهرة ـ في الأغلب ـ وعلامة تميزه وتعينه وتدل عليه»[1].
وتأثر به بعد ذلك تلميذه الدكتور: محمد عيد في كتابه (في اللغة ودراستها)[2].

(جـ) التقـويـم:

1 ــ بالنسبة إلى رفض العامل:

سبق أن ذكرت أن الذي دعا إلى ذلك ابن مضاء القرطبـي، ومع ذلك لم يلتزم ابن مضاء نفسه بما دعا إليه.

2 ــ أما بالنسبة إلى القول إن العلاقات بين المعاني ناتجة عن العرف اللغوي:

إن القول بكون العلاقات بين المعاني الناتجة من وضع الألفاظ مثلما يقرره العرف اللغوي ـ أمر كان أول من قرره سيبويه في كتابه الذي تحدث فيه كثيراً عن العرف اللغوي، وهذه نصوص تتحدث عن نفسها في كتابه، إذ يقول في حديثه عن حذف العامل: «وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً»[3]. ويقول في باب الأفعال التي تُستعمل وتلغى: «اعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها»[4]. وفي موضع آخر من كتابه يقول: «ضرب زيد اليد والرجل جاز[5] على أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً، وإنْ نصبه لم يحسن، لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب ـ إذا حذفت منه حرف الجر إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مطرتهم ظهراً وبطناً»[6].

---

(1) نحو التيسر/ 48.
(2) ينظر ص 250 وما بعده من الكتاب نفسه.
(3) الكتاب 1/106.
(4) المصدر نفسه 1/122.
(5) أي: رفع (اليد والرجل).
(6) المصدر السابق 1/160.

فلقد أرجع هذه العلاقات التي أدت إلى حذف العامل والحكاية بـ (قلت) وعدم نصب الاسم في هذا المثال إلى العرف اللغوي الذي وضع نتيجة استعمال العرب للغتها:

3 ـ بالنسبة إلى القول بالتعليق:

أما ما ذكره من أن التعليق في نظم الجرجاني ما هوإلا تلك القرائن التي تحدث عنها ـ فهذا يوضح مدى تأثر الدكتور تمام بنظرية النظم عند الجرجاني، إذ أخذ فكرة التعليق عماد هذه النظرية، ورأى أنها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[1].

يجدر بنا هنا أن نعرض نقطتين، هما:

(أ) التعليق عند الجرجاني:

يمثل التعليق الركن الأساس في نظرية (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني، الذي تحدث عنه فقال: «ليس النظم سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض»[2]. ويقول أيضاً: «اعلم أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[3]. ويقول أيضاً في بيان طرق التعليق بين الألفاظ: «للتعليق فيما بينها[2] طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما:

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف: أو بأن يكون الأول مضافاً إلى

---

(1) ينظر: العامل النحوي/ 81.

(2) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني/ ن (المقدمة). وينظر: نظرية النظم للدكتور حاتم الضامن/ 47.

(3) دلائل الإعجاز/ 64.

الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل، كقولنا: «زيد ضارب أبوه عمراً. . . واسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانه. . . والصفة المشبهة، كقولنا: زيد حسن وجهه، وكريم أصله. . . والمصدر كقولنا: عجبت من ضرب زيد عمراً. . . أو بأن يكون تمييزاً.

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً، فيكون مصدراً قد انتصب به، كقولك: ضربت ضرباً، ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولاً به، كقولك ضربت زيداً، أو ظرفاً مفعولاً فيه: زماناً أو مكاناً. . . أو مفعولاً معه. . . أو مفعولاً له. . أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء، كقولك: جاءني القوم إلا زيداً. . .

وأما تعلق الحرف بهما ـ فعلى ثلاث أضرب:

أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم ـ فيكون ذلك في حروف الجر. . .

والضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ـ وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا: جاءني زيد وعمرو. . .

والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والجزاء بما يدخل عليه»[1].

ولكن لنا أن نتساءل فنقول: هل (التعليق) الذي أقام الجرجاني نظرية (النظم) عليه كان من مبتكراته، أم كان موجوداً قبل ذلك؟؟

للإجابة على هذا التساؤل ـ علينا أن نعرض النقطة الثانية من هاتين النقطتين، التي هي:

---

(1) دلائل الإعجاز/ ت ـ ع (المقدمة). وينظر: نظرية النظم/ 47، 48.

(ب) أصل فكرة التعليق:

لم يكن (التعليق) الذي هو عماد نظرية (النظم) عند الجرجاني من مبتكرات الجرجاني نفسه، بل لقد سبقه إلى ذلك سيبويه الذي أطلق عليه مصطلح (الالتباس)، والذي تحدث عنه في كتابه من ذلك قوله: «ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول ـ قوله: أزيداً ضربت عمراً وأخاه، و: أزيداً ضربت رجلاً يحبه، و: أزيداً ضربت جاريتين يحبهما ـ فإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به، إذ كانت صفته ملتبسة به، وإذا أردت أن تعلم التباسه به ـ فأدخله في الباب الذي تُقدم فيه الصفة ـ فما حسن تقديم صفته ـ فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبساً به ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلقة جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلق زيد وأخوه، لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبساً بالأخ ـ فالتبس برجل، فلو قلت: أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه لم يكن كلاماً، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول ولا ملتبساً به: ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائم عمرو وقائم أبوه ـ لم يجز، لأن أحدهما ملتبس بالأول، والآخر ليس ملتبساً»[1].

فلقد عبر سيبويه عن (التعليق) الذي ذكره الجرجاني بـ (الالتباس) في نصه هذا أكثر من مرة، إذ كون بعض الكلام ملتبساً ببعضه الآخر ـ إنما يعني أنه متعلق به في المعنى.

إذا كان الأمر كذلك: فأين الجديد في دعوة الدكتور تمام حسان: كون القرائن بمختلف أنواعها مبطلة للعمل النحوي وعوامله، وهي قائمة على (التعليق) الذي اعتمده الجرجاني في نظرية النظم، وسماه سيبويه (الالتباس)؟

(1) الكتاب 1/107، 108.

الخاتمـــة
فـي نتائـــج البحـــث

لقد توصل الباحث إلى عدة أمور يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: إن محاولات تجديد النحو العربـي التي تمثلت بهذه المحاولات الثلاث لا تخرج عما دعا إليه أسلافنا من النحاة الأول.

فلقد اعتمدت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في رفض العامل النحوي على دعوة ابن مضاء القرطبـي. وفي كون المتكلم هو العامل الحقيقي على دعوة ابن جني، وفي كون علامات الإعراب دلائل على معان على ما قرره كثير من النحاة، وعلى رأي الزمخشري في كون الضمة للفاعل والملحق به، والفتحة للمفعول والملحق به، والكسرة للإضافة.

أما محاولة الدكتور إبراهيم أنيس ـ فلقد اعتمدت كلياً على موقف قطرب من علامات الإعراب، الذي أخذه عن الخليل بن أحمد في موقفه من علامات البناء.

أما محاولة الدكتور تمام حسان ـ فلقد اعتمدت على فكرة (التعليق) عماد نظرية (النظم) عند الجرجانـي.

ثانياً: إن محاولات النحاة القدامى في رفض العامل النحوي ـ إنما كانت مجرد محاولات نظرية لم تستطع الصمود حين التطبيق، ولم يلتزموا هم أنفسهم بما دعوا إليه: فلقد قال ابن جني بالعامل النحوي بعد محاولته استبداله بالمتكلم، وقال به ابن مضاء، حينما ارتضى بالعلل الأوائل ورفض العلل الثواني والثوالث، وقال به الجرجاني حينما ألف كتاباً في العوامل النحوية، ومع هذا كله فإن سيبويه نفسه لم يقل؛ إن العامل النحوي هو العامل في الحقيقة والواقع، وأن نسبة العمل النحوي إلى العامل ـ إنما هي على سبيل المجاز، بدليل نسبته العمل ـ كثيراً ـ إلى المتكلم، وهذا واضح في كل ورقة من كتابه، ومع هذا كله ـ فإن سيبويه لا يعتقد أن المتكلم هو الذي يرفع من نفسه وينصب من غير ضابط، وإنما يفعل ذلك

بموجب العرف اللغوي المستند إلى استعمال العرب، مما أوجد تلك العلاقات بين المعاني، فظهرت آثارها على الألفاظ بصورة علامات الإعراب.

ثالثاً: النحو العربي الذي وصلنا في كتاب سيبويه بنظامه الإعرابي صالح في كل العصور والأوقات لحماية اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، إذا ما تخلص من الشوائب التي علقت به متمثلة بنظريات فلسفية ومنطقية، ولقد شهد بصلاحيته هذه الأعداء قبل الأصدقاء: (والفضل ما شهدت به الأعداء). يقول يوهان فك: «لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحة وتصويرها في جميع مظاهرها، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد»[1]. ويقول فيشر: «لا يوجد شعب يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب»[2]. ويقول مستشرق آخر: «إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، لما فيه من دقة في الملاحظة ونشاط في جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به»[3].

هذا كلام الأعداء ـ فماذا قال أبناء هذه اللغة عنها: قديماً وحديثاً؟

فمن القدماء هذا عبد القاهر الجرجاني يقول: «إن الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع عليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه»[4].

وهذا ابن مضاء القرطبي يقول: «إني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ

---

(1) العربية: يوهان فك/ 2.

(2) المعجم اللغوي التأريخي: فيشر/ 4.

(3) مجلة الأزهر، رمضان 1391هـ/ 40.

(4) دلائل الإعجاز/ 21.

قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير ـ فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا»[1].

ومن المحدثين نجد الأستاذ عباس حسن يقول: «أينا لا تبهره تلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصول اللغة ولم شتاتها واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج منيع من اليقظة الواعية والحيطة الوافية»[2].

ونجد الدكتور تمام حسان وهو يتحدث مبيناً الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة للغة العربية ـ يقول: «أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها... ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوق يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر»[3].

وأخيراً فإني أقول: إن الذين يدعون إلى إلغاء الإعراب وقواعده بحجة صعوبتها وتعقيدها مثلهم كمثل الذي يدعو إلى إلغاء هذه اللغة الكريمة بحجة صعوبة تعلمها، وإن الزهد في النحو العربي إنما هو زهد في كتاب الله تعالى ومعرفة معانيه، وهيهات ذلك لهم، وقد تكفل الله تعالى بحفظه دائماً وأبداً **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾** صدق الله العظيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(1) الرد على النحاة/ 64.

(2) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: عباس حسن/ 1.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية/ 164.

أهم مصادر البحث

1 ـ إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة/ 1959.

2 ـ الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، ت: طه عبد الرؤوف، القاهرة/ 1975.

3 ـ الأصول: الدكتور تمام حسان.

4 ـ الاقتراح: السيوطي.

5 ـ الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: مازن المبارك، بيروت/ 1973.

6 ـ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، الدكتور عبد الفتاح لاشين، الرياض/ 1980.

7 ـ الخصائص: ابن جني، ت: محمد علي النجار، القاهرة.

8 ـ دراسات في الإعراب: الدكتور عبد الهادي الفضلي، جدة/ 1984.

9 ـ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: ت: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة/ 1969.

10 ـ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت محمد إبراهيم البنا، القاهرة/ 1979.

11 ـ الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، القاهرة/ 1910.

12 ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: الدكتور خليل عمايرة، الأردن.

13 ـ العربية: يوهان فك، ت: عبد الحليم النجار، القاهرة/ 1951.

14 ـ في النحو العربي ـ نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، بيروت/ 1964.

15 ـ الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هرون، القاهرة/ 1975.

16 ــ كشاف مصطلحات الفنون: التهانوي.
17 ــ اللغة بين المعيارية والوصفية: الدكتور تمام حسان، القاهرة/ 1958.
18 ــ مجلة الأزهر، رمضان/ 1391هـ.
19 ــ مجلة الضاد، العدد الثالث/ 1989 (بغداد).
20 ــ المرتجل: ابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق/ 1972.
21 ــ المعجم اللغوي التأريخي؛ فيشر، القاهرة/ 1967.
22 ــ مقدمة الرد على النحاة: الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة/ 1979.
23 ــ من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة/ 1966.
24 ــ نحو التيسير: الدكتور عبد الستار الجواري، بغداد/ 1984.
25 ــ نظرية النظم: الدكتور حاتم الضامن، بغداد/ 1979.

واقع الاستثمار الصناعي الخاص وسياساته المستقبلية في الجماهيرية العظمى

إعداد: الدكتور خالد وهيب الراوي

محاضر/ قسم الإدارة

المقدمة:

دأبت الدولة على تمليك بعض المصانع إلى المنتجين العاملين فيها وذلك تشجيعاً منها على زيادة فاعلية دور القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي والمشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني، وتذليل المشاكل والقضايا التي تعوق مثل هذه المشاركة بموجب خطوات تنفيذية. ومن هذه الخطوات تنفيذ عدد من البرامج الخاصة بالصناعات التحويلية بشكل يرتكز على مشاركة ومساعدة القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي ولإنجاح الصناعات القائمة فعلاً. ومن جهة ثانية فإن خطط التحول التنموية توجه اهتماماً خاصاً إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الصناعية ومشاركته الفعلية في إدارتها، ولا تقتصر زيادة فاعلية هذا القطاع في المجالات الصناعية فحسب بل تشجيعه على الاستثمار في مشاريع الصيانة كتنفيذ برنامج للتكوين المهني بالتعاون والتنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني بوساطة مصرف التنمية.

إن المهمات الملقاة على عاتق الجهاز الإداري للدولة كبيرة وعسيرة أحياناً فلا يمكن للدولة منح القروض والحوافز والخدمات للأنشطة الصناعية دون النظر إلى أداء وكفاءة المصانع الإنتاجية القائمة حالياً بل والعمل على زيادة الإنتاج في المنشآت الصناعية الحالية والإبقاء على السير في هذا الاتجاه، لذا فإن توطين الصناعة في أنحاء الجماهيرية العظمى قرار اقتصادي له جوانبه الاجتماعية أيضاً، ولذلك فإن خطط التحول تحرص على اختيار الصناعات الجديدة وزيادة مساهمة المبادرات الفردية والتشاركيات في عملية التنمية المنشودة.

إن زيادة نسبة مخصصات قطاع الصناعة إلى 24.4% خلال الثمانينات بعدما كانت 9.6% خلال السبعينات من مجموع مخصصات التنمية يعكس الاهتمام المتزايد من جانب الدولة ببناء قاعدة اقتصادية يكون للصناعة دور مميز فيها[1].

1 ــ منهجية وهدف الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على بيان أثر متغيرين مستقلين متمثلين في الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي وبحوث التسويق في التغير التابع والمتمثل في مجالات الاستثمار الصناعي الخاص، ولن تتعرض الدراسة لمتغيرات مستقلة أخرى لسببين رئيسيين وهما أن المعلومات التي حصل عليها الباحث محدودة ثم أن المتغيرات الأخرى لا تعدّ من أهداف الدراسة، ولكن هذا لا يعني عدم أهميتها، ويرى الباحث أنّ هذين المتغيرين المستقلين لهما الأثر في تحديد سبر غور الدراسة وتأثيرها في المتغير التابع والمتمثل في موضوع البحث.

لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد ودراسة مجالات وفرص الاستثمار الصناعي المتوفرة للمنشآت الفردية أو التشاركيات ضمن سياسات الدولة الصناعية في السنوات القادمة.

2 ــ فرضيات الدراسة:

ولغرض التوصل إلى نتائج محددة بخصوص المؤشرات التي تتناولها هذه الدراسة فقد تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: إن انخفاض الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي تشكل عقبة في استغلال فرص الاستثمار الصناعي في الجماهيرية العظمى.

الفرضية الثانية: إن عدم الاهتمام ببحوث التسويق يتجسد في عدم تحديد نوعية فرص الاستثمار الصناعي الممكنة.

ولاختبار هاتين الفرضيتين فإن هذه الدراسة ستقوم بتحليل نتائج خطط

(1) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (70 ـ 86) اللجنة الشعبية للتخطيط ص 12.

التحول التي حصل عليها الباحث وأنشطة مصرف التنمية لمعرفة مدى الاهتمام ببحوث التسويق كمؤشر مشجع للفرص الاستثمارية الصناعية إضافة إلى مؤشرات التجارة الخارجية للفترة من 1988 ـ 1991م.

3 ـ طبيعة قطاع الصناعة:

يرتكز الاقتصاد في معظم الدول النامية المنتجة للنفط بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة ولا ينفرد اقتصاد الجماهيرية العظمى بهذه الخاصية. وغالباً فإن قطاع الصناعة يشمل قطاعين رئيسيين هما:

(أ) قطاع الصناعات الأساسية.

(ب) قطاع الصناعات التحويلية.

(أ) قطاع الصناعات الأساسية:

وتتميز صناعات هذا القطاع بالتكنولوجية المتقدمة وكثافة رأس المال المستثمر، لذا فإن الدولة تقوم بالنصيب الأكبر في هذا النوع من الصناعات التي يحجم عن تنفيذها القطاع الخاص لسببين رئيسيين:

أولهما: إن لهذه الصناعات علاقة باستقرار البلد من الناحية الاقتصادية وبأمنه.

ثانيهما: تكون هذه المشاريع مجدية. الهدف من إنشاء هذه الصناعات هو الاستفادة من النفط ومشتقاته مثل الغاز الطبيعي ووقود السيارات والطائرات... الخ، كما أنها تكون مصدراً رئيساً للمواد الخام لقطاع الصناعات التحويلية القائمة وتصدير الفائض من المنتجات إلى الخارج وقد شكلت هذه الصناعات نسبة (2.6%) من إجمالي الاستثمارات ضمن خطة التحول المنتهية في عام 1985م[2].

(ب) قطاع الصناعات التحويلية:

ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بصناعات هذا القطاع ويتم ذلك بمساعدة

(2) المصدر السابق.

الدولة عن طريق توفيرها للمرافق الأساسية والخدمات التي تحتاجها هذه الصناعات مثل القروض أو الإعفاءات الضريبية. وتتنوع منتجات هذا القطاع لتشمل المواد الغذائية ومواد البناء والصناعات الهندسية والكيماوية والصناعات غير الهيدروكربونية. وتعدّ صناعات هذا القطاع قاعدة الصناعة الوطنية فعن طريقها يتم توفير السلع الاستهلاكية والمنتجات الوسيطية التي تستخدمها الصناعات الأخرى.

إن ضرورة نمو القطاع الصناعي يعدّ دعامة للاقتصاد الوطني بصورة عامة بل المرتكز في تغيير بنية الاقتصاد لصالح القطاعات غير النفطية بما يتميز به من ديناميكية مستمرة وبالتالي فإن اعتماد الاقتصاد على منتجات متعددة بدلاً من اعتماده على مصدر سيؤول إلى النضوب عاجلاً أم آجلاً. كما أنّ نمو القطاع الصناعي سيزيد من قيمة الموارد النفطية، فعن طريق التصنيع تتكون المنتجات النهائية للمستهلك الأخير أو منتجات وسطية يحتاجها المستخدم الصناعي فتغطي جزءاً من الطلب المحلي بدلاً من استيرادها ولذلك مزايا عديدة. علاوة على ذلك فإن نقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة للبلد وإعداد الكوادر الوطنية والشخص المقتدر على استخدام الأساليب الحديثة في طرق الإنتاج.

يتضح من ذلك أن لعملية التصنيع أثرها في توفير العملات الصعبة عن طريق عوائد تصدير المنتجات أو الاستغناء عن المنتجات الأجنبية بإحلال الصناعة المحلية عوضاً عنها وهذا مسعى تنشده الدولة للترفيه عن مواطنيها وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

ففي الجماهيرية العظمى مثلاً تساهم الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية بتصدير الفائض من الميثانول والأمونيا لتساهم تلك الإيرادات في سد بعض نفقات الميزانية العامة. إن على قطاع الصناعة أهدافاً يجب تحقيقها لغرض نموه وتوسعه في الأمد البعيد، والمستثمر الواعي هو الذي يستغل الفرص لتحقيق الربح المعقول والمساهمة في دفع عجلة التقدم إلى الأمام لضمان العيش الكريم له ولأسرته ولأبناء وطنه.

إن تحقيق عائد مجز للاستثمار يزيد من أهمية قطاع الصناعة (وخصوصاً القطاعات الإنتاجية)، ومن هنا تظهر أهمية إدارة تلك المشاريع وتقويم آدائها بأسلوب علمي فتحقق الأرباح ويستمر نجاح تلك المنشآت وقد شكلت صناعات هذا القطاع نسبة (17.9%) من إجمالي الاستثمارات لخطة التحول المنتهية في 1985م[3].

4 ـ الملامح الأساسية لاستراتيجية خطط التحول في الجماهيرية العظمى:

استناداً إلى المعلومات المتوفرة عن خطة التحولة 1981 ـ 1985 فقد حصلت زيادة ملحوظة في معدلات الاستثمار المخطط واتضح ذلك من خلال مقارنة كثافة الاستثمارات في الأصول الثابتة المنفذة مع خطة التحول السابقة التي انتهت في عام 1980 ويوضح الجدول رقم (1) توزيع هذه الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

(3) المصدر السابق.

جدول رقم (1)
التكوين الرأسمالي الثابت خلال خطة التحول 1981 ـ 1985م
مقارنة بخطة التحول 76 ـ 1980م (مليون دينار)

النشاط	1985/81	%	80/76	%	الرقم القياسي 1985/81
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2410.0	14.3	1200.0	13.0	200.0
استخراج النفط والغاز	439.8	2.6	302.3	3.3	145.5
الصناعات التحويلية	3024.0	17.9	1371.2	14.9	220.5
الكهرباء والمياه	2193.5	13.0	1321.8	14.3	165.9
التجارة والمطاعم والفنادق	307.1	1.8	145.8	1.6	210.6
النقل والتخزين والمواصلات	2955.7	17.5	1577.5	17.1	187.4
ملكية المساكن	2573.0	15.2	1451.5	15.8	177.3
الخدمات العامة	1174.6	6.9	873.4	9.5	134.5
الخدمات التعليمية	1128.1	6.7	500.0	5.4	225.6
الخدمات الصحية	497.7	3.0	301.5	3.3	165.1
أخرى	190.0	1.1	169.9	1.8	111.8
المجموع	16893.5	100.0	9215.0	100.0	183.3

* الرقم القياسي للفترة 81/1985 م بأسعار 1980 م.

المصدر: الدليل الاقتصادي 93/84 صفحة 26،

يتضح من الجدول السابق أن نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء قد بلغ نحو 45.5% من حجم الاستثمار الكلي في الخطة 81/1985 مقارنة بنحو 42.2% في خطة التحول 76 ـ 1980م. ويزيد حجم الاستثمارات المقدرة للقطاعات الإنتاجية بنحو 96% عن الحجم المنفذ خلال فترة الخطة الماضية. وبلغ نصيب قطاعات الصناعات التحويلية نحو 17.9% في الخطة 81/85م من الحجم الكلي للاستثمار مقارنة بنحو 14.9% من الخطة السابقة لها حيث يصل الاستثمار في هذا القطاع إلى أكثر من ضعف الاستثمارات المنفذة خلال خطة التحول 76/1980م وحظي قطاع الزراعة بنسبة 14.3% مقارنة بنحو 13% من حجم الاستثمارات[4].

وبقدر تعلق المعلومات أعلاه بموضوع البحث نلاحظ أن الزيادة المئوية في نمو القطاع الزراعي في خطتي التحول المنوه عنها أعلاه تعد منخفضة جداً حيث لا تتعدى نسبة الزيادة 1.3% خلال عشر سنوات.

إن ما يجب التأكيد عليه وما تتطلبه برامج الاستثمارات هو تكثيف الجهود والإمكانيات لزيادة الإنتاج وتنفيذها بنجاح وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة إذ يقع عليهما معاً العبء الأكبر في تنمية الاقتصاد الوطني خصوصاً للقطاع الصناعي الذي نحن بصدده.

لقد أكدت المؤتمرات الشعبية الأساسية على السمات والملامح الرئيسية لاستراتيجيات التحول المطلوبة وأهمها:

(أ) مواصلة وتكثيف الجهود الإنمائية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أعلى معدل نمو ممكن في القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين الزراعة والصناعة مع ضمان التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(ب) تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في البناء الاقتصادي وإعطاء أولوية عالية لزيادة الكفاءة الإنتاجية في استغلال المواد الخام.

(4) الدليل الاقتصادي 84/93 ص 4.

(جـ) تكثيف الجهود المبذولة من أجل تنمية الموارد البشرية وزيادة مساهمة الليبيين في مجالات التحول المختلفة من تنفيذ المشاريع وتشغيلها وزيادة كفاءتهم بما يؤدي إلى الحد من تزايد اليد المنتجة الأجنبية.

(د) وضع وتطبيق سياسة فعالة فيما يتعلق بتنمية العلوم والتقنية في المستقبل والبدء باتباع سياسة شاملة بخصوص حماية وتحسين البيئة الطبيعية.

5 ــ ما المقصود بالاستثمارات الصناعية؟ :

تتكون عناصر الاستثمار الصناعي من الآلات والمعدات والمباني، ووسائل المواصلات والاتصالات، والأراضي، والأموال النقدية التي تؤمن استمرار المشروع وما نسميها برأس المال العامل. وعلى هذا الأساس فإنه من الممكن تعريف الاستثمار الصناعي بأنه «أية إضافة أو زيادة بالمقدرة الإنتاجية الحالية في القطاع الصناعي». واستناداً إلى هذا التعريف المبسط فإن الاستثمار الصناعي يمكن أن يأخذ اتجاهات عدة أهمها:

(أ) التوسع في مصانع قائمة حالياً فعلاً وذلك بزيادة طاقتها الإنتاجية أو بإضافة خط جديد للمنتجات.

(ب) تطوير أساليب الإنتاج المتبعة حالياً (التقنية)، أو تطوير أساليب الإدارة والتسويق.

(جـ) إنشاء مصنع جديد.

وهناك نوع آخر يمكن عدّه من أنواع الاستثمارات الصناعية وهو زيادة مهارات وقدرات العاملين من خلال برامج التدريب.

والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات والإنفاق الفعلي في قطاع الصناعة بالجماهيرية خلال الفترة (73 ـ 1988).

جدول رقم (2)
حجم الاستثمارات والإنفاق في قطاع الصناعة التحويلية
للفترة (73 ـ 1988)م (بالمليون دينار)

السنة	المخصصات الاستثمارية	الإنفاق الفعلي
1973	79.7	62.5
1974	110.9	107.0
1975	129.7	100.0
1976	199.4	165.5
1977	194.7	160.7
1978	226.3	175.1
1979	203.4	210.2
1980	614.9	582.2
1981	727.1	530.9
1982	475.9	409.7
1983	494.9	455.7
1984	415.4	381.5
1985	254.3	289.2
1986	220.0	211.6
1987	273.0	154.8
1988	228.0	128.7
المجموع	4888.6	4125.3

المصدر: مجلة الصناعة، أمانة الصناعات الاستراتيجية. عدد (5). أكتوبر 1989 م ص 4 ـ 5.

ويلاحظ في الجدول السابق تذبذب حجم الإنفاق الفعلي للفترة المذكورة وانخفاض نسبة الإنفاق على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الإنفاق الفعلي المقررة إلى 56% في السنتين 1987، 1988، ومن المؤكد أن يؤثر هذا الانخفاض في مستوى تحقيق أهداف واستراتيجيات خطط التنمية الصناعية رغم المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل المشروعات الصناعية المختلفة. لقد أصدرت اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية قرارها المرقم (57 لسنة 1989) بشأن تشكيل لجنة فنية لإعداد خطة تنمية مستقبلية (91 ـ 95) تستهدف التكامل الاقتصادي عن طريق التصنيع وتستهدف الخطة تصنيع المواد الخام والمستلزمات الأخرى والبدء بالصناعات المستقبلية ذات التقنية العالية[5].

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تشير إلى وجود مشاريع صناعية جديدة الأمر الذي يؤكد ضرورة الاستفادة منها بما يتناسب مع تكاليفها الاستثمارية العالية.

6 ـ مجالات الاستثمار الصناعي:

يمكن القول أن الاستثمار في المصانع القائمة حالياً أو القيام باستثمار في صناعات جديدة من أهم مجالات الاستثمار المتبعة ولذا فسنركز البحث الحالي على هذين النوعين.

(أ) الاستثمار في الصناعات الحالية:

تعدّ المصانع القائمة حالياً وبغض النظر عن ملكيتها ثروة وطنية لها أثرها الكبير والفعال في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية التي تنشدها الجماهيرية العظمى في الأمد البعيد. وعليه فإن التوسع في الصناعات القائمة حالياً بناءاً على اتجاهات السوق والبحوث العلمية المعدة لهذا الغرض له أهميته وخصوصاً في المرحلة القادمة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها

(5) أمانة الصناعات الاستراتيجية مشروع خطة التحول (91 ـ 95) ص 7.

هذا البلد العربي. ويمكن أن يأخذ التوسع في الصناعات الحاضرة الأشكال التالية:

- إضافة تشكيلات من المنتجات تكون مكملة لمنتجات الصناعات الحالية ترتبط بما يتم إنتاجه وتستخدم كمواد أولية لتسند المنتجات الحالية ويشمل هذا النوع من التوسع القيام بتصنيع بعض المكونات أو الأجزاء المكملة لمنتجات يتم تجميعها في الجماهيرية العظمى بدلاً من استيرادها. ولهذه العملية أثرها الفعال في بناء صناعة ذات أساس متين وربما تخفيض تكلفة الوحدة المباعة في الأسواق المحلية.

- التوسع في الطاقات الإنتاجية الحالية بعد الأخذ بنظر الاعتبار الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية.

- ومن أشكال الاستثمار في الصناعات الحالية تطوير قدرة المصانع الحالية من الناحيتين الإدارية والتسويقية ووضع الحلول للمشاكل القائمة ويعدّ ذلك من الاستثمار المهمة التي تحتاجها الصناعات القائمة وخصوصاً في الدول النامية.

- يتضح ممّا تقدّم أن تطوير المصانع في المرحلة القادمة هو مسؤولية جهات متعددة وباتخاذ خطوات متعددة في آن واحد. ولعل المجهودات التالية قد تساعد على تحقيق الهدف السامي وهو تطوير الصناعات الحالية.

- تطوير العمليات الإنتاجية الحالية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بزيادة الكفاءة الإنتاجية والتقليل من ظاهرة التراكم الوظيفي والإقلال من التلف وترشيد الإنفاق قدر الإمكان.

- زيادة فاعلية الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الاستيراد والتصدير من خلال تحقيق التنسيق والتعاون بين الصناعات المحلية ذات الإنتاج المتشابه من حيث تحديد المطلوب الفعلي من المواد الخام المستوردة كوسيلة للضغط والمساومة وقوة التفاوض مع الجهات الخارجية الموردة بعد الأخذ بنظر الاعتبار مقدار المتوفر من المواد الأولية.

- الاهتمام بأنشطة التسويق الداخلي وتنفيذه على أسس علمية وقيام شركات متخصصة تتولى القيام بعمليات التسويق الخارجي لتصدير المنتجات الوطنية أو عن طريق زيادة كفاءة جهات قائمة فعلاً.
- ضرورة تحقيق التعاون الفعال والتنسيق الجيد بين أصحاب الأعمال أنفسهم (أصحاب المصانع والتجار... الخ) لتحقيق نوع من التكامل بين القطاعات الصناعية بما يؤدي إلى منفعة الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بنظم المعلومات ووسائل الاتصال بين الجهات المعنية لضمان التنسيق المطلوب وخاصة مع مصرف التنمية باعتباره أداة لتمويل مشروعات القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية.
- إنشاء شركات صناعية قابضة يدمج تحتها أطراف صناعية متشابهة (أفراد، تشاركيات) لتقوية عنصر التنافس والاهتمام بإدارات المصانع بشكل يتيح عملية التخصص، ووضع الحلول للمشاكل الفنية الناجمة عن سوء اختيار التكنولوجيا غير المناسبة.
- تقوية دور (الورشة المركزية) فيما يخص توفير الأدوات الاحتياطية لمعدات وآلات المصانع وبالتالي يقتصر أعمال المصانع على إجراء الصيانة بأنواعها وإزالة الاختناقات التي يثبت وجودها أثناء التشغيل.
- زيادة أعباء مركز التدريب على السلامة المهنية التابع للجنة الشعبية للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني الذي أنشىء عام 1992م والاهتمام أيضاً بتدريب العنصر البشري على أسلوب الصيانة وذلك للعلاقة الدقيقة بين مفهوم السلامة المهنية ومفهوم التدريب المهني في الصناعات.

(ب) الاستثمار في الصناعات الجديدة:

وفيما يخص هذا النوع من الاستثمارات فالمعروف أن السياسة العامة في الجماهيرية العظمى هي تشجيع المواطنين على الاستثمار في الصناعات الاقتصادية (المجدية) وخاصة تلك التي تعتمد على المواد الخام الأولية المحلية والأيدي العاملة الفنية وعلى أقل ما يمكن من المواد غير المتوفرة في الداخل.

وعند استعراضنا لمجالات الاستثمار ضمن مخطط مصرف التنمية في الجماهيرية فإنه يمكن استنتاج مجالات الاستثمار الصناعي التي يمكن استغلالها والتي تستحق الدراسة للتأكد من جدواها من الناحيتين الاقتصادية والفنية. ومن المناسب التلميح إلى مصرف التنمية وأهدافه.

مصرف التنمية في الجماهيرية[6]:

انشىء بموجب القانون ذي الرقم (8) لعام 1981 م مصرف التنمية كمؤسسة مالية لتمويل مشاريع القطاعات الإنتاجية في المجال الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي وذات الجدوى الاقتصادية وقد استهدف القانون تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاعين العام والخاص عن طريق المصرف ذات الجدوى الاقتصادية أي إخضاع المشاريع الاستثمارية للدراسات الاقتصادية والفنية وتوفير المساعدة والمشورة الفنية لتلك المشاريع التي يمولها المصرف بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يعتمد المصرف في سبيل تحقيق أغراضه على رأسماله الفعلي، والاحتياطيات، والاقتراض، وما يخصص في ميزانيات التحول لأغراض الاقراض ونسبة تحدد سنوياً بقرار من اللجنة الشعبية العامة من حصيلة ما يؤول للمجتمع من عوائد نشاطات الشركات والمنشآت في القطاعات والمشاريع الإنتاجية. لقد حدد القانون رأسمال المصرف بمبلغ (مائة مليون) دينار بلغ إجمالي ما تم تسييله منها منذ إنشائه وحتى نهاية العام 1993م (تسعة ملايين) دينار.

يهدف المصرف إلى تمويل مشروعات القطاع الخاص المتمثلة في التشاركيات والحرفيين والأسر المنتجة وكذلك الشركات والمنشآت العامة، وتمشيا مع سياسة الاقراض المتبعة ومحدودية الأموال المتاحة لبرنامج الاقراض فقد تقرر أن تغطي قيمة القرض الممنوح نسبة قدرها (80%) من إجمالي قيمة التوريدات الخاصة بالآلات والمعدات ونسبة (70%) من قيمة المواد الخام التي

---

(6) أ. العجيلي عبد السلام البريني ـ دور مصرف التنمية كأداة تمويل للمشاريع ـ ورقة ألقيت في ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، بنغازي 29/30 12/1993م.

يحتاجها المشروع لدورة تجارية واحدة وتتحمل الجهة المنفذة للمشروع الفارق بين إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع وقيمة التحويل المقرر من المصرف.

وقد يلمس المتتبع لنشاطات المصرف وفقاً لأمكانياته المالية تركيز نشاطه على تمويل المشاريع الصناعية ونشاط الصيد البحري، والاستنتاج الذي نكتفي بذكره في المرحلة الحالية من البحث هو تخلي المصرف عن إجراء بحوث التسويق التي تساهم في إيجاد فرص عمل لتوظيف خبرات وإمكانيات القطاع الخاص فتمويل الفرص الاستثمارية من قبل المصرف هي تمويل الصناعات القائمة حالياً (المنشآت العامة) أو التي تغير ملكيتها بموجب التشريعات القانونية وهذه الملاحظة تتعلق بالفرضية الثانية من البحث والتي سنقوم بإثبات صحتها أو رفضها فيما بعد.

7 ــ طرق إيجاد الفرص الاستثمارية:

يعدّ الإنفاق الرأسمالي بمثابة استخدام الأموال في الحاضر لتحقيق الأرباح والمنافع في المستقبل. ويترتب على هذا الانفصام الزمني صعوبات مختلفة تفترض إتخاذ القرارات الرشيدة بشأن جدوى الاستثمار التي تقترحها الإدارات المختلفة سواء في المؤسسات الخاصة أو العامة. وقد اكتسبت الدراسات الخاصة بتقييم مشروعات الاستثمار أهمية متزايدة في الحاضر نظراً لاعتماد النشاطات الاقتصادية المختلفة على رأس المال حيث أصبحت هذه النشاطات ذات كثافة رأسمالية عالية تتمثل في الإنتاج وكميته. على «أن تقييم مشروعات الاستثمار ودراسة جدواها لا يتطلب فقط بحث إمكانيات التمويل واختيار أفضلها وإنما يحتاج كذلك إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية التي سوف تترتب على هذه المشروعات والمنافع والمكاسب المختلفة التي يمكن أن تنتج عنها. وبصفة عامة فهناك عدة طرق يمكن استخدامها من أجل البحث عن فرص صناعية جديدة وتعد هذه الطرق مكملة الواحدة للأخرى وأهمها:

(أ) معدل العائد: إذا واجهت إحدى المؤسسات، أفراد أو تشاركيات عدة فرص استثمارية وهناك رغبة في اتخاذ القرار الصحيح بقبول أو رفض أي

منها فإنه يجب أولاً أن نطمئن إلى مدى دقة التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية التي تبنى على أساسها تقييم كل منها. ذلك أن التنبؤات عن المستقبل وان كانت تقوم على أسس علمية ولسبب أو لآخر فإن بعض الأخطاء قد تقع لتسرب عدم التأكد إلى نتائجها.

(ب) طالما أن الإنفاق الرأسمالي هو خطة استثمارية أي مشروعاً استثمارياً يجري تقييمه وبما أن التوسع في المصانع القائمة بزيادة حجم طاقتها الإنتاجية هو أحد الاتجاهات للاستثمار الصناعي وأحد الفرص الجديدة عليه فإن الدراسة العلمية بالصناعات القائمة قد تسفر عن مدى العلاقات المتكاملة بين الصناعات وتلك فرصة يجب أخذها بنظر الاعتبار إن وجدت وأعني العلاقة بين الصناعات.

(جـ) الاهتمام بعملية المفاضلة بين الاستثمارات المحتملة باتخاذ القرارات الموضوعية والمقصود بالقرارات الموضوعية القرارات التي تهدف إلى التوفيق بين ندرة الأموال مهما كان مصدرها وبين احتياجات الاستثمار المتزايدة على مر الزمن نتيجة التقدم العلمي والتقني الذي يسود المجالات المختلفة الخاصة بالإنتاج والتسويق وغير ذلك من المجالات التي ترتبط بخطط التحول أو بالقطاع العام مثل مشروعات الإسكان ومشروعات المرافق والخدمات العامة ومشرعات استصلاح الأراضي ومشروعات النقل والمواصلات[7].

(د) إن توفر المواد الخام محلياً أحد الأركان المهمة في تنفيذ الفرصة الجديدة والمحددة لأنها إحدى مستلزمات الإنتاج. وإذا ما توفرت هذه المواد الخام بالجودة العالية والأسعار المناسبة فستكون فرصة إنتاجية على مستوى تنافسي للسوق المحلية أو لأسواق التصدير.

ومن جهة أخرى فإن توفرها محلياً وبالجودة المطلوبة قد تساعد على إقامة صناعات تجميعية أي صنع أجزاء نصف مصنعة وسلع غير تامة الصنع

(7) د. هكيل، عبد العزيز فهمي: أساليب تقييم الاستثمارات، دار الراتب الجماعية، بيروت 1984م.

حيث تساهم عملية الاستيراد في إتمام صنع تلك السلع دون استيرادها نهائياً من الخارج.

ويود الباحث أن يبين أن الطرق أعلاه قد ذكرت على سبيل المثال لا الحصر ولكنها أهم الطرق المتعارف عليها التي يمكن أن تستخدم في آن واحد للبحث عن فرص استثمارية جديدة في القطاع الصناعي وفي الوقت نفسه فإن هذه الطرق قد تساعد على تحديد المنتجات التي يمكن إنتاجها وفي احتمال وجود فرص نجاح لتسويق وبيع تلك المنتجات ومن ثمَّ التعرف على مجالات وفرص الاستثمار من الناحية الاقتصادية في عموم الجماهيرية العظمى.

إن إتخاذ القرارات الخاصة باستثمار الفرص الجديدة له أهمية أكيدة بالنسبة لنمو القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني واستمرارية هذا النمو مقروناً بالأرباح. لذا يجب اتخاذ القرارات الخاصة باستثمار الفرص الجديدة بحكمة بالغة حيث تواجه الجهات المعنية بضرورة المفاضلة بين إمكانيات وبدائل مختلفة ويتحتم تقييم هذه الإمكانيات والبدائل من جيمع النواحي المتعلقة بها من حيث التمويل والتوقيت والتقديرات المستقبلية للأرباح وغير ذلك من المزايا والمنافع التي سوف تترتب على الاستثمار موضوع التقييم. وببساطة يمكن القول إن فرص الاستثمار المحددة هي مؤشرات ودلائل على وجود فرص استثمارية صناعية في قطاع معين ولا تعدّ هذه المؤشرات فرص نهائية لأن التقييم الرشيد لا يكون عملاً سهلاً لأنه يرتبط إلى حد كبير بعوامل مستقبلية ونتائج احتمالية حيث تعمر الاستثمارات طويلاً وتتحقق نتائجها نتيجة لذلك في آجال غير منظورة.

وفي الجماهيرية وضمن التوجيهات والتشريعات الصادرة والتي تقضي بتحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة وتمليك المصانع للمنتجين العاملين فيها، فإن نشاط مصرف التنمية ومنذ نشؤئه يصب في قناة واحدة لتحقيق التنمية واستغلال الموارد الطبيعية والخبرات الليبية في نشر الصناعة وخدمة الاقتصاد الوطني، وتوفير المناخ للمستثمر وتمويل وتشغيل المشروعات الصناعية وكل ذلك يعدّ من أساسيات تنمية القطاع الصناعي. وسيكون لمبادرات الأفراد دور غير

محدود في تحقيقها. إن تشجيع التشاركيات أو الافراد لاستثمار الفرص الجديدة يمكن أن يحقق ما يلي:

1 ــ استحداث صناعات أكثر تنوعاً وعدداً مما يساهم في توسيع القاعدة الصناعية ونشرها في مختلف مناطق الجماهيرية وعدم تركزها في مناطق رئيسية مما يعمل على إيجاد فرص عمل جديدة للقاطنين فيها وتشغيل تلك الأنواع من الصناعات بأقل تكاليف وإدارتها بالحد الأدنى من المصاريف.

2 ــ إن مساهمة مصرف التنمية في تقديم المساعدة والمشورة الفنية في اختيار المشروع الصناعي وتمويله يشجع المواطنين من ذوي الدخل المحدود على العمل الإنتاجي الصناعي وتوظيف مدخراتهم في التمويل الكلي والجزئي للمشروع وفي الأمد البعيد اكتسابها للمهارات والخبرات الصناعية والمعرفة بتقنيات الصناعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة الملائمة.

3 ــ توسيع قاعدة استخدام المواد الخام المحلية وزيادة القيمة المضافة واهتمام القائمين على تلك الصناعات بزيادة جودة الإنتاج المحلي وزيادة منافسته للإنتاج المماثل والمستورد أو احلال المنتوج المحلي محل السلع المستوردة.

4 ــ تحسين ميزان المدفوعات بنسبة زيادة الصادرات والمساهمة الإيجابية لمجموع تلك الفرص المستغلة في الدخل القومي ودعم العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى توجد في الجماهيرية العظمى وفي قطاع الصناعة بالذات الكثير من مجالات الاستثمار الصناعي التي تستحق الدراسة لمعرفة جدواها الاقتصادية والتأكد منها.

ويبين الجدول رقم (3) المشاريع القائمة حالياً والمخطط لتنفيذها مستقبلاً والتي يمكن للقطاع الخاص القيام ببعض منها. كما هي عملية في عام 1988 م حيث لا زالت معظم المشاريع قيد الدراسة والتعاقد ومنذ ذلك الحين غير منجزة لحد الآن.

جدول رقم (3)
المصانع القائمة والمشروعات تحت التنفيذ وقيد الدراسة
لغاية عام (1988م)

ت	البيان	المصانع القائمة	مشروعات صناعية		المجموع
			تحت التنفيذ	قيد الدراسة والتعاقد	
1	الصناعات الغذائية	71	8	21	100
2	صناعة الغزال والنسيج والجلود	67	85	4	156
3	صناعة الأثاث والورق	17	14	12	43
4	الصناعات الكيماوية	40	11	5	56
5	صناعة الاسمنت ومواد البناء	42	2	7	51
6	الصناعة المعدنية والهندسية والالكترونية	59	13	13	85
	المجموع:	296	133	62	491

المصدر: مجلة الصناعة، إعداد أمانة الصناعات الاستراتيجية مصراتة (عدد، 5)، أكتوبر 1989 م ص 8.

وفيما يلي أهم المجالات التي تمثل برأي الباحث فرصاً للاستثمار الصناعي وقد بنى الباحث رأيه هذا استناداً إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

(أ) مؤشرات وأنواع قروض مصرف التنمية المختلفة للقطاعات الاقتصادية في الجماهيرية العظمى.

(ب) مؤشرات خطط التحول القطاعية الخمسية (1981/1985م).
(ج) مؤشرات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير في الجماهيرية).
(د) إحصائيات أمانة الصناعة للأعوام 1989 وحتى الوقت الحاضر.

أولاً ــ الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية :

يحتاج التصنيع الزراعي إلى بيئة مناسبة تتمثل أولاً في توفر المواد الزراعية الأولية بالتكلفة والكمية والنوعية المطلوبة. ثم بتوفر وسائل إتصال حديثة ووسائل المواصلات المناسبة ومستلزمات الشحن والتسويق الملائمة وعدم وجود عوائق تقنية إضافة إلى سهولة وتبسيط الإجراءات وانعدام الروتين والتعقيدات الإدارية.

ويقوم التصنيع الزراعي على وجود الصلة بين قطاعي الزراعة والصناعة حيث تمثل المواد الزراعية العناصر المهمة لنجاح عملية التصنيع. ويعدّ نجاح هذه العملية تقدماً في عملية التنمية التي تنشدها الجماهيرية العظمى. أما تصنيع منتجات الألبان وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات فهي من الصناعات المكملة لهذا القطاع. ولكن الدلائل تشير إلى أن الارتباط بين القطاعين في الجماهيرية ظل ضعيفاً نسبياً من الناحية العملية فالمنتجات الزراعية والغذائية تتنقل عبر حدود الجماهيرية ذهاباً وإياباً دون ضوابط معينة وعلى الرغم من قيام صناعات زراعية محلية فلا زالت واردات السلع المصنعة في الخارج في وضع منافس للصناعات المحلية بسبب إنخفاض أسعارها نسبياً وانخفاض تكاليف المواد الخام للصناعة الزراعية المستوردة مقارنة بتلك المنتجة محلياً. وتشير خصائص الميزان التجاري للنشاط الزراعي في الجماهيرية في السنوات الماضية إلى الاعتماد على الواردات من الخارج في توفير الكثير من احتياجاتها من منتجات التصنيع الزراعي وهذا يعني وجود فرص استثمارية في هذه القطاعات لوجود طلب محلي يسمح بإقامة هذا النوع من الصناعات الزراعية كما يؤكد إمكانيات شراء التكنولوجيا الملائمة. وعلى الرغم من الطلب المتزايد للصناعات الغذائية فإن البيانات تشير إلى تباطؤ ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الزراعي بل وانخفاضها بدرجة ملحوظة مقارنة مع القطاعات الأخرى. (جدول رقم 4).

جدول رقم (4): الناتج المحلي الإجمالي موزعاً على الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للفترة (1980 ـ 1988)

الأنشطة الاقتصادية ونسبتها إلى الناتج المحلي	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الزراعة	557	691	734	861	874	957	988	1266	1307
%	1.6	2.3	2.5	3.0	3.4	3.5	5.2	5.7	5.5
الصناعة الاستخراجية	22363	15907	14407	13980	10622	11302	5039	7416	6590
%	64.6	53.6	50.0	49.0	40.9	41.8	26.8	30.0	27.7
الصناعات التحويلية	723	813	1030	928	1008	1233	1280	1635	1707
%	2.0	2.7	3.6	3.2	3.9	4.6	6.8	6.6	7.2
التجارة وبقية القطاعات الأخرى	1627	1880	1766	1740	2046	1890	1547	1478	1511
%	4.7	6.2	6.1	6.0	7.9	7.0	8.2	6.0	6.3
إجمالي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج	34580	30243	28813	28629	25985	27033	18809	24655	23803
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر الإحصائية العربية الموحدة 1980 ـ 1988م ص 401.

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) تباطؤ نشاط قطاع الزراعة حيث لم تتعد حصة هذا القطاع الحيوي من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 1980، 1981، 1982، 1983، النسبة 1.6%، 2.3%، 2.5%، 3% على التوالي، وكذلك انخفاض هذه النسبة مقارنة مع أنشطة الصناعات الأخرى (الاستخراجية، التحويلية، التجارية) وكذلك فإن نسبة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي هي الأخرى منخفضة كمثيلتها في القطاع الزراعي وهذا يعني وجود فرصة للنمو في القطاع الصناعي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية، وفي الصناعات التحولية على حد سواء. إن انخفاض نسبة المخصص لقطاع الزراعة قد يؤدي إلي انخفاض حجم الإنتاج الزراعي ممّا يؤثر في فرص الاستثمار

جدول رقم (5)

نسبة إنتاج الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج الصناعي لعام1989م

التسلسل	البيان	نسبة الإنتاج (%)
1	قطاع الصناعات الغذائية	50
2	قطاع الغزل والنسيج والجلود	22
3	قطاع صناعة الأثاث والورق	05
4	قطاع الصناعات الكيماوية	11
5	قطاع صناعة مواد البناء	06
6	قطاع الصناعات المعدنية والهندسية	06
		100

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد خلال السنوات (90/60) مارس 1991 م.

الصناعي للصناعات الزراعية لضعف الارتباط بين القطاعين الزراعي والصناعي وهكذا ستكون تكلفة أسعار المنتجات الزراعية المحلية تفوق أسعار المنتجات المماثلة بالخارج وأن الكميات المنتجة لا تكفي أحياناً الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى وجود السماسرة والوسطاء. وبذلك تصبح الفرضية الأولى صحيحة.

وضمن قطاع الصناعات فإن تضخم حجم العمالة في المصانع والوحدات الإنتاجية ونقص المواد الخام وارتفاع تكلفتها كلها عوامل تساهم في انخفاض الطاقة الانتاجية المحلية.

ويبين الجدول التالي مساهمة قطاع الصناعات الغذائية من إجمالي الإنتاج الصناعي في الجماهيرية والتي بلغت (50%) في عام 1989م. وبغض النظر عن كفاءة قطاع الزراعة فإن النسبة تدل على أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

ويرى الباحث وبناءاً على إحصائيات التجارة الخارجية أن صناعة معجون الطماطم أو تعبئتها في مقدمة الصناعة الغذائية التي تتوفر لها فرص التوسع، حيث بلغ قيمة ما تستورده الجماهيرية منها في عام 1988 م (11,378 مليون دينار) وفي عام 1990م ما قيمته (19,051 مليون دينار) كما أن هذا الاستيراد ينمو من عام إلى آخر حيث تراوحت النسبة المئوية بين (0.7 ـ 3%) من إجمالي الواردات للفترة 1988/1991م ويمكن أن تكون مشاريع تصنيع زيت الذرة ذات مستقبل جيد حيث تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى أن واردات الجماهيرية من زيت الذرة قد بلغت في العامين 1990 ـ 1991م (27,466 مليون دينار، 45,150 مليون دينار) على التوالي وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط أكثر من (17%) خلال الفترة المذكورة أعلاه (1988/1991م)، علما بأنه يوجد مصنع واحد لتكرير الزيوت النباتية في عموم الجماهيرية[8].

(8) د. المغيربي، محمد زاهي، مصطفى اخشيم: أثر العوامل السياسية على تنمية التجارة البيئية العربية، مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي 24/26/ 12/1991م.

ويمكن أن تكون صناعة تعليب الخضروات ذات النوعية العالية (البسلة، الفاصوليا، الخضروات المشكلة) ضمن المشاريع الجيدة لمزيد من الاستثمار فيها. إن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك تعكس وجود فرص جيدة للاستثمار في هذه الصناعة لتقليل حجم الاستيراد. وبصفة عامة يمكن القول أن هناك مجالات استيراد من الصناعات أعلاه تدخل حدود الجماهيرية وبكميات غير معروفة أو مثبتة رسمياً.

وتعد صناعة المخللات هي الأخرى من الصناعات التي يكمن فيها فرص متعددة للاستثمار وان هذه الصناعة تتميز بسهولة تصنيعها وانخفاض معامل (رأس المال/ العمل) فيها مثلها مثل تصنيع الوجبات الغذائية الخفيفة مثل شرائح البطاطس ورقائق الذرة والحبوب المحمصة فهي فرص استثمارية محتملة أيضاً.

وعلى الرغم من المشاكل التي بيناها سابقاً والتي تتصف وتعاني منها الصناعات المحلية في الجماهيرية فهناك في المقابل إمكانية جيدة لزيادة مستويات الإنتاجية للصناعات الزراعية لأن هذا النوع من الصناعات لا يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة من العملة الصعبة كما هو الحال في منتجات صناعية أخرى. وينطبق نفس القول على صيد واستخراج الأسماك نظراً لما تتمتع به الشواطىء الليبية من مزايا. ومن نافلة القول فإن مصرف التنمية بصدد تنفيذ برنامج للصيد البحري بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية تطبيقاً للائحة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة لتنمية وتطوير هذا القطاع وذلك بمنح الصيادين قروضاً لتمويل شراء قوارب صيد ومعداتها. وأخيراً يمكن القول إن المنتجات الغذائية المصنعة بأنواعها المختلفة يمكن أن تكون لها مزايا تصديرية بعد اتخاذ المستلزمات المطلوبة ويكتفي الباحث بالإشارة إلى هذه الحقيقة لأنها خارجة عن نطاق البحث.

راجع الملحق رقم(2)، (3)، (4).

ثانياً ــ الصناعات القائمة على المنتجات البتروكيميائية:

إن توفر بعض المنتجات البتروكيميائية في الجماهيرية العظمى يعتبر بحد ذاته عاملاً في خلق مزيد من الفرص الاستثمارية في الصناعات القائمة عليها حيث تدخل منتجات هذه الصناعات في إنتاج الكثير من الصناعات التحويلية مثل صناعة البلاستيك والمنسوجات ومساحيق الغسيل وصناعة الأسمدة والمبيدات.

إن منتجات الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية والتي تشمل الامونيا، اليوريا، الميثانول (حيث تعتبر الأخيرة مادة أساسية في صناعة الفورمالدهايد الذي يستخدم في صناعة اللدائن وصناعة الطلاء إلى جانب استخدامه كوقود) تتيح قيام عدد كبير من الصناعات المساندة لها أو المستخدمة لهذه المنتجات. أن اشراف الشركة على إنتاج المنتجات أعلاه له العديد من المزايا أهمها توافر وانتظام توريدها للسوق المحلية بالجودة والنوعية المطلوبة والسيطرة على أسعار تلك المنتجات وعدم نشوء الأسواق السوداء إضافة إلى توافر الخدمات التقنية (الفنية) والتكنولوجيا المستمرة اللازمة لتوافر هذه المنتجات.

ويعتقد الباحث إن صناعة الألياف التركيبية والصناعية مهمة للاقتصاد الوطني وترجع أهميتها الصناعية إلى تعدد المنتجات المصنعة (المشتقة منها) وبالتالي تعدد مجالات استخدامها في كثير من الصناعات لا سيما في صناعة المظلات للاغراض العسكرية وخيوط تقوية الاطارات والخيوط المستخدمة في شباك الصيد للأغراض المدنية. إن توافر هذه المواد في السوق المحلية عن طريق الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية يساعد على تعزيز فرص الاستثمار ولتعدد مجالات استخدام الألياف الصناعية. وتأتي صناعة البطانيات والبياضات الصناعية من الصناعات التي تعتمد أساساً على الألياف التركيبية لـذا تعد مجالاً جيداً لاستثمار جديد. أما صناعة الملابس الخارجية من الألياف الصناعية والتي تشمل الملابس الرجالية والنسائية والأطفال فهي الأخرى من المجالات الجيدة للاستثمار وزيادة الطلب الظاهري يدل على نسبة واطئة من الاكتفاء الذاتي تساهم بها الصناعات المحلية ومثل هذا العجز يستحق الدراسة لتحديد إمكانية إقامة صناعات كهذه من عدمه. صناعة أفلام التصوير الحساسة قد تفتح أبواباً جديدة

للاستثمار وحسب علم الباحث فإن الجماهيرية تستورد معظم أو كل احتياجاتها من أفلام التصوير من الخارج ومما يساعد على القيام يمثل هذه الصناعة توفر مادة (بولي كلوريد الفينيل) التي تستخدم في صناعة أفلام التصوير وهي من المنتجات الثيروكيميائية، ولذلك فإن الفجوة المقدرة لكميات الاستيراد تستحق الدراسة لمعرفة مدى إمكانية قيام مصانع محلية لإنتاج الأفلام من عدمه. وهناك الصناعات المطاطية التي تشمل الحبال والخيوط والأحذية ولعب الأطفال المطاطية. إن فرص نجاح الاستثمارات في هذه المجالات متوفرة إذا تعهدت الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية بإنتاج مادة (البومي يوتادئين) التي يصنع منها المطاط ومنتجاته وبذلك يمكن أن تكون استثماراً جيداً بهذا المجال. وكذلك فإن صناعة مشمع الأرضية وصناعة الأزهار والثمار الصناعية ولعب الأطفال ولوازم الحمام والأدوات الصحية للحمامات هي فرص جيدة للاستثمار ويساعد توفر المواد البلاستيكية والصلب على قيام هذه الصناعات[9].

ومما يشجع على إزالة الفجوة القائمة بين معدلات الإنتاج والطلب على الصناعات أعلاه ما قام به مصرف التنمية حيث استطاع أن يستقطب لغاية عام 1992م حوالي (240 مليون دولار أمريكي) تمثلت غالبيتها في تمويل مواد خام ومستلزمات وتشغيل لشركات ومنشآت عامة وتشاركيات عن طريق الشركة العامة لمستلزمات التشاركيات ويستفيد من هذا البرنامج ما يزيد على (32) شركة ومنشأة من بينها الشركة الليبية المالطية التي يمتلك مصرف التنمية أكثر من (50%) من رأسمالها والتي أنشئت لغرض تصنيع المواد الخام والسلع اللاستيكية الوسيطة اللازمة لتغذية وتزويد التشاركيات والوحدات الإنتاجية الأسرية الفردية بالمواد الخام المصنعة محلياً[10].

والجدول التالي يبين طبيعة الطلب على بعض السلع المختارة والتي تعتمد صناعتها على المنتجات البتروكيميائية خلال الفترة 1988/1991م في عموم الجماهيرية.

(9) دراسة عن واقع وآفاق وتنمية الصناعات البتروكيميائية في الوطن العربي ـ الدار السعودية للخدمات الاستشارية 1983م.

(10) أ. العجيلي عبد السلام البريني ـ مصدر سبق ذكر.

جدول رقم (6)

قيمة الواردات من أهم السلع المختارة للفترة 1988/1991م والتي تعتمد صناعتها على المنتجات البتروكيميائية (آلاف الدينارات)

ت	السلعة	السنة				النسبة المئوية لإجمالي الواردات			
		1991	1990	1989	1988	91	90	89	88
1	أدوات منزلية من بلاستيك صناعي	15441	20642	20961	26259	1.0	1.4	1.4	1.6
2	ملابس خارجية للرجال والنساء والأطفال	37652	19279	20520	57991	2.5	1.3	1.4	3.4
3	لدائن اصطناعية على صورة حبيبات	20380	12910	16865	16374	1.4	0.9	1.1	1.0
4	منتجات كيميائية أخرى	11482	15116	13723	10949	0.8	1.0	0.9	0.7
5	أسلاك وحبال عازلة	14883	16565	11131	12785	1.0	1.1	0.7	0.8
6	دهانات وألوان	17575	6446	—	—	1.2	0.4	—	—
7	أحذية من جلد طبيعي واصطناعي	—	11950	11645	12113	—	0.8	0.8	0.7

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإدارة العامة للإحصاء والتعداد. ملخص التجارة الخارجية للأعوام 1988 م، 89، 90، 1991 م.

ثالثاً ــ الصناعات المعدنية والهندسية:

تقوم المنشأة العامة لاستيراد المكائن والمعدات في الجماهيرية العظمى بتأمين ما تحتاجه السوق المحلية من العدد والمناشير اليدوية والكماشات والعدد الأخرى. أما بخصوص الإنتاج المحلي وحسب علم الباحث فإنه لا توجد في الجماهيرية مصانع متخصصة منتجة لتلك المواد لذا فإن تلبية الطلب الظاهري يعدّ مجالاً وفرصة استثمار جديدة تستحق إجراء دراسة إمكانية مزيد من المصانع خاصة وأن الجماهيرية تتوسع في مجال التدريب والتعليم المهني لتوفير عمالة مهنية وأيدي فنية. وبهذا الخصوص فإن مصرف التنمية بصدد تنفيذ برنامج للتكوين المهني بالتعاون والتنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني حيث قام المصرف بموجب ذلك باستيراد (68 ورشة صيانة) مختلفة الأغراض سلمت لتشاركيات من خريجي مراكز التكوين والتدريب المهني بموجب قروض تغطي قيمتها إجمالي قيمة التوريدات.

وطبقاً لبرامج التنمية وخطط التحول التي تقوم بها الدولة فقد اتسع حجم سوق المعدات بالجماهيرية ومع الاتجاه الذي بدأ يظهر أخيراً وهو انخفاض عدد السيارات الجديدة المباعة بالجماهيرية فإنه تزداد إمكانيات وحجم سوق قطع الغيار وتصنيعها محلياً. إن مثل هذا الاتجاه لو صح التعبير فإنه يخلق حاجة ماسة لنشوء صناعات وطنية مثل شمعات الاحتراق وقطع الغيار وفلاتر الزيت والهواء وأنظمة العادم والبطاريات والراديتيرات... الخ.

ويرى الباحث أن الأغراض التي أنشئت من أجلها المنشأة العامة للآلات والمستلزمات الزراعية قد تحققها التشاركيات أو القطاع الخاص لا سيما تصنيع المحركات الكهربائية محلياً. فالمواد الأولية التي تحتاجها هذه الصناعة مثل العوازل ولفائف السلك يمكن توفرها من قبل المنشأة العامة للأسلاك والمنتجات الكهربائية، لذا فإن التنسيق بين تلك الجهات قد يضمن نجاح تلك الصناعات وتكون بمثابة فرص استثمارية جديدة.

إن التطور الحضاري الذي تشهده الجماهيرية ضمن خطط التحول أوجد معه زيادة الحاجة إلى استخدام الأجهزة المنزلية الكهربائية ولذلك فهناك إمكانية زيادة

طاقات تصنيع تلك الأجهزة محلياً من الثلاجات والمكانس والمراوح الكهربائية والخلاطات بأنواعها... الخ. إن عملية التصنيع ستساهم في توفير نفقات النقل التي تصل إلى أكثر من 25% من تكلفة الاستيراد، إذ أن ما تتميز به الأسواق المحلية في الدول النامية هو ارتفاع تكاليف النقل وانخفاض أسعار المواد الأولية وهذه الحالة عكس ما هو متعارف عليه في الدول المتقدمة[11].

إن إقامة مصانع لتجميع أجزاء ومكونات هذه الأجهزة، تصنيعها محلياً أو زيادة طاقة المصانع القائمة أمر ممكن تنفيذه وحافز يستحق الدراسة.

لقد أوجد التقدم العلمي وتطور نظم المعلومات الحاجة إلى استخدام أجهزة الكومبيوتر. وما نشاهده في الجماهيرية اليوم من تعدد التشاركيات الخاصة باستخدام الحاسب الآلي دليل على ازدهار مثل هذا التوجه ويمكن القول إن هناك فرصاً محتملة غير مستغلة فعلاً لإقامة صناعة تجميع أجهزة الكومبيوتر وملحقاتها مثل آلات الطباعة وشاشات العرض إضافة إلى الخدمات اللازمة من برامج الصيانة ويمكن أن يكون لمصرف التنمية دور في تنفيذ مثل هذه البرامج. والجدول التالي يبين السلع التي تجاوزت قيمة واردات كل منها أكثر من (15 مليون دينار ليبي) وتوزيعها النسبي من إجمالي الواردات خلال الفترة 1988/1991م والتي يمكن دراسة جدواها كفرص استثمارية جديدة في مجال الصناعات المعدنية والهندسية. إن ما يشجع قيام مثل هذه الصناعات هو توفر المواد الأولية محلياً مما يخفف من مشكلة نقص المواد الخام إلى حد ما[12].

---

(11) د. يوسف، سمير محمد، التسويق/ نظرة اقتصادية، القاهرة 1985م.

(12) السكلاني، عبد الرحمن، أسباب انخفاض مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستراتيجية بليبيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد/ جامعة قاريونس 1991م.

جدول رقم (7)

أقيام الواردات لأهم السلع المختارة للفترة (88 ـ 91)م ضمن قطاع الصناعات المعدنية والهندسية

ت	السلعة	السنة				النسبة المئوية			
		1991	1990	1989	1988	91	90	89	88
1	أجزاء قطع ولوازم السيارات	49672	58714	54102	76308	3.3	3.9	3.7	4.5
2	أجزاء آلات كهربائية	46175	38291	44532	52143	3.1	2.5	3.0	3.1
3	أسلاك من حديد أو صلب للربط	—	34656	29279	19170	—	2.3	2.0	1.1
4	مواسير وأنابيب من حديد أو صلب	19503	17516	21714	14273	1.3	1.2	1.5	0.8
5	قضبان من حديد أو صلب	16476	17331	20541	15457	1.1	1.1	1.4	0.9
6	أسلاك من حديد أو صلب	13699	17152	17213	14129	0.9	1.1	1.2	0.8
7	منشآت حديدية كاملة وغير كاملة	23270	27756	21723	13723	1.5	1.8	1.5	0.8
8	أصناف صناعة الحنفيات والصمامات	12090	12140	12138	10256	0.8	0.8	0.8	0.6

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ـ الإدارة العامة للإحصاء والتعداد/ ملخص لإحصائيات التجارة الخارجية للأعوام 88، 89، 90، 91 .

رابعاً ــ صناعة الأخشاب والأثاث:

ساهم مصرف التنمية في رأسمال شركة البحر المتوسط للأخشاب التي بدأت بتوريد مصنع لنشر أخشاب البناء وصناعة ألواح خشب صناعة الأثاث بأنواعها، وللأغراض المتعددة لاستعمالات الأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية. إن توفر الحديد والصلب والبلاستيك تمثل فرصة استثمارية لتصنيع الأثاث البلاستيكية والمعدنية أو التوسع في الصناعات القائمة وفي تقنية تمكن من تصنيع الأجزاء التي لم يكن بالإمكان تصنيعها محلياً لتدخل في عمليات التصنيع المباشرة. والجدول التالي يبين إجمالي استيراد الجماهيرية من هذه الصناعة للفترة 88/1991م.

جدول رقم (8)

مجمل استيرادات السلع التي تخص الصناعات الخشبية والأثاث للفترة 1988 ـ 1991 وتوزيعها النسبي (آلاف الدينارات)

ت	السلعة	السنة				النسبة المئوية			
		1991	1990	1989	1988	91	90	89	88
1	كتل خشبية منشورة أو ممسوحة	21956	15739	10654	5727	1.5	1.0	0.7	0.3
2	أثاث خشبية	ــ	11073	10672	13390	ــ	0.7	0.7	0.8

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ـ الإدارة العامة للإحصاء والتعداد/ ملحق لإحصائيات التجارة الخارجية للأعوام 1988/ 1991 م.

8 ـ مصرف التنمية والتنمية الصناعية:

بينا سابقاً أن مصرف التنمية في الجماهيرية يحرص على تمويل مشروعات القطاع الخاص والتشاركيات والشركات والمنشآت العامة. وعلى الرغم من قيام المصرف باستقطاب المبالغ من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية كحل لمعالجة مشكلة السيولة المالية التي يجابهها المصرف فإن استعراض حجم قروض المصرف في تمويل مشروعات الأفراد والتشاركيات غير مشجع مقارنة مع تلك القروض الممنوحة للقطاع العام. ففي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي قيمة القروض التي تم صرفها لتمويل مشروعات الأفراد والتشاركيات منذ إنشائه ولغاية 1993/10/31 (191، 921، 43) مليون دينار بلغ إجمالي القروض المنفذة للمساهمة في تمويل الشركات العامة خلال نفس الفترة (880، 320، 44) مليون دينار لقد بلغ إجمالي أقساط قروض الأفراد والتشاركيات المسددة لنفس الفترة مبلغ (468، 632، 21) يقابله مبلغ (012، 729، 16) مليون دينار مجموع الأقساط المسددة من قبل الشركات العامة. وهذا يعني إن الوضع المالي مشجع في القطاع الخاص أكثر منه في القطاع العام.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إجمالي القروض التي وافق المصرف على منحها هو (939، 088، 91) مليون دينار فهذا يعني أن حصة الشركات العامة من هذا المبلغ تعادل أكثر من (48%) من إجمالي المبلغ المخصص للإقراض. وعند الأخذ بنظر الاعتبار وجود الفارق بين قيمة مبالغ وعدد قروض الأفراد والتشاركيات التي وافق المصرف على تمويلها وتلك التي تم صرفها والتي تمثل نسبة (48%) من إجمال قيمة الموافقات و 42.4% من حيث العدد وبغض النظر عن الأسباب التي أوردها المصرف بخصوص ذلك فإن ذلك ظاهرة غير مشجعة إذ يعني أن المشروعات الصناعية للقطاع الخاص لا تلقى الأهمية المطلوبة من الجهات العليا وإن فرص استثمارية لا زالت معطلة وغير مستغلة فعلاً. ويستنتج مما سبق ذكره أن مصرف التنمية يدعم الصناعات القائمة حالياً بالدرجة الأولى وأن القيام ببحوث التسويق بخصوص الفرص غير المستمرة ستغير من خطط

المصرف الاستثمارية المستقبلية وبذلك تثبت صحة الفرضية الثانية [13].

وبناءاً عليه يرى الباحث ضرورة تكثيف مصرف التنمية لجهوده في تذليل الصعوبات المالية التي تواجهها المصانع القائمة حالياً أو التي سيتم تمليكها إلى المنتجين وذلك بتخصيص حصص أكبر من القروض ومنحها بالكامل لتوفير مستلزمات الإنتاج لأن أنشطة المصرف لا يمكن أن تتم بمنأى عن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى خطط التحول التنموية إلى تحقيقها.

ويرى الباحث أن فرص استثمار جديدة يمكن أن تتم من خلال برنامج تعاون اقتصادي يعد لهذا الغرض يمكن من خلال هذا البرنامج إقامة الصناعات ذات التقنية العالية تساهم في توسيع الرقعة الصناعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تصور لطبيعة الصناعات التي يمكن إقامتها مثل صناعة معدات وأجهزة عرض للحاسبات الآلية وصناعة اللوائح الألكترونية والخدمات المتعلقة بها وتحسين خدمات الاتصالات المختلفة وصناعة المعدات الطبية للمستشفيات داخل الجماهيرية وخارجها وصيانة محركات الطائرات المختلفة ومشاريع البحوث التطبيقية في مجال الزراعة وتوزيع الطاقة الكهربائية.

إن ما تتعرض له الجماهيرية العظمى اليوم من حملات شرسة ظالمة يمكن أن تضع كثيراً من المعوقات والتحديات لتحقيق المآرب الوطنية التي تسعى الدولة إلى تأمينها لأن الدولة المتقدمة بنزعتها الاستعمارية لا تريد لشعوب دول العالم الثالث أن تعبر الخط الأحمر الذي رسم لها ومصرف التنمية مدعو اليوم لإحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية فالإنتاج المحلي ذو الجودة العالية هو دعامة ومتانة لأي اقتصاد. ويبين الملحق رقم (1) قائمة بالصناعات التي يمكن أن تمثل فرص استثمار جديدة في الجماهيرية العظمى حسب رأي الباحث.

---

(13) أ. العجيلي، عبد السلام البريني ـ مصدر سبق ذكره.

الاستنتاجات والتوصيات:

تعد الإيرادات النفطية أداة التمويل الرئيسية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط لتنفيذ برامجها الاقتصادية والتنموية. وخطط التحول هي برامج الدولة ترسمها لتطوير مواردها الاقتصادية للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، بإنشاء مشاريع البنية التحتية للبلد المتمثلة في القطاعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية. وتسعى الدولة من خلال مؤسساتها المالية إلى تمويل المشاريع العامة إضافة إلى تمويل مشاريع المبادرات الفردية في مجالات الزراعة والصناعة.

إن الاتجاه الحديث الذي يتمثل في سياسة الدولة في الجماهيرية عموماً هو تشجيع المواطنين على الاستثمار في الصناعات المحدية والمجزية في نفس الوقت والتي تعتمد بالدرجة الأولى على المواد الخام المحلية. وتتوفر في الجماهيرية الكثير من مجالات الاستثمار الصناعي التي تستحق إجراء الدراسات عليها من الناحيتين الفنية والاقتصادية لمعرفة جدواها الاقتصادية قبل اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة بها.

وتشير خصائص الميزان التجاري للجماهيرية وجود طلب داخلي يسمح بإقامة مزيد من الصناعات في الوقت الذي يؤكد قدرة الدولة على تأمين الإمكانيات المطلوبة من خامات أولية وتكنولوجيا حديثة. وفي الوقت الذي تضمنت خطط التحول على مبالغ مالية لدعم التشاركيات والقطاع الخاص إلا أن تلك المبالغ لم تكن بالقدر الكافي الذي يضمن نوعاً من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ولذلك بقيت مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي المحلي منخفضة ومتدنية عن مستوى الطموح. وفي ضوء نشاطات مصرف التنمية ومجالات خطط التحول في الجماهيرية فإن هناك فرصاً صناعية محتملة ومجالات أخرى للاستثمار الصناعي في الجماهيرية العظمى وأهمها:

(أ) الاستثمارات التي تخص الصناعات الأساسية والتي ترغب الدولة في تمليكها أو المزمع إشراك القطاع الخاص بها.

(ب) الاستثمارات في صناعة قطع الغيار والمعدات والأجهزة الألكترونية.

(جـ) الاستثمارات الخاصة بالتصنيع المحلي للمنتجات المساندة للقطاع الزراعي والثروة المائية وحفظ وتعليب الفواكه والخضر.

وعلى الرغم من عدم الحصول على البيانات المطلوبة عن نسب الاكتفاء الذاتي إلا أن المؤشرات والدلائل تشير (باستثناء المنتجات النفطية) إلى أن المنتجات الغذائية وصيد الأسماك تعتبر من أفضل الفرص نظراً لتوفر العوامل والمقومات المساعدة على مزاولة هذا النشاط، ومن أهم العوامل والمقومات اللازمة لنجاح وتطوير هذه الأنشطة الصناعية انخفاض تكلفة خدماتها وقلة التعقيدات والإجراءات الإدارية إضافة إلى مستلزمات التغليف والتعبئة والتسويق والشحن وإن ما تتمتع به هذه المنتجات من جودة عالية فإن هناك بيئة مناسبة لتصدير تلك المنتجات ومنافسة السلع الأجنبية المماثلة في السوق المحلية أو على الأقل في الأسواق المحلية للبلدان المجاورة، فلا تزال أقيام صادرات تلك المنتجات منخفضة لا تكاد تذكر بسبب افتقار الوحدات والتشاركيات والجهات القائمة بالتصدير للإمكانيات المادية.

ولغرض تعزيز دور مشروعات الأفراد والتشاركيات في تنمية وتوسيع القاعدة الصناعية الإنتاجية لا بد من توفير المتطلبات الأساسية. وبناءً على ذلك فإن أهم التوصيات التي نعتقدها ضرورية بهذا الخصوص هي:

1 ــ ضرورة قيام مصرف التنمية بإجراء الدراسات وبحوث التسويق للاطلاع على حجم السوق المحلية إضافة لما يقدمه من مشورة فنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأن مثل هذه الدراسات والبحوث ستساعد على إظهار الفرص الاستثمارية وتوسيع القاعدة الصناعية بما يخدم أغراض التحول وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تعمل مثل هذه الدراسات على معرفة ميول ورغبات المستهلكين لأن عوامل السوق والمنافسة يعدّان من أهم محددات استمرار الصناعة ونجاحها.

2 ــ إنشاء شركة وطنية مساهمة ولا مانع من مساهمة المصرف فيها للقيام بتنفيذ الإشراف على أوجه النشاط الصناعي المحلي والمساهمة بشكل فعال في

دعم استغلال واستثمار الفرص لزيادة فعالية قطاع التشاركيات والأفراد في عملية التنمية إضافة إلى ما تُهيّئه مثل هذه الشركة من الخبرة المهنية في مجال إدارة الأموال والتركيز على المنتجات ذات الجودة العالية المستندة إلى التقنية الحديثة لغرض تحقيق الأهداف التالية:

(أ) المساهمة في تنظيم إقامة الصناعات المكملة أفقياً أو عمودياً للصناعات التي تقوم بتنفيذها أو للصناعات القائمة فعلاً العائدة للأفراد أو المملوكة من قبل التشاركيات.

(ب) التعاون مع القطاع العام في تلبية احتياجات الأسواق المحلية أو الخارجية على حد سواء.

(جـ) تدعيم القدرة على البحث والتطوير واستغلال مواهب المبتكرين والمبدعين وإنشاء معامل البحث المتخصصة.

(د) تحقيق كفاءة أعلى في استغلال مصادر المواد الأولية الخام بالتعاون مع القطاعات الأخرى.

(هـ) الدخول في مجالات إنتاج وتطوير قطع الغيار للمعدات الرأسمالية للصناعات المحلية ما أمكن ذلك.

3 ــ تحسين الظروف والخدمات المتعلقة بالصناعات الحالية أو المستقبلية وتوفير مستلزمات التسويق والتعبئة وتوفير وسائل الاتصال الحديثة والنقل وتحديد الأسعار المناسبة والمشجعة.

4 ــ ضرورة وجود نظام للمعلومات لا سيما عن المنتجات والسلع القابلة للتصدير وليشمل هذا النظام الجهات والأجهزة المعنية بنشاط التسويق وتقديم القروض في حالة القيام بعملية التصدير لعدم قدرة الوحدات الحالية على تنمية وتطوير هذا النشاط والتأكد من مطابقة المنتجات الوطنية للمواصفات والمقاييس المطلوبة.

5 ــ اتخاذ إجراءات صارمة من شأنها حماية منتجات الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية لغرض الحد من الضرر بالصناعة الوطنية أو المستهلكين

عن طريق دعم أي مشروع من قبل أمانة الصناعة بعد التأكد من جودة وكميات الإنتاج.

6 ــ ضرورة تقديم المساعدة والدعم للمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص أو التشاركيات خصوصاً فيما يتعلق بالصناعات المكملة وإجراء اللقاءات معهم وتعزيز الحوار الإيجابي بين الأجهزة الحكومية والقطاعات الأخرى ووضع البرامج التي من شأنها تشجيع المواطنين على شرائهم المنتجات الوطنية.

7 ــ إعداد برنامج لمراقبة الهيكل الصناعي في الجماهيرية العظمى والقيام بمسح شامل يهتم بأمور الملكية الصناعية وتكاليف الإنتاج والقيمة المضافة والإنتاج الفعلي وتوعيته والأمور المتعلقة بالتمويل وتوجيه حملات إعلامية تركز على فرص الاستثمار المتاحة.

8 ــ تكثيف الجهود في مساعدة قطاع الصناعة والاستفادة من مراكز التدريب المهني التابعة للأمانات المختصة بما في ذلك التركيز على تدريب الإدارات والمنتجين وتقديم خدمات الإرشاد الصناعي بما يشمله من أبحاث التقنية وتعديلها وتحديثها وتقديم المشورة في تحديث المصانع القائمة لتعجيل مسيرة التصنيع وتلييب وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها لخدمة القطاعات كافة.

الملاحق

الملحق رقم (1)

قائمة بالصناعات التي تمثل فرصاً استثمارية جديدة

أولاً ــ الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية:

1 ــ صناعة صلصة الطماطم.
2 ــ الخضروات المعلبة (الباميا، البسله، الفاصوليا، الخضروات المشكلة).
3 ــ صناعة المخللات (الخضروات المحفوظة بالخل).
4 ــ تصنيع الوجبات الغذائية الخفيفة.
5 ــ صناعة الزيوت النباتية.

ثانياً ــ الصناعات القائمة على المنتجات البتروكيميائية:

1 ــ صناعة الألياف الصناعية والتركيبية.
2 ــ ألبسة خارجية من ألياف صناعية.
3 ــ صناعة أفلام التصوير الحساسة.
4 ــ صناعة البطانيات والبياضات من مواد صناعية.
5 ــ صناعة المنتجات المطاطية.
6 ــ لوازم الحمامات والتواليت.
7 ــ أدوات صحية للحمامات.
8 ــ لعب الأطفال.

ثالثاً ــ الصناعات المعدنية والهندسية:

1 ــ صناعة العدد اليدوية.
2 ــ صناعة قطع غيار السيارات والجرارات.
3 ــ المحركات الكهربائية.
4 ــ الأجهزة المنزلية الكهربائية.
5 ــ أجهزة الكومبيوتر وملحقاتها.
6 ــ تجميع السيارات الصغيرة والشاحنات.

رابعاً ــ صناعات أخرى:

1 ــ صناعة الأثاث والأخشاب.

الملحق رقم (2)

قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1989 ــ 1988

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1989	1988	1989	1988
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
1	784900	أجزاء وقطع ولوازم السيارات والجرارات	54102	76308	3.7	4.5
2	749990	أجزاء آلات غير كهربائية لم تذكر في مكان آخر	44532	52143	3.0	3.1
3	781000	سيارات نقل الركاب	31845	89954	2.2	5.3
4	046010	دقيق القمح	30778	18216	2.1	1.1
5	677000	أسلاك من حديد أو صلب وأسلاك الربط	29279	19170	2.0	1.1
6	061200	سكر مكرر	24132	11285	1.6	0.7
7	042000	أرز	23312	4323	1.6	0.3
8	541700	أدوية للطب البشري والطب البيطري	22016	32284	1.5	1.9

تابع الملحق رقم (2) قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1989 ــ 1988

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1989	1988	1989	1988
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
9	691100	منشآت حديدية كاملة	21723	13723	1.5	0.8
10	678100	مواسير وأنابيب من حديد أو صلب	21714	14273	1.5	0.8
11	893900	أدوات من بلاستيك صناعي	20961	26259	1.4	1.6
12	772100	أجهزة كهربائية لوصل وقطع وتقسيم التيار الكهربائي	20698	16036	1.4	1.0
13	674000	صفائح عريضة وألواح من حديد أو صلب	20541	15457	1.4	0.9
14	842000	ملابس خارجية للرجال والأولاد	20520	57991	1.4	3.4
15	041000	قمح غير مطحون	19742	9744	1.3	0.6
16	782120	سيارات شحن كبيرة الحجم «شاحنات»	17335	35446	1.2	2.1
17	001190	أبقار للاستهلاك المباشر	17242	22577	1.2	1.3
18	673100	أسلاك من حديد أو صلب	17213	14129	1.2	0.8
19	582001	لدائن اصطناعية على صورة حبيبات	16865	16374	1.1	1.0

تابع الملحق رقم (2) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1989 ــ 1988

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1989	1988	1989	1988
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
20	044000	ذرة غير مطحونة	15752	10377	1.1	0.6
21	043000	شعير غير مطحون	15694	24807	1.1	1.5
22	764900	أجزاء وقطع أجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي	14996	11944	1.0	0.7
23	423500	زيت زيتون	14163	25218	1.0	1.5
24	678300	مواسير وأنابيب أخرى غير الحديد الصلب	13887	9220	0.9	0.5
25	056504	معجون طماطم	13741	11787	0.9	0.7
26	598990	منتجات كيماوية أخرى لم تذكر في مكان آخر	13723	10949	0.9	0.7
27	713900	أجزاء محركات تعمل بالاحتراق الداخلي	12609	12003	0.9	0.7
28	749200	أصناف صناعة الحنفيات بما في ذلك الصمامات	12138	10256	0.8	0.6
29	695410	أدوات قابلة للتبديل معدة للعدد اليدوية وآلات الثقب والضغط والخرط	11886	1462	0.8	0.1

تابع الملحق رقم (2): قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1989 ــ 1988

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1989	1988	1989	1988
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
30	001210	أغنام وخراف	11772	21634	0.8	1.3
31	851020	أحذية من جلد طبيعي أو اصطناعي	11645	12113	0.8	0.7
32	773100	أسلاك وحبال وقضبان عازلة للكهرباء	1131	12785	0.7	0.8
33	821920	أثاث آخر من خشب لم يذكر في مكان آخر	10672	13390	0.7	0.8
34	248200	كتل خشبية منشورة أو ممسوحة	10654	5727	0.7	0.3
35	723430	آلات وأجهزة أخرى لاستخراج المعادن وحفارات آبار النفط	10623	5878	0.7	0.3
36	074000	الشاي	10429	10954	0.7	0.7
		مجموع قيمة السلع المذكورة أعلاه	690065	743214	46.8	44.1
37		مجموع قيمة السلع الأخرى	784920	942181	53.2	55.9
		إجمالي قيمة السلع المستوردة	1474985	1685395	100.0	100.0

الملحق رقم (3)

قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1990 ــ 1989

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1990	1989	1990	1989
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
1	784900	أجزاء وقطع منفصلة للسيارات	58714	54102	3.9	3.7
2	046010	دقيق القمح	44519	30778	2.9	2.1
3	781000	سيارات نقل الركاب	41639	31845	2.8	2.2
4	043000	شعير غير مطحون	40400	15694	2.7	1.1
5	749990	أجزاء آلات غير كهربائية	38291	44532	2.5	3.0
6	677000	أسلاك من حديد أو صلب	34656	29279	2.8	2.0
7	691100	منشآت حديدية	27756	21723	1.8	1.5
8	061200	سكر مكرر	26751	24132	1.8	1.6
9	772100	أجهزة كهربائية لوصل وقطع الكهرباء	26591	20698	1.8	1.4
10	423901	زيت الذرة	22279	4671	1.5	0.3
11	893900	أدوات منزلية من بلاستيك	20642	20961	1.4	1.4

تابع الملحق رقم (3) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1990 ــ 1989

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1990	1989	1990	1989
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
12	723430	آلات وأجهزة للحفر والتنقيب	20262	10623	1.3	0.7
13	056504	معجون وعصير طماطم	19051	13741	1.3	0.9
14	764900	أجزاء للأجهزة السلكية واللاسلكية	17859	14996	1.2	1.0
15	678100	مواسير وأنابيب من حديد أو صلب	17516	21714	1.2	1.5
16	673100	أسلاك من حديد أو صلب	17331	17213	1.1	1.2
17	674000	صفائح وألواح من حديد أو صلب	17152	20541	1.1	1.4
18	672500	سبائك حديدية مربعة أو مستطيلة	16774	4344	1.1	0.3
19	773100	أسلاك وحبال وقضبان عازلة للكهرباء	16565	11131	1.1	0.7
20	248200	كتل خشبية منشورة أو ممسوحة	15739	10654	1.0	0.7
21	081902	أعلاف مركزة للدواجن	15419	5696	1.0	0.4
22	598990	منتجات كيماوية أخرى لم تذكر في مكان آخر	15116	13723	1.0	0.9

تابع الملحق رقم (3) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1990 ــ 1989

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1990	1989	1990	1989
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
23	041000	قمح غير مطحون	14732	19742	1.0	1.3
24	044000	ذرة غير مطحونة	14707	15752	1.0	1.1
25	074000	الشاي	13877	10429	0.9	0.7
26	582001	لدائن اصطناعية علي صورة حبيبات	12910	16865	0.9	1.1
27	782120	سيارات شحن كبيرة «شاحنات»	12904	17335	0.9	1.2
28	081190	نفايات الخضروات تستخدم لعلف الحيوان	12751	3997	0.8	0.3
29	749200	أصناف صناعة الحنفيات بما في ذلك الصمامات	12140	12138	0.8	0.8
30	851020	أحذية من جلد طبيعي أو اصطناعي	11950	11645	0.8	0.8
31	642110	علب وأكياس من ورق أو ورق مقوى	11810	7688	0.8	0.5
32	042000	أرز	11508	23312	0.7	1.6

تابع الملحق رقم (3) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1990 ــ 1989

رقم م.	السلع		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1990	1989	1990	1989
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
33	821920	أثاث آخر من خشب لم يذكر في مكان آخر	11073	10672	0.7	0.7
34	842000	ملابس خارجية للرجال والأولاد	11026	20520	0.7	1.4
35	001190	أبقار بما في ذلك الجاموس للاستهلاك	10621	17242	0.7	1.2
36	625200	إطارات للسيارات الكبيرة والشاحنات	10105	7911	0.7	0.5
	مجموع قيمة السلع المذكورة أعلاه		743433	638039	49.2	43.2
37	مجموع قيمة السلع الأخرى		767465	836946	50.8	56.8
	إجمالي قيمة السلع المستوردة		1510898	1474985	100.0	100.0

الملحق رقم (4)

قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1991 ــ 1990

رقم م.	السلع المختارة مع بيان رقم دليل السلعة		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1991	1990	1991	1990
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
1	784900	أجزاء وقطع منفصلة للسيارات	49672	58102	3.3	3.9
2	749990	أجزاء آلات غير كهربائية	46175	38291	3.1	2.5
3	046010	دقيق القمح	45596	44519	3.0	2.9
4	781000	سيارات خاصة لنقل الركاب	43494	41639	2.9	2.8
5	061200	سكر مكرر	29841	26751	2.0	1.8
6	423101	زيت ذرة	23589	22279	1.6	1.5
7	691100	منشآت حديدية كاملة أو غير كاملة	23270	27756	1.5	1.8
8	043000	شعير غير مطحون	22580	40400	1.5	2.7
9	041000	قمح غير مطحون	22446	14732	1.5	1.0
10	842000	ملابس خارجية للرجال والأولاد	22201	11026	1.5	0.7

تابع الملحق رقم (4) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1991 ــ 1990

رقم م.	السلع المختارة مع بيان رقم دليل السلعة		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1991	1990	1991	1990
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
11	248200	كتل خشبية منشورة أو ممسوحة	21956	15739	1.5	1.0
12	423600	زيت عباد الشمس	21561	5187	1.4	0.3
13	541700	أدوية للطب البشري	21498	8282	1.4	0.5
14	001910	أبقاربما في ذلك الجاموس للاستهلاك البشري	20655	10621	1.4	0.7
15	582001	لدائن اصطناعية على صورة حبيبات	20380	12910	1.4	0.9
16	764900	أجزاء قطع للأجهزة السلكية واللاسلكية	19523	17859	1.3	1.2
17	678100	مواسير وأنابيب من حديد صلب	19503	17516	1.3	1.2
18	081902	أعلاف مركزة للدواجن	18067	15419	1.2	1.0
19	742003	مضخات مياه للاستعمال في الأغراض الزراعية	17666	7542	1.2	0.5

تابع الملحق رقم (4) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1991 ــ 1990

رقم م.	السلع المختارة مع بيان رقم دليل السلعة		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1991	1990	1991	1990
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
20	533420	دهانات وورنيشات وألوان مسطحة	17575	6447	1.2	0.4
21	673100	قضبان من حديد أو صلب	16746	17331	1.1	1.1
22	772100	أجهزة كهربائية لوصل وقطع التيار	16473	26591	1.1	1.8
23	042000	أرز	15729	11508	1.0	0.8
24	677000	أسلاك من حديد أو صلب للربط	15577	34656	1.0	2.3
25	843000	ملابس خارجية للنساء والبنات	15451	8253	1.0	0.6
26	893900	أدوات منزلية من بلاستيك	15441	20642	1.0	1.4
27	671000	حديد صب وزهر	15405	6177	1.0	0.4
28	056504	معجون وعصير طماطم	15356	19051	1.0	1.3
29	773100	أسلاك وكوابل وقضبان عازلة للكهرباء	14883	16565	1.0	1.1

تابع الملحق رقم (4) : قيمة الواردات من أهم السلع المختارة خلال عامي 1991 ــ 1990

رقم م.	السلع المختارة مع بيان رقم دليل السلعة		القيمة بالآف الدنانير		النسبة المئوية إلى إجمالي الواردات	
	رقم الدليل	الوصف	1991	1990	1991	1990
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
30	081901	نفايات لعلف الأبقار	13921	6919	0.9	0.4
31	674000	صفائح وألواح من حديد أو صلب	13699	17152	0.9	1.1
32	642110	علب وأكياس من ورق أو ورق مقوى	13608	11810	0.9	0.8
33	044000	ذرة غير مطحونة	13607	14707	0.9	1.0
34	723900	قطع وأجزاء لآلات الإنشاء والبناء	12359	6762	0.8	0.4
35	749200	أصناف صناعة الحنفيات والصمامات	12090	12140	0.8	0.8
36	598990	منتجات كيميائية أخرى لم تذكر في مكان آخر	11482	15116	0.8	1.0
	مجموع قيمة السلع المذكورة أعلاه		759075	688897	50.4	45.6
37	مجموع قيمة السلع الأخرى		746380	822510	49.6	54.4
	إجمالي قيمة السلع المستوردة		1505455	1510898	100.0	100.0